مكانة إفريقيا في السياسة

الخارجية الفرنسية

مكانة إفريقيا في السياسة الخارجية الفرنسية

أ.د: حسين قادري
جامعة باتنة -1-

د. فاطمة بيرم
جامعة قسنطينة -3-

سلسلة دراسات أكاديمية (17)

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

مكانة إفريقيا في السياسة

الخارجية الفرنسية

المؤلف: حسين قادري - فاطمة بيرم

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2019

ISBN 978-9931-740-162- ك .م .د .ر

Copyright© LSH-AEP 2019

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	9
الفصل الأول: التعريف بالسياسة الخارجية الفرنسية	12
المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية	13
المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية	13
الفرع الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة	13
الفرع الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة	15
المطلب الثاني: أهداف وركائز السياسة الخارجية الفرنسية	24
الفرع الأول: أثر التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة....	24
الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الفرنسية	29
الفرع الثالث: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية	34
المبحث الثاني: مؤسسات ومحددات صنع السياسة الخارجية الفرنسية	40
المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية	40
الفرع الأول: السلطة التنفيذية	41
الفرع الثاني: السلطة التشريعية (البرلمان)	44
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية	49
الفرع الأول: المحددات الداخلية	49
الفرع الثاني: المحددات الخارجية	76
الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا	82
المبحث الأول: تطور السياسة الإفريقية لفرنسا	82
المطلب الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا	83
المطلب الثاني: السياسة الفرنسية الإفريقية بعد تصفية الاستعمار	85
المبحث الثاني: أبعاد وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا	91
المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي	91
الفرع الأول: البعد الجغرافي	91
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي	94
الفرع الثالث: البعد السياسي والتنافسي	100
الفرع الرابع: البعد الأمني والاستراتيجي	102
المطلب الثاني: آليات السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا	103
الفرع الأول: الآلية الاقتصادية	104

الفرع الثاني: الآلية الثقافية	106
الفرع الثالث: الآلية العسكرية	111
الفصل الثالث: نماذج لسياسات وعلاقات فرنسا مع لأهم المناطق الافريقية	115
المبحث الأول: خصوصية المغرب العربي في السياسة الإفريقية الفرنسية	115
المطلب الأول: المغرب العربي في التصور الاستراتيجي الفرنسي	117
الفرع الأول : المحدد الجيوبوليتيكي	118
الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي	120
الفرع الثالث: المحدد الأمني	123
الفرع الرابع: بعد التنافس الدولي	126
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة المغاربية	127
الفرع الأول: الاستراتيجية الاقتصادية في السياسة المغاربية لفرنسا	127
الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية في السياسة المغاربية لفرنسا	132
الفرع الثالث: الإستراتيجية الثقافية في السياسة المغاربية لفرنسا	139
الفرع الرابع: الإستراتيجية السياسية في السياسة المغاربية لفرنسا	145
المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي	147
المطلب الأول: منطقة الساحل في التصور الاستراتيجي الفرنسي	150
الفرع الأول: البعد الجيوبوليتيكي	151
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي	153
الفرع الثالث: البعد الأمني	154
الفرع الرابع: البعد التنافسي	159
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	160
الفرع الأول: فرنسا تطلق عملية سيرفال وتستعيد السيطرة على شمال مالي	164
الفرع الثاني: فرنسا تطلق عملية بارخان للسيطرة على الوضع الحرج ...	168
الفرع الثالث: دور فرنسا من خلال الاتحاد الأوربي: "الإستراتيجية من أجل الساحل"	171
الخاتمة	174
قائمة المراجع	178

فهرس الجداول الأشكال والخرائط

1. **الجداول**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم عل الحكم	28
02	أقاليم ما وراء البحار الفرنسية	52

2. **الخرائط**

الرقمُ	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لفرنسا	50
02	تموقع المفاعلات النووية على الأراضي الفرنسية	65
03	القوى النووية في العالم حسب مخزون الرؤوس الحربية في جانفي 2017	66
04	الانتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية سنة 2017	67
05	المستعمرات الأوروبية في إفريقيا بعد مؤتمر برلين 1884	84
06	الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية	92
07	الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي	118
08	طرق نقل الغاز والبترول من الجزائر إلى أوروبا	121
09	أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها	122
10	الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي	122
11	أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في منطقة الساحل الإفريقي.	155

12	أهم طرق الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي	156
13	القواعد العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	162
14	عملية سيرفال الفرنسية في الساحل الإفريقي	165
15	عملية بارخان الفرنسية في الساحل الإفريقي	170
16	عدد القوات والعتاد الفرنسي من خلال عملية بارخان	170

3. الأشكال والمخططات والمنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين السلطات الفرنسية الثلاثة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس	48
02	تطور نسبة النمو الاقتصادي في فرنسا 2006-2017	60
03	تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية 2006- 2017	62
04	تطور صادرات الأسلحة الفرنسية 2007-2016	68
05	أهم البلدان المستوردة للأسلحة الفرنسية 2007-2016	69
06	المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 1996-2016	128

مقدمــة:

شهدت الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة.

أدى ذلك إلى تساقط رؤى، وانبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل، مما أدى بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله، تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية.

هذا ما أثر على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطورا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

هذه الأوضاع وأخرى أثرت على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في القارة الإفريقية، التي تعتبر منطقة نفوذ تاريخية فرنسية. وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر- كما كان الشأن إبان الحقبة الاستعمارية -، لكن بعد نهاية الحرب الباردة وضعت فرنسا إستراتيجية جديدة تعتبر من بين المواضيع ذات الأولوية، وذلك لإبقاء مستعمراتها السابقة ضمن فلكها الاقتصادي، السياسي ، الثقافي...الخ، من خلال آليات جديدة طورتها خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي.

- **التعريف بالموضوع:**

تشكّل إفريقيا إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية - الأفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر 1994م)، حيث أكّد للحاضرين أنه بدونها فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيًا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها.

ويبدو أن هذا الإدراك ليس مقصوراً على ميتران فقط ، بل هو استمرار لسياسة ثابتة، حيث سبقه في ذلك الجنرال ديجول، الذي أرسى تقليداً لا يزال سارياً، وصولا إلى الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون، يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية - بمعاونة مستشارين في قصر الإليزيه - على ملف الشؤون الإفريقية، ويصنف هذا الملف على أنه "بالغ السرية."

تحتل إفريقيا حيزا مهما في الإستراتيجية الفرنسية الشاملة عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها في القارة، بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات التي كانت تستجيب لتبدلات السياسة الخارجية بكاملها، وتعبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي ومؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية كدولة بارزة في العلاقات الدولية، وذلك تجاه منطقة جد مهمة بالنسبة لها، تاريخيا وخاصة بعد الحرب الباردة، مع ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن، والتي من شأنها أن تهدد استقرار أوروبا عامة وفرنسا خاصة، مما سينعكس بشكل مباشر على المصالح الفرنسية المتعددة في المنطقة.

هذا بالإضافة إلى عامل المنافسة الدولية في المنطقة، وخاصة الأمريكية منها، والتي ساهمت في الزيادة من اهتمام فرنسا بالمنطقة، وذلك بتطوير إستراتيجيتها وآلياتها الانفرادية في المنطقة بالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

إن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا، تعني محاولة فهم أهم الأفكار والأسئلة والانشغالات والأسباب، التي تنطلق منها فرنسا لتحدد إستراتيجيتها تجاه القارة، سواء تلك المتعلقة بالمنطقة نفسها – مصالح متعددة الأبعاد – أو تلك المتعلقة بوجودها في إطار الاتحاد الأوروبي، وبالمنافسة الدولية عامة والأمريكية خاصة، وهذا ما يدخل كله في إطار الإستراتيجية الفرنسية العالمية الطموحة التي تسعى لتحقيقها. نتيجة هذه العوامل تتحدد أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا.

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح كالتالي:

- ما هي المكانة التي تحظى بها القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي المحددات المحورية المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة؟

2- ما هي الأبعاد والاعتبارات التي دفعت بالقارة الإفريقية إلى صدارة اهتمامات فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل يكفي البعد الاقتصادي والتجاري لتفسيرها؟

3- هل حدثت تغييرات جوهرية في ثوابت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، أم أنها تغيرات في الوسائل الرامية إلى تحقيق الأهداف القديمة ذاتها التي طبعت العلاقات بين الطرفين تاريخيا؟

4- ما هي الآليات والوسائل التي تستعملها فرنسا لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية؟

فرضيات الدراسة:

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة على إشكالية الدراسة، وكذا الأسئلة الفرعية، وضعنا الفرضيات التالية:

1- توجه السياسة الخارجية الفرنسية نحو القارة الإفريقية تحكمه أهدافها المادية والهوياتية والأمنية والإستراتيجية.

2- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا تخضع لتأثيرات عوامل خارجية أهمها التنافس الدولي على المنطقة.

3- استمرار الصدارة الفرنسية في القارة الافريقية وعالميا، محكوم بمدى تبلور وتطور، ونجاح سياسة أوروبية مشتركة، قادرة على احتواء المنافسة الدولية (وخاصة الأمريكية) في هذا المجال.

لقد عرفت السياسة الخارجية للدول تطورا أساسيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري، باستخدام المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، وأصبحت متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية...الخ. فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي.

بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي. فالسياسة الخارجية مرآة للتعبير عن الذات السياسية السيادة، وهي تعبير جوهري عن فكرة الدور، وترجمة النظرة للنفس وللآخر.

وتعتبر السياسة الخارجية الفرنسية أحد أعقد السياسات الخارجية وهو ما أثار اهتمامنا، حيث ظل الحوار دائرا حول دور ومكانة فرنسا في النظام الدولي، وما ينجر عنها من علاقات بمحيطها الخارجي، وذلك مند نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات على العالم بأسره، ومن ضمنه فرنسا التي فرضت عليها هذه التحديات، إعادة تعريف مصلحتها القومية وإقامة تعديلات حول مفهومها للإستراتيجية الدولية، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية.

يعنى هذا الفصل بتحديد مقاربة فرنسا مع هذه المستجدات وموقفها منها، و كيفية تعاملها مع أبعادها ومستوياتها. حيث عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات، وما بعدها ببروز أحداث أخرى كحرب الخليج وأحداث 11 سبتمبر 2001...الخ

ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة، إلا أن السياسة الفرنسية عرفت بعض التغييرات، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل الداخلية، وفي ظل هذه التحولات التاريخية

العميقة نتساءل: كيف استجابت السياسة الخارجية الفرنسية لهذه التحولات، وكيف تصورت دورها الدولي في هذه الفترة؟

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية

نسعى في هذا المبحث للبحث في قضية مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية، وتحقيقا لهذا الغرض، وسوف نعتمد على الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية بين مرحلتي قبل وبعد الحرب الباردة.

وذلك للإجابة على السؤال التالي:

هل حصل تغير جوهري في السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ أم أنها مجرد تغيرات تكيفية مع التحولات التي عرفها النظام الدولي على كل المستويات؟ وما هو الثقل الحقيقي لدور فرنسا في الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قسمنا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية

لدراسة مضامين السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة يستلزم الأمر ضرورة دراسة تاريخ هذه السياسة، فلفهم حاضر الدول والتنبؤ بمستقبلها لابد من معرفة ماضيها، لأنه يعطينا نظرة عن سلوكها.

الفرع الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة

إن العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648، وتأسيس الدول القومية في أوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوربية بامتياز، فدراسة العلاقات الدولية وحتى النظام العالمي كانت تتم وفق دراسة العلاقات بين الأقطاب الأوربية، فالعلاقة بين الدول الأوربية كانت هي ذاتها ما تسمى بالنظام العالمي.[1]

تعد قومية كبريات بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر، هي قومية دول في ذروة سيادتها على نفسها وعلى مواردها، وثرواتها وماضيها، دول لا تكافح لأجل البقاء وإنما لتعبر عن إرادة القوة لديها، دول مفعمة باليأس والقوة، مما جعل قوميتها الفعالة ترمي إلى فرض الهيمنة على قوميات أوروبية وأخرى غير أوروبية، وخاصة من القارات المحيطة بها. هذه القومية هي قومية العصر

[1] - عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص 98 .

الاستعماري، عصر نفي القوميات الأخرى، فأوروبا آنذاك كانت تتنكر لأي مفهوم آخر للكونية غير مفهومها بالذات.[1]

فقد شهد النظام الدولي على مر العصور صراعات عالمية مابين القوى الكبرى، وذلك نظرا لرغبة كل واحدة منها لنيل المكانة الرئيسية والقيادية على مسرح السياسة الدولية. ومن بين هذه القوى نجد فرنسا، التي سعت دائما للبروز في النظام الدولي كقوة على جميع الأصعدة سواء العسكرية، الثقافية والاقتصادية...الخ، وهو الأمر الذي تعزز في القرن الثامن عشر حيث تسيدت العالم في ذلك الوقت، مؤكدة هيمنتها النابعة من قوة صناعتها الريفية، والإدارة القوية للدولة، وجيشها القوي وثقافتها الناعمة، التي استطاعت أن تستوعب الجميع في ذلك الوقت.

تعد الثورة الفرنسية عام 1789، بمثابة بوابة أمام سياسة خارجية جديدة لفرنسا لم تعرف لها مثيل وهي عهد القنصلية (1799-1807)،[2] وذلك بتولي "نابليون بونابرت" Napoléon Bonaparte زمام الحكم، الذي أثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الفرنسية وأعطاها بعدا عالميا أكثر توسعية.[3]

تظهر ملامح السياسة الفرنسية من خلال الحروب الاستعمارية التي قادتها هذه الدولة في أوروبا، فأصبحت فرنسا وكأنها طوفان يجتاح أوروبا حيث شرعت حكومة الإدارة الفرنسية في إتباع سياسة الضم. ويظهر في هذه الفترة أن فرنسا كانت تتمتع بقوة تسمح لها باعتماد سياسة توسعية، فكانت من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بسط نفوذها على القارة والحصول على أكبر قدر ممكن من المستعمرات لتأمين حدودها، في فترة كان فيها أمن الدولة مرهون بحدودها لا غير.

أما أبعاد السياسة الخارجية فكانت تتحكم فيها المعايير الجيوبوليتكية، من التوسع والحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي، خصوصا وأن معيار القوة يختلف عن المعايير الحالية فكانت النظريات التي تعتمد على الجيوبوليتيك هي الأساس النظري لقوة أو ضعف الدولة، فقد أقر معظم منظريها على أهمية الجغرافيا والموقع في تحديد السياسة الخارجية للدول ومكانتها الدولية، الأمر الذي أدى إلى توسيع القوى العظمى لحدودها والحصول

[1] - بول بالطا وكلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت: دار القدس، ب ت، ص 25.

[2]- Jean Paul bertaud, **La révolution française**, Paris : librairie académique, 2000.p 30

[3]- 'chronologie de l'histoire de la France', en : www.e-chronologie.org/france/france.php

على أكبر قدر ممكن من المساحة البرية، لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام والأسواق والسكان. وقد أكد "ماكيندر John Mackinder" أن السيطرة على القلب يؤدي للسيطرة على العالم[1]، وهو ما يمكن الاستناد عليه لتفسير السياسة التوسعية الفرنسية في هذه المرحلة خصوصا في البر، إلا أن هذا لا ينفي باقي الأبعاد الاقتصادية والثقافية...الخ.

وقد كان الأساس الذي تنطلق منه أهداف السياسة الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت، ينبثق من فكرة بناء ودوام مجد فرنسا، فعقدة العظمة هي من كانت تشحن السلوك الخارجي الفرنسي، حيث رأت عبر الأجيال الطويلة أن مجدها يمكن تحقيقه عن طريق:[2]

- بناء مركز قوي وممتاز لها بين قوى أوروبا.
- بناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف.
- احتلال مركزا مرموقا عالميا.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تدهورت فرنسا من دولة أولى إلى دولة ثانية (قوة متوسطة مقارنة بالقوى الأخرى)، وذلك بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، من تدهور اقتصادي وعسكري في فرنسا، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الداخلية نتيجة سوء الحكم والإدارة المتدهورة للبلاد من طرف الحكومات غير المستقرة، التي كان معظمها ائتلافيا قصير المدى، بحيث لم يتجاوز بقاء الحكومة في العقدين الأخيرين من حياة الجمهورية الثالثة (1870–1940) ثمانية شهور، بينما تعاقبت 18 حكومة منذ قيام الجمهورية الرابعة (1946 – 1958)، وحتى مطلع عام 1958 وقيام الجمهورية الخامسة.[3]

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغير موازين القوى الدولية، بنقلها الزعامة الدولية من فرنسا وبريطانيا، إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. ونظرا للتباين الفكري بينهما، فقد عرف العالم صراعا عُرِف بالحرب الباردة، والتي انقسم على إثرها العالم الغربي إلى كتلتين: الكتلة الغربية

---

[1]- ناصيف يوسف حتى ،**النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص23.

[2]- روي مكرديس، **السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: منشورات عويدات، 1961، ص 65.

[3]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **ديجول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية، بين الماضي والحاضر والمستقبل**، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990، ص 137 .

الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي.

لذلك نتساءل كيف تعاملت فرنسا مع هذا الوضع بعدما كانت قوة أوروبية تنتسب إلى صفوف الأقوياء؟ لذلك سنتطرق أساسا إلى موقع قوة فرنسا في ظل تغير موازين القوى، ومدى تأثير ذلك على استمرارية سياستها الخارجية.

1- **قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة:**

شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958 على يد مؤسسها الجنرال شارل ديجول، نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا.

نتيجة لانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة، قامت الجمهورية الخامسة في نطاق دستور 1958، الذي يحمل في طياته تقوية السلطة التنفيذية بشكل واسع ولاسيما رأس هذه السلطة، المتمثل في رئيس الجمهورية، مبنيا بذلك على نظام شبه رئاسي* للجمهورية الفرنسية الخامسة.

تكمن إن السمة المميزة لدستور 1958 في وضع الدولة في الرتبة الأولى، من القوى المحركة للحياة السياسية، فالشيء الذي يتطلع إليه ديجول هو دولة وليست حكومة تستند في وجودها إلى الانتماء الشعبي، إن الدولة في نظره هي ليست فقط الأولى، وإنما هي العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يجعل الباقي ممكنا، فيجعل من الحياة الديمقراطية والحرية...الخ، أمرا ممكنا.[1]

يقول ديجول في كتابه حد السيف*: **"أنه من اللازم على رئيس الدولة، سواء كان رئيسا سياسيا أو عسكريا، أن يتمتع ببعض الكفاءات من أجل أن يفرض هيمنته على الأحداث، وأن يحمي ويضمن النصر للمصلحة الوطنية، ولهذا السبب فإن الرئيس ينبغي أن يكون قبل كل شيء رجلا فعالا، كما ينبغي أن يمتلك القدرة على الهيمنة على الآخرين، ولا يخضع لتأثير الأحداث، وفي**

* النظام الشبه رئاسي هو خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، شريكان في تسيير شؤون الدولة، ويختلف عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان محاسبته وسحب الثقة منه.

[1]- عبد الرضى حسين الطعان، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001، ص 172.

* الذي ألفه ديجول عام 1932 .

بعض الأحيان ينبغي أن يمتلك الإمكانية في تحريك الأحداث حتى يتمكن من الهيمنة عليها بشكل أفضل."[1]

وهذا ما أكده ديجول في مذكراته بقوله: **"إن وجود مؤسسة تقرير، مؤسسة عمل، مؤسسة طموح، لا تعبر إلا عن المصلحة العامة ولا تخدم إلا المصلحة العامة "**. ويضيف قائلا بأن: **" الفكرة التي صنعتها لنفسي بخصوص الدولة هي الفكرة المعبرة عن مثل هذه المؤسسة."**[2]

يعبر ذلك عن تولي ديجول إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها، وبذلك أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي.

تتعدى الديجولية فكر وحياة الجنرال ديجول، لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت تشكل بمجموعها وحدة فكرية ونهجا سياسيا له أبعاد معروفة. فالطرح الديجولي، والذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد تطوره إبان وبعد وفاة ديجول، برنامجا عقائديا متكاملا إلى حد بعيد وعنصرا جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا لمأزق فرنسا العقائدي، إضافة إلى كونه عنصر جذب وتوازن بآن واحد للأطراف الراديكالية من يمين ويسار.[3]

وتتمحور السياسة الخارجية الفرنسية الديجولية على النقاط التالية: الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، الحوار مع الشرق، تصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي.

وقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية نوعا من الاستمرارية بين كل الرؤساء الذين جاؤوا في مرحلة الحرب الباردة، وهم: "جورج بومبيدو Georges Pompido " ، "جيسكار ديستان Giscard d'Estaing"، و"فرانسوا ميتران François Mitterrand".

2- موقف السياسة الخارجية الفرنسية من النظام الدولي في فترة الحرب الباردة

يتمحور موقفها حول فكرة أساسية مفادها أن النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية وسيطرة القوتين العظمتين لا يحقق سلاما واستقرار، ومن ثم من الضروري تعديله بحيث لا تقوم علاقاتهما على حساب الدول الأخرى، سواء

[1]- عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[2]- المرجع نفسه، ص 175.
[3]- بول بالطا وكلودين ريللو، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بالصدام الذي يهدد استقرارها، أو بالوفاق الذي يهدد استقلالها وحريتها. وعلى ذلك فقد ركزت فرنسا قرارات وتوجهات سياستها الخارجية على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية، بقيام نظام غربي بمشاركة فرنسا، يهتم باتخاذ القرارات السياسية العليا والإستراتيجية العالمية...، وخاصة ما يتصل باستخدام الأسلحة النووية، فمسؤوليات فرنسا لا تتوقف عند الحلف الأطلسي بل تمتد إلى المحيط الهندي وعبر البحر المتوسط إلى إفريقيا. فالثنائية القطبية لم تؤدي إلى تحقيق السلام وإنما أدت إلى خلق توتر دائم، مما أعاق العمل الدبلوماسي وحل النزاعات الدولية بطريقة سلمية، كل هذا سببه التهديد النووي المتبادل بين طرفي الحرب الباردة.

يعتبر ديجول أنه ليس من حق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي فقط إتباع سياسة خارجية مستقلة، فدولة مثل فرنسا لها تاريخها ولها مقوماتها الحالية والمستقبلية لاعتماد سياسة مستقلة وذلك دفاعا عن مصالحها القومية.[1] لذلك فلفرنسا الحق في امتلاك الأسلحة النووية وتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية لتدعيم وجودها الدولي، ففي ظل ظروف الحرب الباردة تكون المعرفة العلمية والتكنولوجية والتقنية للأمة، إضافة إلى الحنكة والذكاء السياسي لصانعي القرار، كلها أمور من شأنها ضمان النفوذ والتأثير، وذلك أحسن بكثير من شساعة الأراضي وعدد السكان وإنتاج الصلب.

فالسياسة الخارجية لأي دولة نابعة أساسا من متغيرات داخلية وخارجية، إضافة إلى تاريخها وخبراتها المختلفة، كل هذه الأمور لا يجب تجاوزها، وبالتالي وضع معظم الدول تحت سيطرة دولة كبرى كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول الغربية الأخرى، التي مزجت سياستها الخارجية ووضعتها في خدمة حليفتها أمريكا.[2] ومن ثم أكد ديجول قائلا: **"إنني الوحيد الذي يقرر السياسة، وعلى مسؤوليتي الخاصة فإنني الوحيد الذي له حق القرار."**[3]

لقد ضمن ديجول فكره هذا في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي آنذاك إيزنهاور، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي وتعطي فرنسا دورا متميزا، لذلك كان قرار الرئيس ديجول في مارس 1966 بالانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف

---

[1] - Jacques Vernant, " fondements et objectifs de la politique extérieure française ", **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales, N 06, 1963, p 460.

[2] - Ibid, p 462 .

[3] - سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

الأطلسي ومن اللجنة العسكرية، التي تضم قادة القوات المسلحة لدول الحلف، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة، ولكن ظلت فرنسا عضوا في الجناح السياسي للحلف.

رأت فرنسا على مدى تاريخ الحلف الأطلسي الذي قام عام 1949، أن دور وأهداف الحلف تغيرت أكثر من مرة، ففي عام 1949 كان الهدف من تشكيل حلف يجمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية، على أن تحظى الولايات المتحدة بقيادة الحلف، وهكذا كان هناك اتفاق ضمني بين دول أوروبا الغربية التي خرجت توا من حرب عالمية مدمرة، أن تضع أمنها وسياستها الإستراتيجية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[1] ولكن الوضع تغير في عام 1966، ففي ذلك الوقت رأى ديجول أن العلاقات بين الشرق والغرب اختلفت كثيرا عما كانت عليه في عام 1949 حينما تأسس الحلف، فقد أصبحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يملكان القنبلة النووية، وأصبح واضحا أن كلا منهما لن يتمكن من استخدامها ضد الآخر، إلا انطلاقا من أراضي ليست أراضيه، وأيضا يستهدف أراض ليست أراضيه، أو بمعنى أكثر مباشرة ووضوحا أن يتم استخدام القنابل النووية من وعلى أراضي أوروبا الغربية، لذلك رأى ديجول أن الحلف لم يعد يضمن أمن وبقاء دول أوروبا الغربية، وبالتالي فمن وجهة نظره لم يكن من الممكن أن يعهد له بمصيره.

كما رأى ديجول، أن سياسة الولايات المتحدة في الفترة من عام 1961 إلى 1966 فرضت تحولات في سياسة الحلف دون استشارة الدول الأوروبية، مما أدى إلى أن يتخذ الحلف شكل محمية وليس تحالفا بين الدول الأعضاء، لذلك رأى بأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة. وبناءا على ذلك قرر تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح، من أجل توفير رادعها النووي الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة، وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي سنة 1964، وكذا إرساء الوفاق بين فرنسا وألمانيا، ليصبح نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي نفس الوقت بدأ الرئيس ديجول سياسة جديدة في اتجاه الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، أساسها إقامة علاقات وثيقة معهم تتضمن التفاهم والتعاون.

يمكن استخلاص من خلال كل هذا أن نصل إلى البعد الفكري لديجول، بالإضافة إلى أهم النقاط الأساسية، التي ترتكز عليها السياسة الخارجية

[1] - فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1975، ص 270.

الفرنسية في عهد ديجول وفترة الحرب الباردة، فالأيديولوجية الديجولية هي أيديولوجية فرنسية تقوم على النقاط التالية:[1]

- في المفهوم الحضاري: الذي ينظر بشمول وعمق إلى حياة الأمة، والذي يتجاوز النظرة الأممية المجردة والفهم المادي، الذي يهمل العوامل الروحية في تكوين الأمم ويؤكد على العامل الحضاري.

- في المفهوم الانبعاثي: الذي يتكلم عن الأمة كحقيقة متجددة، يأخذ بعين الاعتبار مراحل تطورها التاريخي، وكيف تطرح نفسها في المرحلة الراهنة كمشروع مستقبلي، هذا المفهوم الذي يعبر عن روح الثورة في الأمة عندما يشتد التناقض بين واقعها وبين حقيقتها، وعن إرادتها في التغلب على تحديات حاضرها، وعدم خضوعها لواقع يهدد مصيرها كأمة، ويمس شخصيتها الحضارية وكرامة شعبها، ويعطل اندفاعها نحو المستقبل.

- البعد الاستراتيجي: حمل ديجول المثاليات الفكرية مسؤولية حرمان فرنسا من المحافظة على وضعها الدولي المرموق، الذي انقلب إلى الخسائر، حيث انقلبت فرنسا رأسا على عقب في بنيانها الاجتماعي وتوازنها.

لذلك فقد كان المنظور الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة، يتجه إلى تحويل فرنسا إلى دولة مستقبلية قوية، معتمدة في ذلك على المبادئ التي تشكل العقيدة الديجولية في السياسة الخارجية الفرنسية، وقد ترجمت هذه السياسة إلى مجموعة من الأفعال والسلوكات نذكر أهمها:

أ- إدانة أو رفض الهيمنة المزدوجة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.[2]

ب- الثبات في هاجس الاستقلالية والبقاء في الوسط، من حيث لعبة التوازنات والنزاعات الدولية، أي عدم القطيعة أو الانحياز لقوة دولية كبرى، مع الإمساك

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46– 47.

[2] - Daniel Colard, " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000, p 418.

ومن دون كلل بقدرة الدفاع والردع النووية الذاتية، انفضاضا بذلك عن أية مظلة نووية مهما كان مصدرها الخارجي.[1]

ج- التخلي الطوعي عن سلوك التوسع العسكري والكولونيالي وعقليته تجاه الشعوب الأخرى، وخاصة الإفريقية، لأنها وجدت بأن نهاية الحقبة الاستعمارية ستعمق من احترام ومكانة فرنسا دوليا، وهكذا وضعت أطر جديدة لعظمة فرنسا ومكانتها ودورها الثقافي والحضاري، فبنفس الوقت الذي غسل عنها عقدة ذنب الاستعمار، فقد أرسى قواعد جديدة للتعامل بينها وبين مستعمراتها القديمة والعالم أجمع[2].

أكد ديجول أنه ليس صحيح أن القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا تفقد نفوذها بمجرد تحرر مستعمراتها، وإنما يمكن أن تستعمل سياسة ذكية للتعامل مع هذه المستعمرات فقد عرفت السياسة الفرنسية تطورا ايجابيا نسبيا اتجاه مستعمراتها، فيعتبر مؤتمر برازافيل* 30 يناير 1944 نقطة تحول في الموقف الفرنسي من المستعمرات، حيث جاء في خطاب ديغول بأن: "**الواجب الوطني يقتضي مساعدة شعوب الإمبراطورية لتتقدم شيئا فشيئا، حتى تصبح قادرة على الاشتراك في إدارة شؤونها الخاصة.**"[3]

لقد كان تغيير السياسة الفرنسية إزاء المستعمرات لفتة ذكية أثرت إيجابا على موقع فرنسا الدولي، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:[4]

- تخلص فرنسا من الصفة الاستعمارية التي عرفت بها سابقا، وإقامة علاقات تعاون متوازنة مع العالم الثالث، فيمكن القول أن هذه السياسة كانت بوابة عبور فرنسا إلى العالم الثالث، حيث أدركت أنه في ظل النظام الجديد، فإن إتباع علاقات حديثة مع هذه الدول أحسن من إتباع علاقات استعمارية.
- الاستقلالية النسبية لسياسة فرنسا عن مجموعة الدول الغربية في مواقفها اتجاه العديد من القضايا، والنزاعات في العالم وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي، والتي ساهمت في إقامة علاقات دولية غير خاضعة للنهج الاستعماري أو ما يسمى بتصفية الاستعمار في العلاقات الدولية.

---

[1]- فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2]- بول بالطا و كلودين ريللو، مرجع سبق ذكره، ص 22.

* تم عقد مؤتمر برازافيل في الكونغو حول مستقبل المستعمرات الفرنسية، اجتمع فيه ديغول مع ممثلي الأقاليم المستعمرة .

[3]- سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4]- المرجع نفسه، ص37 – 38.

- استعادة فرنسا لدورها الثقافي والحضاري في دول العالم الثالث من منظور التعاون والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات، وليس من منظور الهيمنة الثقافية الاستعمارية.
- تمكنت فرنسا من إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الثالث مما عاد عليها بالفائدة الاقتصادية.
- إقامة علاقات متميزة مع بعض دول العالم الثالث ولاسيما العربية منها.

لقد كانت السياسة الفرنسية في مجال حقوق الشعوب منهجا ثابتا في السياسة الخارجية الفرنسية بالرغم من تبدل الحكومات، فاعتبرت السياسة الديغولية منهج ثابت استراتيجي في الممارسات السياسية الفرنسية. وبالتالي فإن تغير السياسة الخارجية الفرنسية من توسعية إلى مصفية للاستعمار مهتمة بحقوق الإنسان، من بين التغيرات الجذرية التي عرفتها فرنسا، وذلك لأنها أصبحت تشكل عبئا على فرنسا فلم تعد تستطيع حماية مناطق نفوذها من جهة، ومن جهة أخرى فهذه المناطق التي أصبحت محل طمع القوتين الكبيرتين، وهو ما يمكن أن يعرض فرنسا لمواجهة مباشرة، الأمر الذي تخشى منه فرنسا لأنه يظهر قوتها الفعلية.

د- التوجه نحو أوروبا: من جهة أخرى سعت فرنسا إلى وصل ما انقطع بين الدول والشعوب الأوروبية، لتتمكن من تخطي ذاتها والقفز فوق العداء الألماني الفرنسي التقليدي لمصلحة فرنسا العليا، كما عملت على إعادة وتأهيل الفئات المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، وهكذا أوجدت محورا أوروبيا جديدا يرتكز على الاحترام والصداقة المتبادلة، إلى أن وصلت إلى مرحلة توقيع اتفاق أوروبي من شأنه تدعيم موقع فرنسا في النظام الدولي.[1]

أدركت فرنسا مرة أخرى في تاريخها أن قوتها لا تضاهي قوة العملاقين السوفيتي والأمريكي، وأثبتت مرة أخرى فرنسا ذكائها من خلال بعض التغيرات الضرورية التي قامت بها رغم استمرارية أهداف سياستها الخارجية عموما. وكمحاولة منها للتصدي إلى القطبين فقد اتجهت نحو الجهة الأوروبية مدركة أن قوتها بمفردها لن تمكنها من التصدي لهما، فتبنت سياسة سلمية

1- بول بالطا و كلودين ريللو، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

مبنية على الصداقة والتعاون مع أعدائها التقليديين ألمانيا وبريطانيا عن طريق تفعيل الاتحاد الأوروبي، فوجهت فرنسا سياستها الخارجية اتجاه أوروبا.[1]

ه- **العمل على تطوير وزيادة القدرة الاقتصادية الفرنسية**، والمحافضة على التضامن والتعاضد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من هنا تبنت فرنسا حرية اقتصاد السوق، ولكن بشرطها البراغماتي لا الدوغمائي.*

من خلال هذه النقاط نستطيع الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية الفرنسية لهذه الفترة كما حددها ديجول في ما يلي:[2]

- منح فرنسا القدرة على إسماع صوتها على المستوى الدولي.

- أخذ المبادرات الملائمة مع مصلحتها القومية.

- تأكيد وحدة أوروبا الغربية اقتصاديا كمرحلة أولى وصولا في بعد إلى البعد السياسي والأمني، مما يؤهلها للعب دور أساسي في النظام الدولي.

إذاً وفي إطار معالجتنا للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة، نجد أنها اتسمت بالواقعية والجرأة، فكانت توجهاتها وممارستها السياسية انعكاسا للظروف التاريخية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم.

أثبتت السياسة الفرنسية مرة أخرى مدى قوتها وذكائها ومرونتها وقدرتها على التكيف، فقد استطاعت التكيف مع الظروف الدولية الجديدة المختلفة تماما على ظروف ما قبل الحرب الباردة من خلال التخلي على ما يثقلها (المستعمرات) وأوربة السياسة الخارجية الفرنسية.

---

[1]-Stanley Hoffman, « la France dans le monde de1979 -2000», **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), n°2, 2000, P309.

* الدوغمائية: كلمة يونانية تعني الجمود العقائدي "مذهب أو رأي" والتأييد الأعمى لمبادئ أو مطالب مذهب أخلاقي ما، بدون إمعان والنظر فيها. فهي تعني التصلب والتزمت وفرض الرأي بالقوة وليس عن طريق الإقناع والحجة والدليل.

أما البراغماتية بدلاً من أن تركز على مقدمات الأفكار فإنها تركز على النتائج المترتبة على تلك الأفكار، فهي تُوجه نحو الاهتمام بالأشياء النهائية وبالنتائج ومن ثم، هي لا تعني بالسؤال عن ماهية الشيء أو أصله بل عن نتائجه، فتوجه الفكر نحو الحركة ونحو المستقبل.... ولكن هذا المعنى الظاهري الفضفاض محاولة لإخفاء جوهرها، القائم على قياس كل عمل أو شيء، أو حالة، بما تحققه من فائدة أو ضرر، فالشيء جيد وصالح إذا كان نافعاً، وهو سيء إذا كان ضاراً. والمشكلة هنا هو أن من يقرر الفائدة والضرر هو الشخص المعني معتمداً على معاييره الخاصة كأداة لتقويم الأعمال والأشياء. هناك نقاط أساسية يشترك فيها كل الفلاسفة البراغماتيين، هي: الحقائق نسبية، ولا وجود لحقائق مطلقة، فالحقائق تتبدل بتبدل التجارب ، الفكر الذي يحقق نفعا هو الفكر الصحيح ، قيمة الفكرة تكون في قيمة نتائجها .

[2]- Jacques Vernant, op. cit, p 465.

فاستطاعت الحفاظ نسبيا على موقعها، وذلك من خلال الابتعاد عن التصادم المباشر مع القوتين العظمتين، بالرغم من أنها مازالت تعاني من التبعية الأمريكية.

فهل استطاعت فرنسا مرة أخرى المحافظة على هذا التوجه في ظروف أكثر تعقيدا عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

المطلب الثاني: أهداف وركائز السياسة الخارجية الفرنسية

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة، لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد.

يطرح عالم ما بعد الحرب الباردة الكثير من التحديات، خاصة فرنسا، التي يجب عليها إدارة مرحلة انتقالية مثيرة ومحيرة في آن واحد. حيث شهدت الساحة الدولية تغيرات هامة، أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لإشكالية تتعلق أساسا بمدى تأثير هذه التغيرات الدولية على السياسة الخارجية الفرنسية، ففي ظل تحول النظام الدولي وتغير المبادئ التي كانت تبنى عليها السياسة الخارجية للدول كما سبق وأشرنا، كيف استطاعت فرنسا باعتبارها جزءا من هذا النظام التعامل مع النظام الدولي الجديد، بعد أن ظنت أن فترة الحرب الباردة هي أصعب اختيار لسياستها الخارجية، جاء نظام جديد مختلف تماما عما كان يتوقعه الممارسين والمنظرين.

فالنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة لا يشبه في شيء ما قبله، سواء فيما يخص الهيكل أو العمليات أو المبادئ أو القيم التي يستند إليها، النظام تغير ولكنه لا يزال غير مستقر كما وضحنا في الفصل الأول من الدراسة.

نتساءل في ظل هذه التحولات التاريخية العميقة، كيف استجابت السياسة الخارجية الفرنسية لهذه التحولات؟

الفرع الأول: أثر التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الفرنسية

شكلت التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، تحديا كبيرا على فرنسا في كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، وهذا ما

حتم على الحكومة الفرنسية أخذها على محمل الجد، والبحث عن وسائل السيطرة عليها، وإيجاد وسائل كفيلة بالرد عليها وضمان المصالح الفرنسية.

وتعتبر هذه التحولات تحديا خاصا لفرنسا لأسباب عدة نذكر منها:

- تشكل تحديا مباشرا لفرنسا في قضية تسيير التقاليد السياسية والاقتصادية الفرنسية، والتي تتطلب تدخل الدولة لضمان رفاهية المجتمع، وهذا عكس ما تنادي به العولمة، هته الأخيرة التي تؤدي إلى التخلي عن سيطرة الدولة على الاقتصاد. فالفرنسيون مازالوا بحاجة إلى الدولة أكثر من حاجتهم للسوق، وذلك لتحقيق رفاهيتهم وراحتهم، فـ 25٪ من العمال يتقاضون أجورهم من الدولة، وبالتالي فإن فرنسا لن تتقبل فكرة أن مصيرها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ينفلت من يدها شيئا فشيئا، بينما تتقوى وتزيد سيطرة القوى الخارجية عليها.

- والسبب الثاني هو شعور فرنسا بأن ثقافتها وهويتها مهددة من العالم الخارجي، بسبب التداخل الكبير بين الثقافات العالمية. فبعد الحرب الباردة تعزز الوجود الأمريكي في أوروبا وانتشرت ثقافتها سواء المادية، مثل المأكولات والمشروبات، أو المعنوية مثل اللغة الانجليزية، لذلك أصبحت تشكل خطر كبير على الثقافة والهوية الفرنسية، ففي زمن تحرير التجارة أصبحت المجتمعات متداخلة والثقافات يمكن أن تتأثر ببعضها البعض، خاصة تأثير الثقافة الأمريكية، نظرا لامتلاك هذه الأخيرة لإمكانيات تحقيق ذلك.

- أما السبب الثالث لكون هذه التحولات تشكل تحديا خاصا بالنسبة لفرنسا، لأنها تجد فيها تهديدا كبيرا لمكانة ودور فرنسا في العالم، التي عانت طويلا للحفاظ عليه عبر مراحل تاريخية مختلفة.[1]

في حين أن دول أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا، رأت أن العمل عن كثب مع الولايات المتحدة هو الذي سيضمن لها هذه المكانة، لكن فرنسا ترفض التخلي عن رغبتها كقوة لها تأثيرها العالمي، لصالح أي قوة أخرى، فتربع الولايات المتحدة على عرش العالم يشكل تهديدا كبيرا لمستقبل فرنسا.

ففي استقصاء للرأي العام الأوروبي، الذي سأل " ماذا تعني لك كلمة عولمة لأول وهلة "، أجاب 25٪ من الشعب الفرنسي بأنها تعني " الأمركة "، بينما أجاب 8 ٪ في ايطاليا، و6٪ في بريطانيا، و3٪ فقط في ألمانيا.[2]

---

[1]- Philip. h. Gordon and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, Washington: the Brookings institution, 2004. pp 8 – 11.

[2]- Ibid, p 10.

- شكلت وحدة ألمانيا بعد الحرب الباردة صدمة كبيرة لفرنسا، هته الأخيرة التي أعادت طرح أسئلة قديمة كانت تشغلها، ومن أهمها علاقاتها مع ألمانيا، هته الدولة التي طالما شكلت عائقا أمام فرنسا في توجهاتها سواء الإقليمية أو الدولية.

- أدت المنافسة الاقتصادية الدولية، وفي إطار البحث عن مناطق النفوذ سواء على المواد الأولية ومصادر الطاقة، إلى تهديد نفوذ فرنسا في بعض المناطق والتي تعتبرها حكرا لها، خاصة إفريقيا.

لذلك نتساءل كيف تعاملت فرنسا مع هذه التحديات التي واجهتها؟ وهل عرفت السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة الاستمرارية مع أهداف الجمهورية الخامسة التي أقامها ديجول، أم كانت هناك قطيعة؟

استجابة لهذه التحديات، وضعت فرنسا عدد من المخططات والتوجهات لسياستها الخارجية، وذلك رغبة منها لضبط دورها في النظام الدولي بناءا على المستجدات التي طرأت عليه.

حيث أخذت قرار منطقي وعقلاني، تمثل في إعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا ذلك العدو التاريخي، بالدخول في خطوة كبيرة وهي الاندماج تحت لواء الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وعملة أوروبية مشتركة، كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية.

بالإضافة إلى احتفاظها بنفوذها في إفريقيا، وحرصها على ضبط علاقات ودية مع الدول العربية منذ فترة الحرب الباردة، والملفت للانتباه هو أن نهاية الحرب الباردة لم تحل دون تراجع فرنسا عن التمسك بهذا النهج رغم تداول الاشتراكيين والليبراليين على الحكم في فرنسا.[1]

كما أن الأجندة الفرنسية المطروحة على المستوى الدولي، تتضمن مجموعة من المسؤوليات على مستوى عالمي، وذلك لفرض نفسها على أنها قوة فاعلة، وليست مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية فقط، ومن بين تلك المسؤوليات تلك المتعلقة بالترويج لتعزيز الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، المساعدات على تحقيق التنمية، حماية البيئة...الخ. بمعنى أن هته المقترحات هي عبارة عن جدول أعمال عالمي للدبلوماسية الفرنسية.[2]

---

[1]- مقال بدون مؤلف، "فرنسا والتوازنات الدولية"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 109، شتاء 2003، ص 146.

[2]-Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", p 454, en :

تمتلك فرنسا مرتكزات أساسية لا تتغير بتغير القيادات السياسية، احترمها مختلف الرؤساء من بينهم الاشتراكي "فرانسوا ميتران François Mitterrand" الذي واكب فترتين تاريخيتين، فترة الحرب الباردة وما بعدها، ثم بعدها فترة حكم الرئيس "جاك شيراك Jacques Chirac"، الذي دعم الخط الديجولي في السياسة الخارجية الفرنسية بشكل كبير. بعده جاء الرئيس "نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy"، الذي وصل إلى الحكم سنة 2007،[1] بالرغم من تصريحاته بوضع عدد من التعديلات في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أنه لم يبني سياسة فرنسا من الصفر، بيد أنه أحدث تغيير نسبي في المواقف من بعض القضايا الخارجية، أهمها تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة موقع فرنسا في الحلف الأطلسي، وذلك لأن العداوة التي خلقها الرئيس السابق شيراك، قد عطلت مصالح فرنسا في العالم وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط.[2]

نفس الشيء بالنسبة للرئيس "فرانسوا هولاند François Hollande"، حيث لم تسفر الحملة الرئاسية التي قام بها عام 2012 على ظهور أهداف جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية، فليس هناك هدف استثنائي يمكن مقارنته مع الحقب الرئاسية السابقة في ظل الجمهورية الخامسة، حيث نجد من بين ستون التزاما لفرنسا قدمهم هولاند، هناك عدد منها ذات أولوية ضمن السياسة الخارجية الفرنسية والمتمثلة في:[3] مسؤولية فرنسا تجاه أوروبا لدعم النمو وخلق فرص للعمل، إنشاء منظمة عالمية للبيئة، زيادة المساعدات إلى البلدان النامية، إصلاح منظمة الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن، لكن مع محافظة فرنسا على مقعدها الدائم وحق الفيتو، إضافة إلى إعلانه عدم الرجعة في القرار المتخذ من طرف الرئيس السابق ساركوزي حول العودة إلى البنية العسكرية لحلف الشمال الأطلسي، مع تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي ككل، وأهم موقف اتخذه هولاند هو تبني المقاربة التدخلية في إفريقيا كما سنوضحه لاحقا في الفصل الثالث. أما بالنسبة للرئيس الحالي "ايمانويل ماكرون Emmanuel Macron" المنتخب منذ ماي 2017، فإنه

---

http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ETU_024_0449 ,

[1] - خالد سعد زغلول،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007 ، ص 196 .

[2]-Gilles Andreani, «la politique étrangère de Nicolas Sarkozy», **annuaire français de relations internationales**, France: la documentation française, Volume X , 2009 , p 17.

[3]-Christian Lequesne, « la politique extérieure de François hollande : entre interventionnisme libéral et nécessité européenne », p02, en: http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/137c7dskvl91m89va1v51hgnit/resources/wp23-je-ps-lequesne-pol-exterieure.pdf ,

يسعى هو الآخر إلى الدفاع عن فهم "ديغولي" للسياسة الخارجية الفرنسية، حيث حدد ثلاثة منطلقات لسياسته الخارجية المسخرة لخدمة مصالح بلاده؛ هي أمن فرنسا والفرنسيين، واستقلاليتها، ونفوذها المتعدد الأشكال في العالم، مؤكدا في ذلك على دور فرنسا من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، على رأسها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إضافة إلى تأكيده على تشبث فرنسا بمصالحها التقليدية في إفريقيا مستندا على المقاربة التدخلية المعتمدة من طرف هولاند، ولم تفت الرئيس الفرنسي الإشارة الضمنية إلى أن فرنسا تستعيد، مع وصوله إلى السلطة، دورها في العالم وأن صوتها عاد ليصبح مسموعا، ففي هذا الإطار عبر قائلا بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية إن: **"صفحة جديدة من تاريخنا الطويل تفتح، أريدها أن تكون صفحة الأمل واستعادة الثقة."**[1]

يمثل هذه التغيرات جيلا جديدا لديه عزيمة على تحقيق الذات وإثبات الوجود والنفوذ الفرنسي على نمط مختلف للحكم، مع حفاظه بشكل عام على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية الأساسية التي وضعها شارل ديجول.

والجدول التالي يوضح رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم:

جدول رقم – 01 - رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم

	الاسم	فترة الحكم	الحزب السياسي
01	شارل ديجول	1959 – 1969	الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة التحاد من أجل الدفاع والحرية
02	جورج بومبيدو	1969 – 1974	الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية
03	فاليري جيسكار ديستان	1974 – 1981	الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية
04	فرانسوا ميتران	1981 – 1995	الحزب الاشتراكي
05	جاك شيراك	1995 – 2007	التجمع من اجل الجمهورية
06	نيكولا ساركوزي	2007 – 2012	الاتحاد من اجل حركة شعبية
07	فرانسوا هولاند	2012 - 2017	الحزب الاشتراكي
08	إيمانويل ماكرون	2017- 2022	حزب الجمهورية إلى الأمام

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%

[1] - Joachim Taieb, « La politique étrangère d'Emmanuel Macron: une continuité du Hollandisme ? », en: http://les-yeux-du-monde.fr/ la-politique-etrangere-demmanuel-macron-une-continuite-du-hollandisme

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الفرنسية

تتمثل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية (توجهات وأهداف) في ما يلي:

1- السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب، ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة، وتأكد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج 1990 – 1991، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى واحدة على رأس العالم. ففي نوفمبر 1999 في الاحتفال بالذكرى العشرين للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، شدد كل من جاك شيراك الرئيس الفرنسي السابق و هوبير فيدرين Hubert védrine وزير الخارجية السابق أيضا، على الحاجة إلى بدائل لعالم تسيطر عليه الولايات المتحدة، لذلك ففرنسا ستكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب.[1]

وقد بدأت فرنسا في تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال سعيها لتكوين اتحاد أوروبي قوي ليس فقط في المجال الاقتصادي وحسب، وإنما في المجال السياسي والعسكري أيضا، للخروج من السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة في المجال العسكري.

تسعى فرنسا إلى تقوية الاتحاد الأوروبي وذلك للتحكم في مصير ذلك النطاق الإقليمي الأوروبي، مع العلم أن طموح فرنسا هو تحقيق الريادة في أوروبا بحصولها على شرف قيادة وزعامة الاتحاد الأوروبي وهذا ما سنوضحه في العناصر اللاحقة، لأن فرنسا أصبحت متيقنة من أن قوتها منفردة لا يمكنها التعبير عن الطموح الفرنسي في العالم.

بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة وضع اتفاقيات دولية ملزمة لكل الدول، مركزة في المقام الأول على ميثاق الأمم المتحدة،[2]مع التأكيد على ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بخصوص أي قضية في العالم، وذلك نظرا لامتلاك فرنسا لمقعد دائم في مجلس الأمن من بين الخمس مقاعد الدائمة فيه، وهذا ما يمنحها حق الفيتو، الذي يتيح لها التعبير عن صوتها المستقل في القضايا العالمية.[3]

---

[1]- Philip. h. Gordon and Sophie meunier, op. cit, p 124.

[2]- Guillaume le quintrec, **la France dans le monde depuis 1945**, paris : éditions du seuil, janvier 1998 p 32.

[3]- Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", op. Cit, p 452.

لا ترفض فرنسا استخدام القوة ولكن يجب أن تكون في إطار جماعي، إذا ما استدعت الضرورة لذلك، ولكن بعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: **" في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده، أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد ...لا يوجد بديل للأمم المتحدة ...التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق في استخدام حقه الوقائي من جانب واحد."**[1]

نرى هنا بأن هناك اقتناع وإجماع بأن الدبلوماسية الفرنسية يجب أن تستعمل في بعض الأحيان التدخل العسكري، خاصة منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم ثم بعده الرئيس هولاند، واللذان يتفقان معا على ضرورة اعتماد المقاربة التدخلية، وهو ما عرف **" بالسياسة التدخلية الليبرالية"** Une politique d'interventionnisme libéral، والتي تعني بأن الإكراه العسكري هو جزء من العمل الدبلوماسي، خصوصا عندما تكون القيم الليبرالية والديمقراطية مهددة، وأن التوازنات الجيوسياسية هي الكفيلة بتحديد استعمال أو عدم استعمال الأداة العسكرية.

يقول هولاند في هذا الإطار: **"نحن نبذل كل جهودنا لحل المشاكل السياسية ووقف النزاعات بالحوار، لكن عندما يصعب علينا التوصل إلى ذلك بالطرق السلمية، نستعمل حينئذ الخيار العسكري لكن تحت راية الأمم المتحدة والشرعية الدولية"**[2]

هناك تيار من المحافظين الجدد اللذين برزوا منذ حقبة الرئيس السابق ساركوزي، واللذين يؤكدون على ضرورة المكافحة والسعي نحو فكرة التوسع العالمي l'extension universelle للقيم الديمقراطية الفرنسية، وذلك ما يتطلب التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بالتالي لكي تتمكن فرنسا من لعب دورها كقوة ذات صوت ونفوذ عالمي، ركزت على فكرة التعددية، والقرارات الجماعية والأمن الجماعي.

---

[1]- Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations", **working paper**, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008, p07.

[2]- طاهر هاني، **" فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية "**، في: http://www.france24.com/ar/20140117-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-7

[3]- Christian Lequesne, op.cit.

2- ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ضبطها أمر مصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.

3- ركزت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة على فكرة القوة الناعمة، إلى جانب القوة الصلبة، بتركيزها على قضايا مثل: حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة...الخ ، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تغطي على قوتها المتوسطة في النظام الدولي.[1]

بشأن مفهوم القوة فقد توسع، حيث يرى جوزيف ناي أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم، وقد استخدم مفهوم القوة الغير مادية "soft power" مثل: الثقافة ، الإيديولوجية، جاذبية الأفكار...الخ ثم طور فيما بعد مفهوم القوة الذكية التي تجمع بين القوة الناعمة والصلبة معا.

4- التكيف مع ماضيها الامبريالي: وذلك عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع مستعمراتها القديمة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها، هذا بالإضافة لامتلاك فرنسا العديد من الأراضي في كل العالم، والمعروفة باسم ما وراء البحار (Outre-Mer).

5- تدعيم أداة الردع النووي وتطويرها لتعزيز استقلالية الأمن الاستراتيجي الفرنسي، وهو المبدأ الذي نص عليه " الكتاب الأبيض حول الدفاع " الأول من نوعه والصادر عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي "ميشال دوبري Michel Debré"، باعتباره الوثيقة الرسمية المرجعية للسياسة الدفاعية، قبل أن يتأكد هذا المنظار الاستراتيجي في الكتاب الأبيض – الثاني- حول الدفاع الصادر في مارس 1994، والذي وضع أهداف وأطر السياسة الدفاعية لفرنسا على مدى 15 عاما.[2]ومع نهاية الحرب الباردة برزت رهانات أمنية جديدة في المنظار الاستراتيجي الفرنسي، تتمثل في "مخاطر" الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية والديمغرافية، في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا ، و" تهديدات " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق. فالتهديد لم يعد يقتصر فقط على الدول القوية، وإنما الدول الضعيفة أيضا أصبحت تشكل أكبر تهديد على الدول الكبرى. فحسب تقديرات الاستراتيجيين الغربيين، فإن دول

[1]- Guillaume le quintrec, op. cit. p 33.

[2]- J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press first published, 2001, p 229.

أوروبا، وبالتحديد فرنسا، ستكون في آجال (2010 – 2020) عرضة لضربات تدميرية بصواريخ ذات مدى 4500 كلم، والتي ستكون في متناول "دول معادية" محتملة، من الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا. لذلك أكدت أنظمة الدفاع الفرنسية، وطالبت باستخدام الأسلحة النووية الفرنسية على نطاق واسع، وذلك لتمنح أو توفر أعلى طراز من الإجراءات الموجهة لحماية المصالح الحيوية الأساسية الفرنسية.[1]

كما أكدت على ضرورة اعتماد سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن تشكل محور أوروبي قوي داخل حلف الشمال الأطلسي.

هذا ما اعتمدته فرنسا منذ عهد الرئيس فرانسوا ميتران، في إطار إنشاء قوة دفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي، وتتشكل هذه القوات الأوروبية من أربعة جيوش متعددة الجنسيات :[2]

جهاز "Eurocorps" للقوات البرية الذي أنشئ عام 1992، والقوات الأوروبية للتدخل السريع "Eurofor"، والقوة البحرية الأوروبية "Eromarfor"، والمجموعة الجوية الأوروبية الفرنسية-البريطانية عام 1995.

هذا بالإضافة إلى إعلان فرنسا يوم 5 ديسمبر 1995، استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي ببروكسل، ومع ذلك ظل التقارب الاستراتيجي الفرنسي الأمريكي، غير كاف لتضطلع فرنسا بدور فعال في الحلف الأطلسي باعتبارها غير ممثلة في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي.[3] ولكن بمجيء نيكولا ساركوزي للحكم في 2007، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا الدفاع الأوروبي والحلف الأطلسي في القرن 21"، أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية في 17 مارس، حيث صرح قائلا: **"بأن هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا "**، وشدد على أن **"فرنسا ستكون أكثر نفوذا وأقوى"**، بعد إتمام عملية الانضمام إلى القيادات العسكرية للناتو، التي انسحبت منها عام 1966، وقال: **"لأن الغائبين دائما على خطأ، ولأن فرنسا يجب أن تقود وليس أن تخضع، ولأنه علينا أن نكون حيث تتخذ القرارات والمعايير بدلا من الانتظار في الخارج لتبلغ**

[1]- Ibid, p 230
[2]- Marie Christine kessler, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999, p 170.
[3]- Ibid, 172.

لنا هذه القرارات"،[1] كما شدد الرئيس الفرنسي على أن عودة باريس إلى قيادات الناتو تعزز من استقلاليتها ومن الدفاع الأوروبي قائلا: **"هذا القرار لا يعيد النظر باستقلال الردع النووي الفرنسي، ولا بحرية التقدير بشان إرسال قوات إلى الخارج "**. وهو الأمر الذي أكده الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند، بالرغم من انه كان من أهم المعرضين لهذه الفكرة ،لكنه اقتنع بأهمية تواجد فرنسا ضمن الحلف الأطلسي وانعكاس ذلك على مكانتها بين قوى العالم.

6- اعتبرت فرنسا أن تراجع اللغة الفرنسية بوصفها لغة العالم أمام اللغة الانجليزية، بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية لحد وصفها في بعض الأحيان بالإجراءات المتطرفة، وذلك لاعتبارها اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي. وقد بدأت هذه الجهود منذ عهد الرئيس شارل ديجول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية سنة 1966، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الانجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي سنة 1984 تم إطلاق قناة تلفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV5، وفي فيفري 1986 أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور وفود 42 دولة. كما أعلنت الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين وزير للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية.[2]

كما تقوم لجان محلية في معظم البلدان والتي يبلغ عددها الإجمالية 85000، والتي تعتبر بمثابة وكيل فرنسا بالخارج، لنشر اللغة والقيم والثقافة الفرنسية.

هذا ومنعت التشريعات في الثمانينات استعمال اللغة الانجليزية في الإعلانات، كما فرض التلفزيون الفرنسي ضرورة عرض 44٪ من الأفلام باللغة الفرنسية.

كما تم في 1996 إصدار قانون يفرض على قنوات الراديو إيداع 40٪ من الأغاني باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الدور المتنامي لمراكز البحوث الفرنسية المنتشرة في العالم ، والأدوار المسندة للمنظمة الفرنكوفونية لتعزيز ونشر اللغة الفرنسية.

---

[1]- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف"، في:
http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command

[2]- J.F.V. Keiger, op . cit, pp 223 , 224 .

كما صرح وزير الثقافة الفرنسي في 1994 بأن هاته الإجراءات سوف تعمل على الحد من هيمنة اللغات الدخيلة على المجتمع الفرنسي والتي اعتبرها بأنها ليست بريئة وإنما أداة للهيمنة.

"L'utilisation d'une langue n'est pas innocent, il devient un instrument de domination, d'un agent de l'uniformité ".[1]

كما أكد أنه على الفرنسيين أن يبقوا أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها. فماضيها الامبريالي ترك لها لغة عالمية وثقافة عالمية، و هو الدور الذي تلعبه فرنسا فبـ0.5 بالمائة من المساحة الإجمالية و 1 بالمائة من سكان العالم[2] إلا أنها تلعب دور يتعدى إمكانياتها، فقد ورثت مكانة دولية رغم أنها لم تعد كذلك، و من بين ميراثها القديم الثقافة الفرنسية، وهو ما تحاول الحفاظ عليه ونشره إلى اكبر عدد ممكن وهي اللعبة التي تلعبها فرنسا، أي الظهور وكأنها دولة ذات ثقافة عالمية وهو ما يمكن أن يحفظ علها نوعا من التأثير حتى و إن كان ثقافي. ويظهر ذلك جليا من خلال تصديها للعولمة الأمريكية في المجال الثقافي، ونشر الفرنكوفونية خصوصا في مناطق مستعمراتها القديمة والمحافظة على الهوية الأوروبية. وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

أكد الرئيس السابق هولاند على الدفاع عن الاستثناء الثقافي الفرنسي في العالم قائلا:" **أريد أن تكون فرنسا دولة جذابة لكل ثقافات العالم**"،[3] مؤكدا أن الهدف هو جذب 50 ألف باحث و300 ألف طالب من جميع أنحاء العالم لمزاولة دراساتهم في فرنسا، متمنيا أن تبقى فرنسا قبلة للسياح وللمستثمرين الأجانب، وأن تكون رائدة في جميع المجالات ومنارة اقتصادية وثقافية وعلمية للعالم.

إذاً ومن خلال هذه النقاط المذكورة يمكن الوصول إلى تحديد أهم الركائز التي تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية.

بعد أن تعرضنا للتطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية، وصولا إلى يومنا هذا، نجد بأنها تقوم على مجموعة من الركائز، والتي بدأت معالمها مع قيام الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول، هذه الركائز التي تأكدت بشكل أكثر وضوحا مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة، والتي تؤكد على أن

---

[1]- Ibid, p 225.
[2]- Ibid, p 225.
[3]- طاهر هاني، "فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية "، في:
http://www.france24.com/ar

لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تلعبه، وينبع جوهر تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789، هته الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط وإنما كامل أنحاء أوروبا، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم،[1] القائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في العالم النامي وأوروبا الوسطى.

تهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي، وبهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية، وأهداف فرنسا الحقيقة في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي، وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

1- العـالمية:

تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري.

يمكن التأكد من صحة هذا الأساس في ملاحظة تلك الاستمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية، على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة، فباستقراء فاحص لجوهر السياسة الخارجية الفرنسية إبان الجمهورية الخامسة وحتى قبلها، يكشف وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية، كقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على المؤهلات الذاتية، فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب توافرها على قوة نووية ضاربة.

استقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية التي صهرت فرنسا المعاصرة، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم. وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج، كحجة للتوسع. فقد أشار " لامارتين Lamartine" وزير

[1]- Paul Gallis, op. cit, pp 3 – 4.

الخارجية عام 1848 إلى " ضمير فرنسا " المتمثل في مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن." [1]

كما ورد في "يوميات الحرب" لديجول، أن فرنسا وكأنها **"أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية"**، قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بأن: **"فرنسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الأول".**

كما نجد فاليري جيسكار ديستان، يكتب من نفس المنطلق مؤكدا أن فرنسا **" لن تتقوقع على نفسها، لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة".**

صرح جاك شيراك في نفس المضمون: **"إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره ..وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد."** [2]

هذا ما أكد عليه الرئيس نيكولا ساركوزي بقوله: **"أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسئوليتنا هي كذلك مسئولية عالمية."** [3]

2- الاستقلالية:

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين.

بالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية، والذي عملت منذ القديم على إتباعه إلى أن أصبح إرث تاريخي بالنسبة لها، في تعاملها مع محيطها الخارجي.

---

[1]- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996، ص 290.

[2]- جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، ترجمة أنطوان الهاشم و احمد عويدات ، ط1، بيروت : منشورات عويدات ، 1996 ، ص 98 .

[3] -"la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales , n 115, printemps 2007 , p 02.

فعلى حد تعبير بيير مايلار Pierre Maillard*، فمصطلح "استقلال" بالنسبة للفرنسيين ليس له معنى سياسي فقط ، وإنما معنى نفسي أخلاقي، بل يمكن أن نقول أيضا ذو معنى فلسفي، لأنه يرتبط بمعنى "الوجود".[1] أي أن الاستقلالية تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي. وبالتالي فقد شكل هذا المفهوم نقطة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، والتي باتت اعتقاد راسخ لكل السياسيين الفرنسيين، مهما اختلفت توجهاتهم السياسية.

تكرس مبدأ الاستقلال الوطني في فترة الحرب الباردة، بانتهاج ديجول إستراتيجية التوازن بين القوتين العظمتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والدفاع عن القيم الغربية بعيدا عن إطار الهيمنة الأمريكية، وقد عمل الجنرال ديجول لترجمته بقرار سحب عضوية فرنسا من القيادة العامة المشتركة لمنظمة الحلف الأطلسي عام 1966.

عبر ديجول عن ذلك بقوله:" **إن فرنسا، لأنها فرنسا، يجب أن تكون لها سياستها العالمية، التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء**".[2]

غير أن مبدأ الاستقلال، لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه لا يعني أن يطغى هذا التعاون على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرارات.

هذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، حيث انتهج هو الآخر نهج سابقيه، بتركيزه على ضرورة استقلالية القرار الفرنسي والذي تجلى بوضوح في حرب العراق 2003، عندما عارض الحرب بقوة، كما عارض التوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأمريكية، سواء باتخاذ القرارات أو حتى في الأفعال والسلوكات.

لهذا السبب بالذات برر الرئيس الفرنسي ساركوزي، انضمامه مجددا للقيادة العامة في حلف الشمال الأطلسي، بعدما تم انتقاده بأن هذا التصرف ينقص من

---

* سفير فرنسي سابق، ومستشار دبلوماسي في عهد ديجول ، وهو حاليا مدير لإدارة منتدى تحت اسم " منتدى من أجل فرنسا : لعودة استقلال وسيادة فرنسا ".

[1]- P. Maillard," Le rôle de la France dans le monde : La politique extérieure de la France", p 02 , en :
http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF

[2]- ليلى مرسي واحمد وهبان، **حلف شمال أطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 157 .

قيمة فرنسا، ومن استقلاليتها في اتخاذ القرارات. لذلك وأثناء تقديمه "الكتاب الأبيض" في 17 / 06 / 2008، والخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينسى أن يُذَكِّر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل ديجول، قائلا: **"إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت إلى أنه ليس هناك أي مانع في مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي".**[1] وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية: **"المبادئ التي فرضها الجنرال ديجول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي."**

وتتمثل هذه المبادئ في:

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها الحلف.

- عدم خضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو.

- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي. وقد عبر عن ذلك بقوله: **"في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذ ما أخطئوا، ولذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرار في أن نكون أصدقاءهم".**[2]

كما أن الرئيس الحالي ماكرون صرح عشية انتخابه رئيسا لفرنسا في ماي 2017 قائلا: **"من أهم الرهانات التي تواجهها فرنسا هي قدرة التعبير باستقلالية ... أمامنا واجب إزاء بلادنا ونحن ورثة أمة عظيمة وتاريخ عظيم."**[3]

3- **النشاط:**

الذي يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة

---

[1]- هادي يحمد ،" ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي"، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA -

[2] - "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, op. cit, p 05.

[3]- déclaration d'Emmanuel Macron au soir de son élection », en : www.youtube.com/watch

في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى، وهذا تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى. وهذا ما لاحظناه منذ وصول شارل ديجول للسلطة في 1958، ثم بعد ذلك مع كل الرؤساء الذين جاؤوا من بعده.[1]

أضحى النشاط الفرنسي على الساحة الدولية، واحدا من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كل أنحاء العالم، سواء في أوروبا، العالم الثالث، المؤسسات الدولية...الخ. الأمر الذي أكده الرئيس جاك شيراك في لقائه مع السفراء في قصر الاليزيه في أوت 2002، بقوله: **" إن التاريخ، والمسؤوليات التي تقع على بلدنا، ورؤيتنا للعالم، تبين لنا توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية، اقتصادية وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتنا."**[2]

4- الرتبة في عالم متعدد الأقطاب:

مفادها أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو العالم ككل، فنظرا لقلة إمكانياتها لكي تصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها حاليا، فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، وقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عدة مبادئ، والتي يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي:[3]

- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.
- مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد.
- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة أو تقاسم الأعباء بين الكل.

---

[1] - الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي مند عام 1967** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 30 .

[2] - " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002, p 23.

[3] -Daniel Colard " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000.p 423,

- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية، في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.
- المبدأ الوقائي والذي يجب أن يطبق على مجال البيئة، وذلك لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.
- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان.

الأمر نفسه الذي أشار إليه الرئيس السابق فرانسوا هولاند، حيث أكد على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه فرنسا دورا محوريا، وتناضل من أجل عالم عادل يعطي أهمية لقضايا البيئة ومكانة تليق بمقام الدول الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل...الخ.[1]

إذاً تمثل النقاط المذكورة أعلاه، أهم أسس وركائز السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تؤكد على مطامع كبيرة، وأهداف صريحة في سائر القضايا التي تهم فرنسا، والتي مفادها أن هاجس فرنسا هو إسماع صوتها في كافة أرجاء العالم، وبالتالي بروزها كقوة لها وزنها وثقلها في النظام الدولي.

المبحث الثاني: مؤسسات ومحددات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

بعدما قمنا بدراسة تطورات السياسة الخارجية الفرنسية، والأهداف والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة، ننتقل الآن إلى دراسة مؤسسات صنع القرار الخارجي الفرنسي في المطلب الأول. تاركين المطلب الثاني للتحدث عن أهم العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي الفرنسي، سواء كانت داخلية أو خارجية والتي تعتبر بمثابة مقومات للدور الدولي الفرنسي.

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

إن تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي يتطلب تحديد تصور صانع القرار لهذه المكانة، ومن جهة أخرى توضيح وضبط العلاقة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تضطلع بالأهداف والتوجهات، وتعمل على تنفيذها ومن ثم إبراز وزن كل جهاز ودوره الحقيقي في العملية.

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها.

[1]- طاهر هاني، مرجع سبق ذكره.

يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية، نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية.[1]

إن هيئات اتخاذ القرار الخارجي الفرنسي متعددة، ولكننا سوف نركز في دراستنا هذه على مركز اتخاذ القرار "le noyau décisionnel"، معتمدين في ذلك على الهيئات الأساسية حسب ما حدده الدستور الفرنسي الحالي.

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة.[2]

فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير، تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.[3]ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى.

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسيي إلى آخر، ففي النظام السياسي البرلماني كبريطانيا، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية مجلس الوزراء، فرئيس الدولة لا يلعب إلا دور رمزي في هذا المجال، ويقوم رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء بعملية صياغة السياسة الخارجية، وفي النظام السياسي الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية، يقصد بالسلطة التنفيذية رئيس الدولة، فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس.

أما بالنسبة للنظام السياسي الفرنسي، الذي اعتمده شارل ديجول منذ 1958، فإنه يعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية في عملية اتخاذ القرار

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص453.
[2]- المرجع نفسه، ص 453.
[3]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 134 .

الخارجي، وذلك بمساعدة وزارة الخارجية، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الشبه رئاسي.

1- رئيس الجمهورية:

لقد وضع مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال ديجول نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على السواء، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية وتمتلك استقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة، وهذا ما تجسد في دستور 1958 الذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.[1]

يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك، لما يتمتع به من صلاحيات واسعة منحه إياها دستور 1958. فالمادة 5 تنص على أن الرئيس يعمل على ضمان احترام الدستور، ويضمن وظيفة وعمل السلطات العامة للدولة، وكذا استمرارية الدولة، فهو الذي يضمن الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية واحترام المعاهدات. وحسب المادة 8 فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول وبمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية الوزراء في الحكومة، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع، كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناءا على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة.[2] ووفقا للمادة 9 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء. كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان، وذلك حسب ما ورد في المادة 12 من الدستور. أما المادة 15 فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني، وهذا ما تؤكده المادة 16 من الدستور أيضا، ذات الصلة مع المادة 5، والتي تعطي الرئيس الحرية التامة في اختيار اللحظة المناسبة والوسائل التي يضمن بها ما تم النص عليه في المادة 5، حيث خول له الدستور الحرية في اختيار الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية، نظرا لأن كل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحت إشراف رئيس الدولة.

فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري، ويبين أولوية وأفضلية الرئيس في مجال الدفاع الوطني الفرنسي، فهذه السلطة

[1] - الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] - J.F.V. Keiger, op .cit, p 43.

التقديرية الواسعة التي يملكها رئيس الدولة سوف تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة.[1]

هذا ما دفع الكثيرين للتعبير عن ذلك بفكرة "المجال المحجوز"، الذي يعني أن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه وخاصة في مجال السياسة الخارجية مع بقية السلطات، فالحكومة تدار بناءا على توجيهاته.[2] هذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور الفرنسي، بأن رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من مفاوضات، المصادقة على المعاهدات، الإمضاء على الاتفاقيات...الخ[3]، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة، يعني أن العلاقات مع الخارج هي حكرا على الجهاز التنفيذي، وأن مسؤولية الاختيار تقع على كبار الشخصيات الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة، ونقصد هنا رئيس الجمهورية، وفي هذا الإطار يعتبر "مجال محجوز" بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية.[4]

2- الوزير الأول (رئيس الوزراء):

تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا، نظرا لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات كبيرة كما وضحنا في العنصر السابق، لذلك فصلاحياته تختفي وراء الرئيس وخصوصا عندما يكونان من نفس الحزب، لكن حتى عندما لا يكونان من نفس الحزب فإن هذا لا يؤثر بشكل كبير على رئيس الجمهورية، وتظهر مشاركته في بعض القضايا وبصفة رمزية عن طريق بعض اللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء...الخ، كما فعل كل من ايداورد بالادور الليبرالي في فترة حكم فرانسوا ميتران الاشتراكي، و ليونال جوسبان الاشتراكي في فترة حكم جاك شيراك الليبرالي الأولى.[5]

3- وزير الخارجية:

لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات وزير الخارجية، بثلاثة مهام كالتالي:[6]

---

[1]- عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص، 229.

[2]- Marie Christine kessler, op. cit , p 25.

[3]- Ibid, p 28.

[4]- مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

[5]- عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[6]- Marie Christine kessler, op. cit, p, 77 – 78.

- يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، ولكن بعد رئيس الجمهورية.

- يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية، مثلا في المجلس الأوروبي أين تعززت لقاءات وزراء الخارجية الأوروبيين، خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار معاهدة ماستريخت.

- يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفيها وأجهزتها، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية.

فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية. وهنا يمكن القول أن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية، نظرا لأنه لا يستطيع وضع سياسة خارجية فرنسية خاصة به بعيدا عن توجيهات رئيس الجمهورية.

وبالتالي فالجهاز التنفيذي يملك أكبر الصلاحيات في تسيير وصنع السياسة الخارجية خصوصا بعد أن تم توسيع صلاحياته التشريعية، فيرى الأستاذ مياي: **"إن تقوية سلطة الهيئة التنفيذية في ميدان التشريع يرجع لعدم قدرة البرلمان في مسايرة التغييرات الدولية"**، خصوصا في قضايا السياسة الخارجية التي تتسم بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير، وهو ما أدى لإعطاء السلطة التنفيذية صلاحية أوسع ودورا مركزيا في صنع هذه السياسة لمواجهة الأزمات والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. وما ساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها المعلومات.[1] فدستور 1958 زاد من صلاحيات الرئيس في ميدان صنع السياسة الخارجية على حساب الجهاز التشريعي في الدولة، مما زاد من تداخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من مبدأ الفصل بينها دستوريا، وهكذا أصبح ميدان السياسة الخارجية ميدانا خاصا بالرئيس ليترسخ ذلك بتعديل دستور 1962.[2]

الفرع الثاني: السلطة التشريعية (البرلمان)

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة، ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية – عكس الأنظمة التسلطية – أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في عملية المراقبة

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق الذكر، ص453

[2]- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، ط 5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 228.

والتقييم، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية، وتستعمل في ذلك وسائل متعددة أهمها:[1]

- وسيلة المعارضة: فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية، قد يؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة، حيث يصل إلى حد سحب الثقة خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك.

- رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية: مما قد يشل من حركة الحكومة، وخاصة برلمانية النظام منها، أما الرئاسية، فقد يؤدي بالحكومة للتخلي عن سياسة معينة أو تعديلها، مما قد يؤدي إلى بروز نوع من المساومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية، وفي حالة التعارض الصارخ وعدم الوصول إلى حل وسط، يلجأ البرلمان إلى مختلف أشكال الاحتجاج، كتجنيد الرأي العام ضد الحكومة أو حتى سحب الثقة (النظام البرلماني).

- إجراء المصادقة على بعض الأعمال: خاصة التي ينص عليها الدستور، ففي النظم الرئاسية التي تخضع فيها المعاهدة التي تبرمها الحكومة لتصديق البرلمان، دون هذا الأخير لا يمكنها تنفيذها.

أما عن البرلمان الفرنسي فإنه يتكون من مجلسين أو جمعيتين وهما:

- مجلس الشيوخ: الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين، وهو يمثل المناطق والأقاليم، ولايته 9 سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات.[2]

- الجمعية الوطنية: التي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤها على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.[3]

يجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بناءا على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب.

[1]- J.F.V. Keiger, op. cit, p 33 .
[2]-" Rôle et fonctionnement du sénat", en : http://www.senat.fr/role/index.html
[3]-"l'Assemblée nationale française", en, http://www.assembleenationale.fr/connaissance/fiches

1- اختصاصات البرلمان الفرنسي:[1]

أ- الاختصاص التشريعي: لقد فرّق دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرّها البرلمان:

- القوانين النظامية:(الأساسية): وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة، ويتطلّب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة، كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته، وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

- القوانين العادية: وهي القوانين التي لا يشترط في سنّها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

ب- الاختصاص المالي:

يتولّى البرلمان إصدار القوانين المتعلّقة بالميزانية، لكن سلطاته في هذا الشأن مقيّدة، فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق اقتراح نفقات جديدة، والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدّة معيّنة (70 يوما)، وإذا مرّت هذه المدة دون تصويت، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

ج- اختصاص تعديل الدستور:

يعود حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور إمّا إلى رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، إمّا إلى أعضاء البرلمان، وبعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للاستفتاء الشعبي.

وقد يستغني الرئيس عن إجراء الاستفتاء، إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك وتم إقرار مشروع التعديل بنسبة 3/5 من أصوات المؤتمرين.

د- إختصاص الرقابة السياسية على الحكومة:

تتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة: فتوجيه الأسئلة يكون سواء شفويا أو كتابيا، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجيب عنها كتابة خلال شهر وتنشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان، أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتخصص لها جلسة أسبوعية.

[1]- Marie Christine kessler, op. cit, p 52 – 53.

إن مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها وعن السياسة التي التزمت بها، وللبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق سحب الثقة، وفيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية الوطنية تجديد الثقة، من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة، أو بيان السياسة العامة أو على مشروع قانون، وإذا لم تنل الحكومة الأغلبية وجب عليها تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية.

ولكن هذه المراقبة التي يتمتع بها البرلمان نسبية، بسبب أن الأغلبية البرلمانية دائما تكون هي المشكلة للحكومة، وبالتالي في معظم الأحوال لا يكون هناك تعارض في الآراء.[1]

ليس للبرلمان سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية، وإنما له سلطة المراقبة من خلال مسؤولية الحكومة أمامه، ومن خلال تصويته في ما يخص الميزانية. وسلطات رجعية عن طريق سلطة التصديق على المعاهدات، وذلك بسبب تقليص سلطاته بشكل مقنن في دستور الجمهورية الخامسة، بسبب نزوح المسؤولية في يد السلطة التنفيذية، وخصوصا الرئيس الذي يعتبر محور السياسة الخارجية، بصفته عدم مسئول أمام البرلمان.

رغم أن المادة 35 من الدستور تقر بأن إعلان الحرب، يجب أن يكون بموافقة البرلمان، ولكن الواقع أثبت العكس، خاصة في حرب الخليج 1991، عندما أقر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران آنذاك ، بأن مشاركة القوات الفرنسية لتحرير الكويت سيكون حتى دون موافقة البرلمان.[2]

بالإضافة إلى أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد القوات المسلحة، هذه المادة التي تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس.

ذلك هو واقع السلطة التي يتمتع بها البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، الذي ينحصر في المراقبة، وبشكل محدود، لأسباب ترجع إلى طبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص من دوره بشكل كبير لصالح السلطة التنفيذية، وكذلك بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الفرنسية حول القضايا الدولية: الانقسامات حول أوروبا، إفريقيا، التدخلات الإنسانية...الخ.

---

[1]- Ibid, p 51-52.

[2]- عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص500

إذاً فقد جاء دستور 1958 ليمنح سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة، التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والرقابة، نظرا لأنه للرئيس الحق في إصدار بعض القوانين، والاعتراض على القوانين التي يقدمها البرلمان، حسب المادة 10 من الدستور الفرنسي، كما له حق حل الجمعية العامة في البرلمان.[1]

بناءا على ذلك فإن الدستور الفرنسي، قد خول للرئيس صلاحيات واسعة وقوية لتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما تبين وتأكد مع تعاقب ثمانية رؤساء على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة. والمخطط التالي يوضح الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الفرنسية والتي تخوله لأخذ زمام المبادرة.

مخطط رقم -01- يوضح العلاقة بين السلطات الفرنسية الثلاثة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس

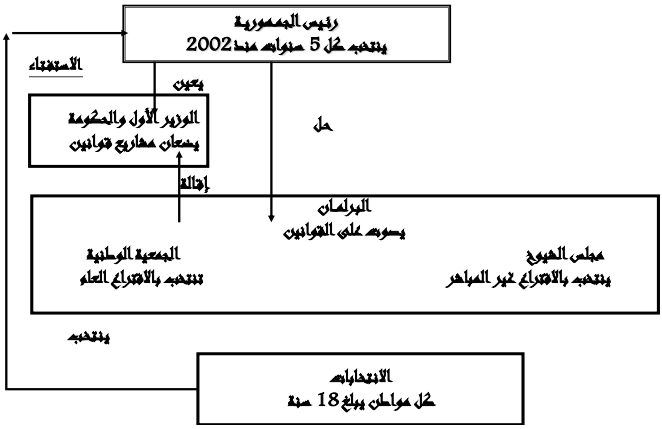

"شكل من تصميم الباحث"

[1] - "Le rôle du Président dans la Constitution", p02, en:
http://www.elysee.fr/download/index.php?le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

تتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها، تجاه منطقة أو قضية في العالم. فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها، أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية.

وهكذا فإن محددات السياسة الخارجية الفرنسية، ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات، وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الفرنسية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية

1- المحددات الداخلية المادية:

ومن أهمها: المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

أ- المحدد الجغرافي:

كما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[1] فبالرغم من أن تطور المواصلات والاتصالات والحرب الحديثة، خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، لكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى، وهذا ما يجزم به الكثير من منظري الجغرافيا السياسية. ونحن سوف نركز على المساحة والموقع الجغرافي للدولة، نظرا للتحولات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة، التكنولوجية، السياسية...الخ.

بالرجوع إلى فرنسا نجد بأنها تتمتع بموقع جغرافي جد هام، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانش، من الغرب

[1]- محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 523.

المحيط الأطلسي، من الجنوب البحر الأبيض المتوسط، والجنوب الغربي اسبانيا، من الشرق كل من بلجيكا، لوكسومبورغ، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة، وموقع جغرافي جد هام،[1] حسب ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم – 01 - الموقع الجغرافي الفرنسي

المصدر: http://www.zuhlool.org/images/6/67/France_map.png

كما أنها تتربع اليوم على مساحة قدرها 550000 كلم2، بعد استعادتها للألزاس واللورين عام 1918، وبهذا أصبحت أكبر دولة في غرب أوروبا مساحة، وإن كانت متوسطة الحجم على المستوى الدولي.[2]

قدم الموقع الجغرافي لفرنسا المنافع والمضار، حيث كانت مهددة دائما في القديم، إذ تم غزوها العديد من المرات، خاصة من طرف جارتها ألمانيا، كما تعتبر عرضة للعديد من التهديدات من الجهة الجنوبية باعتبارها بوابة أوروبا من جهة البحر الأبيض المتوسط. كما أن موقعها الجغرافي المتوسط لأوروبا جعلها تطمع لفرض هيمنتها عليها، بل تعدت مجالها الإقليمي إلى الضفة الأخرى

[1]- le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris: éditions le dictionnaires le robert, 1993, p 661.
[2]- J.F.V. Keiger, op. cit, p 07 .

للمتوسط، وذلك لضمان أمنها وسلامتها، وتقوية اقتصادها، بالإضافة لنشر وتعزيز قيمها.[1]

إذاً فقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين:

- الأول والمتمثل في فرنسا الأوروبية: حيث رأت أن دورها كدولة تقع في قارة أوروبا، يفرض عليها أن تأخذ مكانها الأوروبي كدولة ذات شأن، دولة تحترمها الدول الأوروبية وتنظر إليها كدولة رائدة لها.

- الثاني والمتمثل في فرنسا الإمبراطورية: أما دورها الإمبراطوري، فلقد رأت فيه فرنسا وهي تمتلك إمبراطورية تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، أن عليها حماية كل الإقليم الواسع الذي تتضمنه إمبراطوريتها.[2]

حتى بعد منحها الاستقلال لمستعمراتها السابقة، إلا أنها تسعى دائما لفرض تواجدها في منطقة نفوذها التقليدية إفريقيا، كما أنها بقيت تحتفظ بعدة أقاليم منتشرة عبر الكرة الأرضية تحت سيطرتها، والتي تعرف بأقاليم ما وراء البحار، كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- Ibid, p 08.

[2]- فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

جدول رقم – 02 - يوضح أقاليم ما وراء البحار الفرنسية

اسم الإقليم	عدد السكان	المساحة	الموقع
Guadeloupe غوادلوب	500405	628 km²1	أمريكا الشمالية Amérique du Nord(Petites Antilles)
Guyane غويانا	500221	86 504 km²	أمريكا الجنوبية Amérique du Sud(Amazonie)
Martinique مارتينيك	000402	128 km²1	أمريكا الشمالية Amérique du Nord(Petites Antilles)
Réunion رينيون	000802	512 km²2	(المحيط الهندي) (Océan Indien
Mayotte مايوت	452186	km²374	إفريقيا (قناة الموزمبيق)(Canal du Mozambique) Afrique
Polynésie française بولينيزيا الفرنسية	596259	167 km²4	المحيط الجنوبي Pacifique Sud(Polynésie)

Saint-Barthélemy سان بارتليمي	4508	km²25	أمريكا الشمالية (Petites Antilles)Amérique du Nord
Saint-Martin سان مارتن	26335	km²53	(Petites Amérique du Nord أمريكا الشمالية Antilles)
Saint-Pierre-et-Miquelon سان بيار وميكلون	1256	km²242	(Est de Terre-Neuve-et-Labrador, Amérique du Nord أمريكا الشماليةCanada)
futuna Wallis-et والس وفوتونا	48413	km²274	المحيط الجنوبي (Polynésie)Pacifique Sud
Nouvelle-Calédonie كاليدونيا الجديدة	410244	19 058 km²	المحيط الجنوبي (Mélanésie)Pacifique Sud

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85

وبالتالي يمكن القول أن الإستراتيجية الجغرافية التقليدية الفرنسية، بين ما هو قاري وبحري، لا تزال قائمة حتى في القرن 21، وهذا ما أكده جاك شيراك عندما قال: **"لقد تعاونت الجغرافيا والتاريخ على نسج استثنائية فرنسية من الواجب أن تبقى استثنائية، نحن على مفترق بين اللتننة Latinité وأوروبا الشمالية، هذا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي والثقافي، إننا نعمل منذ القرن الوسيط على توليف العوالم الانجلوسكسونية والجرمانية والمتوسطية، فمن توما الإكويني إلى عصر جامعة باريس العظيم، إلى مؤرخي مدرسة الحوليات مرورا بفولتير، وسمنا العالم دائما بميسم حياتنا الثقافية العالمية."**[1]

فقد فرضت الجغرافيا على فرنسا تحديد نظرتها للعالم، ولكنها لم تقتصر فقط على حدودها الجغرافية القريبة، فهي تريد لعب دور قيادي في أوروبا والتاريخ أكبر دليل على ذلك، فمنذ ثورة نابليون حتى الاتحاد الأوروبي، فرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في أوروبا، هذا بالإضافة إلى الإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف، والتي تمنح لها مناطق اقتصادية خالصة، إضافة إلى أنها تمنح لها إمكانية وضع قواعدها العسكرية في كل محيط في العالم.

ب- المحدد الاقتصادي:

المتغير الاقتصادي له أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى، فقد أثبتت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة ، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات.[2]

لذلك حرصت فرنسا منذ القديم على تطوير نظمها الاقتصادية، لأنها مدركة تماما لما يمكن لاقتصاد قوي أن يحقق لها من مكانة في النظام الدولي، ويحقق لها مصالحها سواء السياسية، الأمنية ...الخ.

منذ قرون كانت فرنسا واحدة من أغنى وأقوى دول العالم، وذلك بسبب مواردها الغنية، والزراعة، وازدهار التجارة والتبادل التجاري.[3] فهذا ما كان يمنحها القدرة على شن الحروب، حيث كانت القوة العسكرية هي المهيمنة منذ القديم وحتى نهاية الحرب الباردة. ففي القرن السادس عشر كان مجموع طول

[1]- جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره، ص 135.
[2]- لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص 263.
[3]- روي مكريدس ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الحروب الكبرى التي تشارك فيها فرنسا هو 44 سنة، في القرن السابع عشر كان 52 سنة، وفي القرن الثامن عشر كان 51 سنة، في القرن التاسع عشر كان 19 سنة، أما في القرن العشرين كان 10 سنوات.[1] ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الاقتصاد الفرنسي مع مرور الوقت، فالاقتصادي الفرنسي "ألفريد صوفي alfred sophie"، قام بعملية حسابية عبر عنها "بالقدرة الإنتاجية المفقودة"، ففي إحصائه حول الحرب العالمية الأولى، وجد أن الحرب كلفت فرنسا 21 شهرا من الدخل القومي، أما الحرب العالمية الثانية، فقد كلفت فرنسا 50 شهرا من الدخل القومي.[2]

خرجت فرنسا نتيجة لكل هذه الحروب باقتصاد مدمر نهائيا، بعدما كانت من أقوى الدول في العالم، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية، شرعت مرة أخرى في تحديث اقتصادها وتطوير البنية التحتية. فمنذ 1947 حتى سنوات السبعينات، نما الاقتصاد الفرنسي، بمعدل سنوي مذهل، حوالي 5٪ حيث تمكنت في نهاية المطاف من تحسين أدائها الاقتصادي . ومع بداية التسعينات من القرن الماضي، ونهاية الحرب الباردة، ضمنت فرنسا موقعها ضمن الخمس قوى الأوائل في العالم، حيث أصبحت رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا. حيث اعتمدت فرنسا على التصنيع السريع، مُدعمة بزراعة لطالما كانت من أكثر زراعات أوروبا ازدهارا، وازدياد توظيف الرساميل، وفي إطار تحقيق المصلحة العليا لفرنسا، فإن المتغير الاقتصادي كان له تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية منذ القديم وحتى الآن، وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعدادا كبيرا لدخول الأسواق الأجنبية.[3]

تعتبر فرنسا، بالنظر لإجمالي ناتجها المحلي الخام الذي بلغ سنة 2017 ما قيمته 2575 مليار دولار، خامس قوة اقتصادية في العالم بعد كل ألمانيا، اليابان، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، فهي بالتالي تعتبر ثاني قوة أوروبية بعد ألمانيا.[4]

---

[1] - J.F.V. Keiger, op. cit , p12.
[2] - Ibid, p 12.
[3] - Marie Christine kessler, op. cit , p 275.
[4] - "كيف فقد الاقتصاد البريطاني ترتيبه الخامس لصالح فرنسا؟"، في:
https://www.alaraby.co.uk/economy

فمقومات نجاحها الاقتصادي متنوعة منها: وسائل النقل، واتصالات سلكية ولاسلكية، صناعات قوية، منتوجات زراعية غذائية، ومنتجات دوائية، فضلاً عن قطاع المصارف والتأمين والسياحة، دون أن ننسى المنتجات الفاخرة التقليدية (جلود، ملابس جاهزة، عطور،...الخ).

بالنسبة لقطاع الصناعة فقد دأبت السياسة الصناعية الفرنسية على التركيز على تنمية القطاعات التي يرتأى أنها تخدم المصلحة الوطنية، مثل صناعة الصلب وتكنولوجيا الحاسوب والطاقة النووية والاتصالات والالكترونيات، وتطور الهيكل المؤسسي الذي تنضوي في إطاره السياسة الصناعية وكذلك الأدوات المستخدمة بشكل مستمر على مر الزمن، في مواجهة التغيرات في الاقتصاد العالمي.[1]

لذلك احتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات Peugeot بيجو ورونو Renault وسيترون Citroën، وفي صناعة الطائرات أصبحت الثالثة عالميا، بفضل مساهمة الشركات التالية: كونكورد Concorde وإيربيس Air Bus، وميراج Mirage، التي حققت بفضل مبيعاتها الهائلة فائضا تجاريا بلغ 22.2 مليار يورو سنة 2016.[2]

كما تتميز فرنسا أيضا في مجال الصحة وإنتاج الأدوية، إذ تعتبر أول منتج في الإتحاد الأوروبي، وثالث مصدر عالمي، اعتمادا على الشركات الرئيسية التالية: سانوفي سنتيلابو Sanofi-Synthélabo، بيير فابر Pierre Fabre، سرفييه Servier، وأفنتيس Aventis، هته الأخيرة التي حققت سنة 2016 رقم مبيعات سنوي قدر بـ 49.52 مليار يورو.[3]

بالإضافة إلى ريادتها في مجال الملابس، المنسوجات، صناعة الحلي والمجوهرات والجلود الفاخرة والعطور ومستحضرات التجميل،...الخ، والتي تحقق من خلالها رقم مبيعات سنوي معتبر قدر بـ 30 مليون يورو، وهنا يرجع الفضل إلى أهم الشركات الموضة المعروفة أمثال: مجموعة غوتشي Gucci group، شانيل chanel، ديور Dior، كارتييه artier ....الخ.[4]

---

[1] -« Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », en : https://www.diplomatie.gouv.fr

[2] - « Exportations : le classement des secteurs où la France excelle », en : https://www.francetvinfo.fr

[3] - « Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », op.cit.

[4] - "تدويل الاقتصاد الفرنسي الاستقطاب والحركية والابتكار"، في: https://qa.ambafrance.org

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فتعتبر فرنسا أول بلد زراعي في الاتحاد الأوروبي، وثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن بين أهم المنتجات الزراعية المصدرة نجد الحبوب، السكر، منتجات الألبان...الخ. وفي هذا الصدد يقول جاك شيراك : **" ومن حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم ويمكننا أن نطمع إلى المركز الأول في المجال الزراعي والزراعي الغذائي."**[1]

فلطالما كانت الزراعة قطاع مهم بالنسبة لفرنسا كما يؤكد ذلك عالم الاجتماع الفرنسي "جان فيارد Jean Viard" بقوله: **"فرنسا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي لديها اتفاق بين العالم الزراعي والمجتمع"**، لذلك سعت دائما لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الغذائية، التي من شأنها تعزيز مكانة ودور فرنسا الدولي، ففي سياق الاقتصاد المعولم وضعت فرنسا الزراعة في صميم الاستراتيجيات الاقتصادية، مركزة على ثلاث متطلبات: الأداء والابتكار والقدرة التنافسية، وقد نجحت في ذلك، ففي الواقع يمثل القطاع الزراعي الآن أكثر من ثلاثة أضعاف الثروة التي ينتجها قطاع السيارات، فالقطاع الزراعي والزراعي الغذائي يمثل 3.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[2] وتقدر الأراضي الفرنسية الصالحة للزراعة بنسبة 33.5٪ من إجمالي الأراضي الفرنسية، فقد مثل الإنتاج الزراعي سنة 1996 نسبة 3.6٪ من ناتج الدخل القوم ، شكلت المواد الزراعية المصنعة والغذائية نسبة 32٪ منه، وأصبح بفضلها الميزان التجاري الفرنسي رابحا 45 مليار فرنك فرنسي سنة 1999 بفضل مبادلاتها. كما قدر الإنتاج الزراعي بـ 64 مليار يورو سنة 2004 وذلك بنسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

بناءا على ما سبق يعتبر مجال التجارة الخارجية من أهم مقومات الاقتصاد الفرنسي، والذي يتمثل في الصادرات والواردات، حيث تصنف فرنسا من بين أهم الدول الأكثر تصديرا في العالم، حيث ساهمت التجارة الخارجية سنة 2012 بنسبة 59.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما سنة 2014 فكانت 59.1٪، لترتفع سنة 2016 إلى 60.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي.[4]

حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في 2004، كانت فرنسا خامس أكبر مصدر للسلع المصنعة في العالم بعد الولايات المتحدة،

---

[1]- جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 – 136 .

[2]- « L'économie céréaliére au service de la croissance française », en : https://www.passioncereales.fr/dossier-

[3]-" France statistique," en, http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

[4]-« France: les indicateurs du commerce extérieur », en : https://www.lemoci.com/fiche-pays/france/indicateurs/

ألمانيا، اليابان، والصين، وكانت أيضا رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة.[1] كما صنفت ثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في نفس المنظمة سنة 2003، حيث استثمرت الشركات الفرنسية بمبلغ قدر بـ 57.3 بليون دولار أمريكي خارج فرنسا. كما قدرت قيمة صادراتها في 2008 بـ 685 مليون دولار، والمتمثلة في السيارات والطائرات وقطع غيارها، المواد الصيدلانية والأدوية ، المنتجات النفطية المكررة ...الخ.[2] أما في عام 2013 فقد احتلت المركز السادس بعد كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، اليابان.[3]

أما في قطاع السياحة فتعتبر فرنسا أول وجهة سياحية في العالم، بدرجات متفاوتة، بلغ عدد السيّاح الأجانب 84,7 مليون سائح في عام 2013، وتعتبر السياحة إحدى القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفرنسي، إذ إنها تمثل أكثر من 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومليوني وظيفة مباشرة وغير مباشرة. لذلك حدّد وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية هدفا للمستقبل، يتمثل في بلوغ عدد السياح الأجانب الوافدين إلى فرنسا 100 مليون سائح في السنة بحلول عام 2020.[4]

وبالتالي تمتلك فرنسا قوة اقتصادية لا بأس بها قادرة على المنافسة الدولية، بشكل متفاوت من قطاع إلى آخر، وهذا ما جعل لفرنسا وزن ومكانة في النظام الإقليمي الأوروبي والنظام الدولي بصفة عامة.

لكن السؤال المطروح هل أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 على الاقتصاد الفرنسي؟

يشهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في عام 1929، إذ عرفت أسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة والبورصات اضطرابات حادة، فانخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية، والبورصات في الأسواق الناشئة. وهو معدل انخفاض لم تشهده منذ مدة طويلة، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط، ولكن كانت هناك انهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين، ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري، وقد بدأت تلك الانهيارات سنة 2007

---

[1]- « Etude économique de la France « , en , http://www.oecd.org/document/.html
[2] - Ibid.
[3] - " France statistique ", op. cit.
[4]- "تعزيز السياحة في فرنسا"، في:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ /tourisme/promotion-du-tourisme-en-france

في الولايات المتحدة الأمريكية.* ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا.

هذه الأزمة المالية الأمريكية عصفت بالنظام المالي العالمي كله بسبب التشابك الدولي، كما أنها أثرت على الاقتصاد الحقيقي للدول (قطاع الإنتاج)، حيث أدت إلى تباطؤ حركة التصدير والاستيراد، مما أدى إلى تكديس الإنتاج، وارتفاع مستوى البطالة وانخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول.[1]

أثرت هذه الأزمة العالمية سلبا على الاقتصاد الفرنسي، الذي سجل انكماشا خلال الربع الثاني من عام 2008 بنسبة 0.3٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو أول انكماش من نوعه بالنسبة لاقتصاد البلاد منذ عام 2002. حيث أعلن معهد الإحصاء الفرنسي "آنسي Insee "، أنه من بين أسباب الانكماش تراجع الإنفاق الاستهلاكي لدى المواطنين للربع الثاني على التوالي، وانخفاض الصادرات بنسبة 1.17٪. وهذا ما انعكس على الإنتاج الصناعي الفرنسي الذي سجل هبوطا كبيرا مع نهاية سنة 2008، إذ شهد تراجعا بنسبة 6.7٪، في حين سجل انخفاضا إجماليا يقدر ب 9.7٪.[2]

وعلى إثرها أعلن مدير شركة السيارات المعروفة بيجو، أن حصيلة سنة 2008 كانت أسوا من المتوقع، حيث سجلت الشركة خسائر قدرت بـ 343 مليون يورو. كل هذا انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر سنة 2008 بـ 0.2٪ ، بينما كان سنة 2007، 2.1٪ وفي سنة 2006 كان 2.4٪.

والمنحى البياني التالي رقم -01- يوضح الوضعية الاقتصادية الفرنسية بناء على نسبة النمو الاقتصادي كما يلي:

* حيث بدأت الانهيارات المالية في صيف 2007،وذلك نتيجة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة– تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة – ودون وجود ضمانات كافية، وهذا ما منع الأفراد من سداد ديونهم، ومن هنا بدأت بوادر الأزمة العالمية التي تعود جذورها إلى التحرير الاقتصادي منذ الثمانينات، الذي قلص من تدخل الدولة .

[1]- إلياس سابا،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 360 ، فيفري 2009، ص 15-16.

[2]- "الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

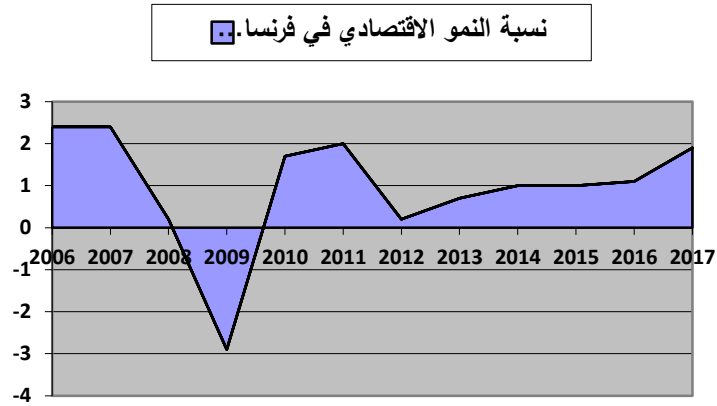

المصدر: منحى منجز من طرف الكاتب بناءا على إحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء

بعدما ضمنت فرنسا رتبتها ضمن الدول الاقتصادية الخمس الكبرى طيلة الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، إلا أن هذه الأزمة جعلتها تتراجع إلى المرتبة السادسة مع بداية سنة 2015 بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، وذلك بسبب تراجع نسبة النمو الاقتصادي التي بغت سنة 2009، -2.9 ٪، لكنها استعادت مركزها الخامس بعد انتعاش الاقتصاد الفرنسي منذ بداية سنة 2017 أين حقق الاقتصاد نسبة نمو قدرت بـ 1.9٪، وهي نسبة لم تحققها فرنسا منذ سنة 2011.[1]

يمكن القول في الأخير أنه بالرغم من سلبيات هذه الأزمة العالمية على الاقتصاد الفرنسي، إلا أنها جاءت في مصلحة النهج الليبرالي الحمائي الذي تتبعه فرنسا، سواء كدولة منفردة، أو كعضو في الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر من أهم المدافعين من أجل إتباع سياسات حمائية ولاسيما في قطاع الزراعة. أما على الصعيد الدولي فإن فرنسا تسعى لإعادة بناء نظام مالي واقتصادي عالمي تقوم فيه فرنسا بدور فعال.

ج- المحدد العسكري:

يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على

[1]- « France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », en: https://www.latribune.fr/economie/france/quelle-croissance-economique-en-france-en-2017-766385.html

استقلالية الدولة.[1] فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها، حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية، وذلك منذ القديم، وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد نابليون بونابارت، والحروب الكثيرة التي قام بها. وقد استمر تأثير العامل العسكري على السياسة الخارجية الفرنسية عبر العصور، وحتى وقتنا هذا، والذي تكرس خاصة مع امتلاك فرنسا للسلاح النووي، مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي، إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا الغربية – في حالة تعرضها لهجوم عسكري سوفياتي سابق–، وذلك رغبة في تحقيق الاستقلالية في ممارسة سياستها الخارجية، خارج المظلة الأمريكية، وهذا ما عبر عنه " ديجول " في خطاب ألقاه سنة 1959 حين قال: **"يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا، فإذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودها الخاص، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما تمثله بلدنا فرنسا عبر جذورها التاريخية، والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية."**[2] وهذا ما عملت فرنسا على تحقيقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تمتلك الآن قوة نووية كبيرة تحتل بواسطتها المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا، وقد ظهرت هذه القوة متحدية القرار الدولي الذي ينص على توقيف عمليات التجارب النووية، وذلك بإعادة التجارب النووية في الباسيفيك منذ عام 1996، كما أنها ضمن قائمة الخمسة الأوائل من حيث تجارة الأسلحة في الترتيب العالمي لبائعي الأسلحة، ولديها جنود متواجدين في معظم الأزمات والإعانات الإنسانية.[3] هذا ما سنعمل على توضيحه من خلال النقاط التالية.

---

[1]- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص109.

[2]- Daniel Colard, **les relations internationales de 1945 à nos jours**, Paris : Armand Colin, 1997, pp 134 – 135.

[3]- Kelboom Ingo, " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris: Presses Universitaires de France, N 101, avril 1994, p12.

- **قوات الدفاع الفرنسية 2016-2017:**

❖ **عدد القوات: 265458.**[1]

❖ **الميزانية:** قدرت سنة 2017 بـ: 32.7 مليار يورو والتي قدرت بحوالي 2٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبهذا تعتبر ثاني أكبر ميزانية دفاع داخل الاتحاد الأوروبي بعد بريطانيا، كما تمثل ثالث أكبر ميزانية دفاع في الحلف الأطلسي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك بزيادة قدرت بمبلغ 600 مليون يورو عن سنة 2016،[2] والمخطط التالي يوضح تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية كالتالي:

مخطط رقم -03- تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية 2006-2017

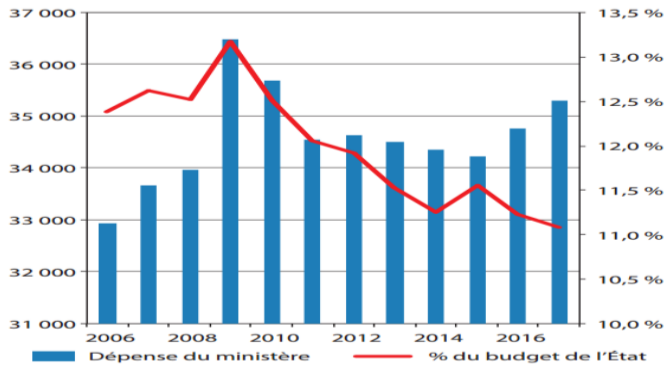

source : ministère de la défense, Annuaire statistique de la défense 2017, en:

www.defense.gouv.fr/sga/le-sga-en...statistiques/annuaire-statistique-de-la-defense

من خلال الشكل نلاحظ بأن فرنسا اهتمت بتطوير وتحسين مستواها العسكري، وذلك من خلال التطور الملحوظ لميزانية الدفاع منذ سنة 2006، أين بلغت نسبة الميزانية أكثر من 11٪ من الميزانية الإجمالية الفرنسية لتصل سنة 2009 إلى حوالي 13.5٪ أي ما يقارب 36.5 مليار يورو، وبالرغم من تأثر

[1] - ministère de la défense, "les chiffres clés de la défense 2017", p18, en: https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/chiffres-cles-de-la-defense-2017

[2]- Ibid, p07.

الاقتصاد الفرنسي بالأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على ميزانية الدفاع التي انخفضت قليلا حيث سجلت سنة 2015 نسبة 11.7٪ ما يقارب 43 مليار يورو، إلا أنها عرفت انتعاشا خاصة سنة 2017 وذلك بسبب الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الفرنسي منذ بداية السنة، إضافة إلى الالتزامات التي تفرضها التدخلات العسكرية التي قامت بها فرنسا مؤخرا وخاصة في الساحل الإفريقي.

❖ **المعدات البرية:** بلغ عددها 38383 حسب إحصائيات وزارة الدفاع الفرنسية لسنة2017 وتتمثل في مايلي:[1]

1- المدرعات Blindés: 13068 من طراز: (Véhicule à haute mobilité (HM، AMX 30 D، Transport de troupes، (Petit véhicule protégé (PVP، Buffalo، VBL-VB2L...الخ

2- الدبابات: 200 من طراز Leclerc.

3- المدفعية الكلاسيكية: 363 من طراز: Canons de 155 mm، Mortiers de 120 mm ...الخ

4- الأسلحة المضادة للدبابات: 1076من طراز: Postes de tir Milan، Eryx، Javelin.

5- الأسلحة أرض جو: 221 من طراز: Postes de tir Mistral rénovés.

6- معدات القتال: 23075.

❖ **المعدات البحرية:** بلغ عددها سنة 2017، 344 حسب إحصائيات وزارة الدفاع الفرنسية:[2]

- البوارج الحربية : 1 حاملة الطائرات + 1 حاملة طائرات الهليكوبتر+ 35 فرقاطة.

- بوارج النقل والهبوط: 17 بارجة.

- الغواصات: عددها 10، من بينها 4 غواصات الصواريخ الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية، و6 غواصات هجومية نووية.

- قواعد بحرية: 5.

- طائرات الدعم البحري: 130.

---

[1] - Ibid, p 23.
[2] - Ibid, p 24.

- دوريات أعالي البحار: 48.

❖ **المعدات الجوية:** بلغ عددها 602 حسب إحصائيات 2017:[1]

- الطائرات الحربية: 232 طائرة من طراز: MIRAGE tout type , Rafale B et C .

- طائرات النقل: 78 طائرة من طراز: A310 et A340، CN235، C160 Transall، C130 Hercules.

- طائرات العمليات التدريبية: 139 من طراز: Xingu, Grob 120, Epsilon , Alpha jet .

- طائرات الدعم : 20 من طراز: (avions C135FR et KC 135 ravitailleurs)، E-3F SDCA (détection, commandement et contrôle aéroportés)

– أسطول التجريب : 16 من طراز : Mirage 2000 , Alphajet, Rafale

- طائرات بدون طيار (Drones (vecteurs aériens: 73 طائرة.

- طائرات الهليكوبتر أو المروحيات: 380 من طراز: Gazelle tout type ، Cougar، Tigre ...الخ

- نظام الأسلحة ارض جو: 20، من طراز: Crotale NG, SAMP/T.

- طائرات الربط: Avions de liaison: 27 من طراز: A330, Falcon 7X, Falcon 900 et Falcon 2000.

❖ **المعدات النووية:**[2]

- 4 غواصات نووية قاذفة للصواريخ الباليستية .

- طائرات هجومية مقاتلة : 60 من طراز : (Mirage 2000 N)

- 36 SUPER ETANDARD مجهزة بنظام ASMP.

وتوضح الخريطة التالية تموقع المفاعلات النووية في فرنسا كالتالي:

[1] - Ibid, p 25.
[2] -Ibid, p 24.

خريطة رقم – 02 - تموقع المفاعلات النووية على الأراضي الفرنسية

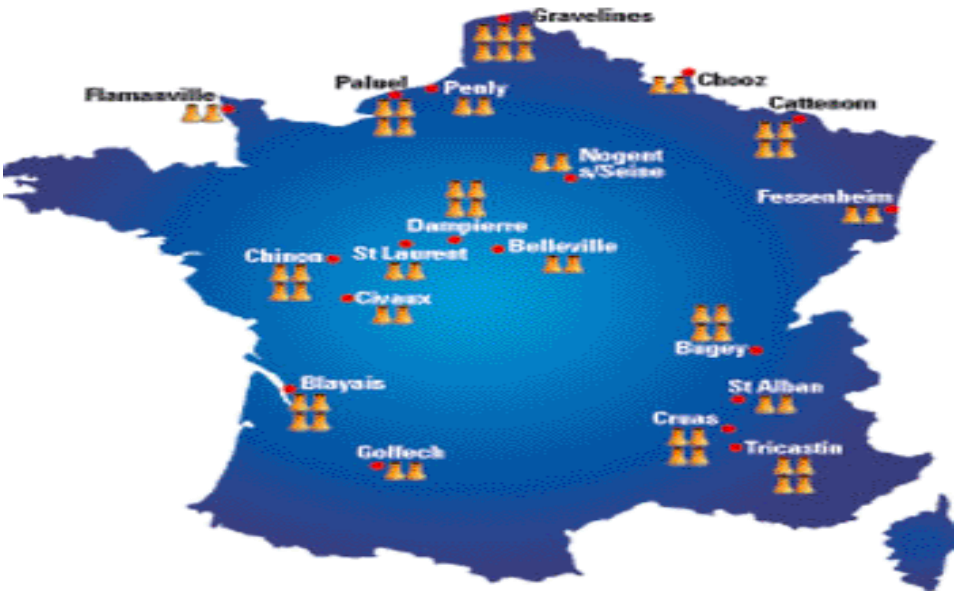

المصدر: http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

وبذلك تعتبر فرنسا ثالث قوة نووية في العالم بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بناءا على قوة نشر وتخزين الرؤوس الحربية حسب البلد، كما يوضحه الشكل التالي :

خريطة رقم – 03 - القوى النووية في العالم حسب مخزون الرؤوس الحربية في جانفي 2017

المصدر: https://knoema.com/infographics

كل هذه القوة العسكرية الفرنسية مكنتها من التواجد في عدة مناطق من العالم، أهمها منطقة الساحل الإفريقي بتعداد 4000 جندي في إطار عملية بارخان*، و1200 جندي في إطار عملية chammal في العراق وسوريا، هذا إضافة إلى عملية Daman*** في لبنان والتي تشارك فرنسا فيها بـ 900 جندي. كما أن لفرنسا قوات خاصة سميت "بقوات السيادة " force de souveraineté"، والتي يبلغ عددها 7000 لتامين اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا. أما على المستوى الداخلي فهناك انتشار عدد كبير من الجنود عبر**

* أطلقت عملية بارخان سنة 2014 ، ولأكثر تفاصيل انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث في هذه الدراسة.

** عملية chammal أطلقت في 19 سبتمبر 2014 مخصصة لفرنسا في إطار عملية للأمم المتحدة اسمها Inherent Resolve، وهي عملية ضمت أكثر من 60 دولة، تهدف إلى تقديم الدعم العسكري للقوات العراقية للمشاركة في القتال ضد داعش على أراضيها، وفي سبتمبر 2015 توسعت العملية لتشمل سوريا، وذلك بعد الهجمات التي تعرضت لها باريس.

*** عملية damon خاصة بفرنسا منذ عام 1978 في لبنان حتى الآن، تعد فرنسا من الدول المساهمة الرئيسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة Finul لتأمين جنوب لبنان بعد احتلاله من طرف إسرائيل لبنان.

الأراضي الفرنسية، خاصة بعد الهجمات الإرهابية المتكررة التي تعرضت لها فرنسا منذ سنة 2015،[1] حسب ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم – 04 - الانتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية سنة 2017

Source : ministère de la défense française, **L'annuaire statistique**

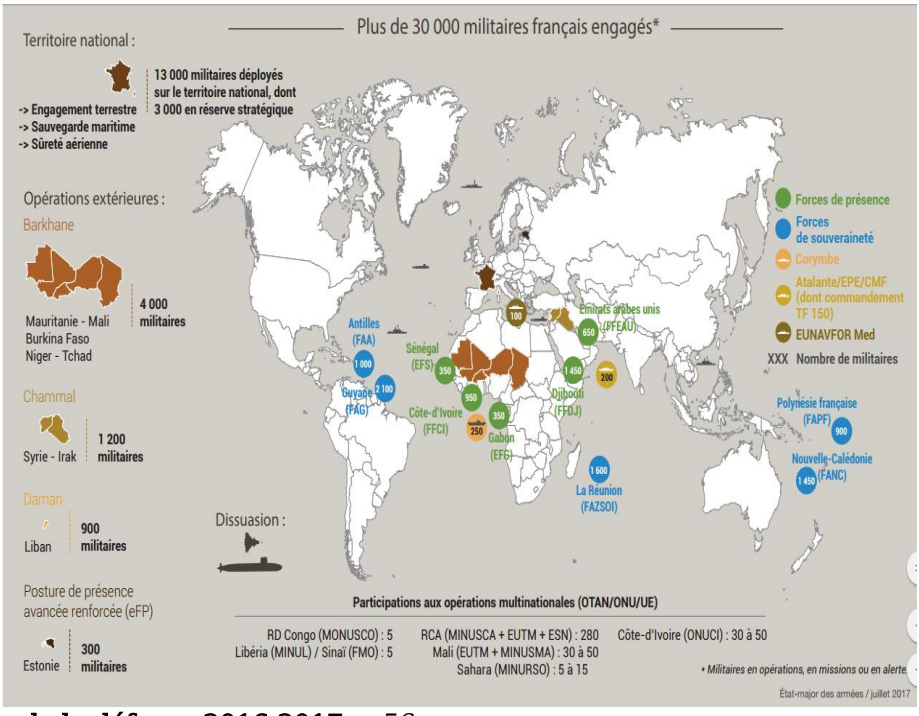

de la défense 2016-2017, p 56, en :

http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf

بالإضافة إلى ذلك تعتبر فرنسا من أهم منتجي ومصدري الأسلحة في العالم، فبعدما كانت في المرتبة الخامسة عالميا منذ التسعينات، فإنها حصدت المرتبة الرابعة سنة 2015، لتحقق سنة 2016 قفزة نوعية بحصولها على المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بمبلغ قدر

[1]- ministère de la défense française," L'annuaire statistique de la défense 2016-2017**,"** p 55 , en :
http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf

بحوالي 14 مليار يورو. ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات الفرنسية من الأسلحة بمختلف أنواعها، ففي 2015 حققت رقما تاريخيا وذلك بمبلغ 16 مليار يورو، أي ما يقارب ضعف ما كانت عليه صادرات الأسلحة سنة 2014 والتي قدرت بـ 8.4 مليار يورو، وأربعة أضعاف ما كانت عليه عام 2012 بـ 4.8 مليار يورو.[1] والمخطط التالي يوضح تطور صادرات الأسلحة الفرنسية كالتالي:

مخطط رقم -04- تطور صادرات الأسلحة الفرنسية 2007-2016 مقدرة بمليون يورو

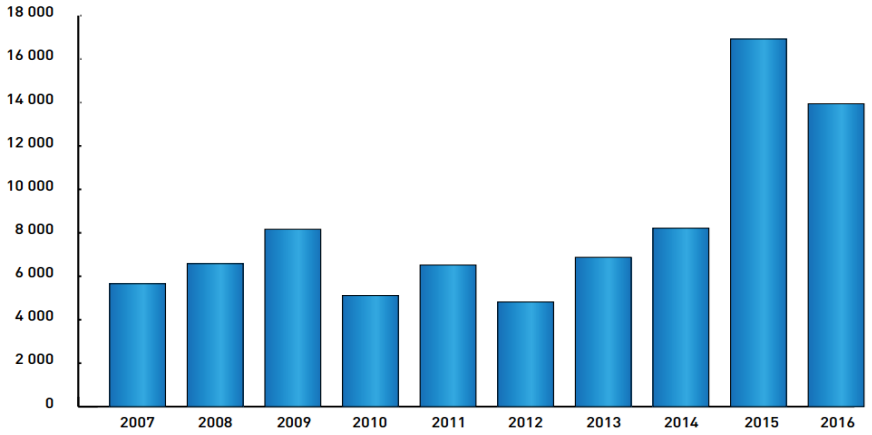

Source : ministère de la défense française, **Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France,** op.cit, p 11.

يمكن إرجاع الانتعاش القوي الذي عرفته مبيعات الأسلحة الفرنسية منذ 2015 إلى عدم الاستقرار الواضح في مختلف مناطق العالم خاصة الشرق الأوسط، التوتر بين الصين وجيرانها في آسيا والمحيط الهادئ، مكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات التي يعرفها المجتمع الدولي، مما اضطر معظم الدول إلى تجديد وتحديث ترسانتها العسكرية بأحدث الأنواع ، وتعتبر هاتين المنطقتين من أهم زبائن فرنسا، حيث تشكل منطقة الشرق الأوسط نسبة 47.4٪ من صادرات فرنسا العسكرية في الفترة مابين 2012-2016، تليها آسيا

[1]- ministère de la défense française, "Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France", p08, en : www.defense.gouv.fr/content/download/508792/8598747/file/RAP_2017.pdf

بنسبة 34.1٪، ثم أوروبا بنسبة 6.9٪، لتأتي قارة أمريكا بنسبة 5.1٪، ثم إفريقيا بنسبة 3.6٪، لتبقى مناطق أخرى بنسبة 2.8٪.[1]

من خلال المخطط التالي نبين أهم البلدان المستوردة للأسلحة الفرنسية:

مخطط رقم -05- الزبائن الرئيسيين لفرنسا خلال الفترة 2007-2016م

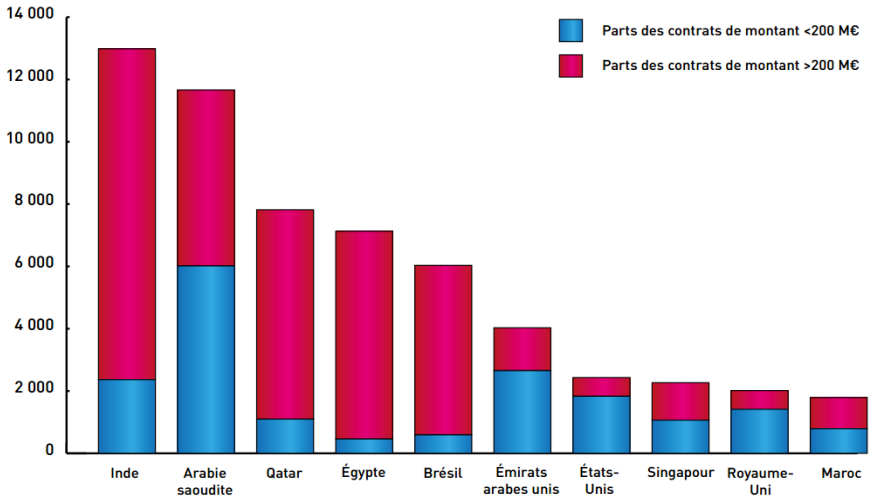

Source: ministère de la défense française, « Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France », op.cit, p 11.

نستنتج مما تم عرضه بأن فرنسا تستحوذ على قوة عسكرية، سواء كانت بشرية أو مادية تمنحها إمكانية توفير الأسلحة لأمنها ودفاعها وضمان استقلالها الاستراتيجي، تعزيز مصداقية قواتها المسلحة، وكذلك تساهم صناعة العتاد العسكري في تنمية الاقتصاد الفرنسي، حيث يساهم قطاع العتاد الحربي بنسبة 20٪ من الصادرات الفرنسية حسب إحصائيات 2017، مما يتيح لها هامش من الحرية في اتخاذ قراراتها اتجاه القضايا الدولية، كما يساعدها على توطيد موقف ودور فرنسا على الساحة الدولية.

2- المحددات الداخلية المعنوية

يمكن حصرها في ثلاثة محددات أساسية وهي: الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، والرأي العام الفرنسي.

[1] - Ibid, p13.

أ- الأحزاب السياسية:

إلى جانب دورها في وضع السياسة الداخلية، للأحزاب السياسية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي تلعب دور محوري في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، وبطبيعة الحال فإن الحزب السياسي يتبنى هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابات، وعليه نرى أن صانعي القرارات يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي، الذي تم اختيارهم عن طريقه.[1]

كما أن الأحزاب من خلال كتلها في المجالس التشريعية تتمكن من صياغة إستراتيجيتها، وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ومن ترجمة أهدافها من خلال ممثليها في البرلمان. هذا بالإضافة إلى وجود أحزاب المعارضة، على الرغم من أن دور المعارضة الحزبية في صنع السياسة الخارجية، يختلف باختلاف النظم الحزبية السائدة، ويبقى هذا الدور ضئيلا وغير فاعل مقارنة مع دور الحزب الذي يتولى إدارة السلطة.

تحضى الأحزاب السياسية في فرنسا بوضعية قانونية بمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901، وهو الأمر الذي أكدته المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة، حيث تعتبرها أحد أهم دعائم الديمقراطية.[2]

فما مدى تأثير برامج الأحزاب الفرنسية على توجه السياسة الخارجية الفرنسية؟

تتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها السياسية، والتي تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، سواء داخليا أو في مجال السياسة الخارجية. ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية الفرنسية إلى:

- **أحزاب اليمين المعتدل:**

هي الأحزاب التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم بحيث توجهها الخارجي يتبع الخط الديجولي، وتقديم الحرية على المساواة، بالإضافة إلى تمسكها بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية،[3] وتكريس الاستقلال الوطني، وتماسك الأمة الفرنسية وذلك في عالم متعدد الأقطاب، مع الحفاظ على

---

[1] - احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط 1، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 309.

[2]-"**L**es partis politiques en France ", en : http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf, p 03.

[3] - قيس جواد العزاوي،" العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، **المستقبل العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002، ص 40.

علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله: **"إني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل، لقد حاربت في سبيل حريتنا ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام".**[1]

كما أنها تؤكد على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي، لما يعود به من فائدة على فرنسا كدولة كبرى في إطاره. ومن بين أهم الأحزاب، نجد: الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية.

- **أحزاب اليمين المتطرف:**

ترى أحزابه، أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عن الهوية والثقافة الفرنسية، لأن التقاليد الفرنسية، تعتبر أقدم من دستور الجمهورية الخامسة، وهي تتسم بالعداء العلني للأجانب، وخاصة المسلمين، الذين تعتبرهم يمثلون أكبر خطر على أراضي وثقافة فرنسا.[2]

أما على المستوى الخارجي فإنها ترفض انتماء فرنسا للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والحلف الأطلسي، لأنها تشكل خطر على استقلالية فرنسا في النظام الدولي، لذلك فهي تؤكد على ضرورة وضع حدود في علاقاتها مع الولايات المتحدة. ومن أهم هذه الأحزاب: حزب الجبهة الوطنية ، وحزب الحركة الوطنية الجمهورية.

- **أحزاب اليسار:**

هي التي تعمل من أجل تغيير جذري للمجتمع في اتجاه أكثر لتحقيق المساواة، حيث تدافع أحزابه من أجل بقاء الدولة متحكمة بزمام الأمور الداخلية، كما أن أحزابه تتبنى موقفا أقل حدة تجاه الأجانب، أما على المستوى الخارجي فهي مع قيام الاتحاد الأوروبي، ولكن بشرط دخول دول أوروبا الشرقية، وتعميم العملة على كل أعضائه، بالإضافة إلى إتباع سياسة اجتماعية، تضمن فرص العمل والتنمية الاقتصادية للجميع. كما تعد أحزاب اليسار من أشد المعادين للولايات المتحدة، ونذكر من أهمها: الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.[3]

---

[1]- جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[2]- هدى جمال عبد الناصر، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998، ص 9 – 16.

[3]- ريمون ماهر كامل ، " الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149 ، افريل 1997 ، ص 152 .

بالرجوع إلى فحص مدى تأثير الأحزاب السياسية الفرنسية على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، نجد بأن لها تأثير كبير على كل من الرئيس والبرلمان.

فتأثير الحزب يبدأ من مرحلة الحملة الانتخابية، فنجاح المرشحين للرئاسة بحاجة إلى دعم كبير من أحزابهم، ويبدأ هذا الدعم بمرحلة جمع الأصوات للمرشح الرئاسي، حيث تجد الأحزاب الصغيرة أو المرشحين الأحرار صعوبة كبيرة في تحصيلها، بالإضافة إلى تأثير نظام التحالفات بين الأحزاب لفائدة مرشحي الرئاسيات، والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى رجحان كفة مرشح على حساب الآخر. كما أن تأثير الأحزاب السياسية في فرنسا لا يقتصر على الحملة الانتخابية فقط، فبعد انتخاب الرئيس فإنه سيحظى بالتأكيد بالرقابة من طرف حزبه والتأثير عليه إذا ما حاد عن الخطوط التي وضعها الحزب سواء داخليا أو خارجيا، وذلك نظرا لتقلد أعضاء الحزب لوظائف مرموقة في الحكومة الفرنسية، مثل الوزير الأول، وكذلك وجودهم في البرلمان الفرنسي.

فباعتبار الرئيس الفرنسي له صلاحيات كبيرة في مجال السياسة الخارجية، فإنه بالتأكيد يعبر عن توجهات الحزب الذي ينتمي إليه.

أما فيما يتعلق بتأثير الأحزاب السياسية على البرلمان الفرنسي، يمكن القول أن لها تأثير بالغ الأهمية، خاصة حزب الأغلبية البرلمانية الذي له صلاحيات كبيرة للتأثير في البرلمان، هذا التأثير الذي يزداد إذا ما كان حزب الأغلبية هو الذي يرأس الحكومة، وينتمي إليه الرئيس. فمند قيام الجمهورية الخامسة وحزب الأغلبية يكون في معظم الأحيان، هو الذي ينتمي إليه أعضاء الحكومة والرئيس، مما سهل على توجيه قرارات البرلمان حسب التوجهات الخارجية للرئيس.[1]

ب- جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، تتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية. وهذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة.

[1]- Jean Claude Colliard , " the influence of political parties on the constitution " , in : http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html

رغم أن جماعات المصالح تنشط في ميدان السياسة الخارجية، إلا أنها ليست مجرد تنظيمات سياسية، كما أنها تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[1]

بالعودة إلى فرنسا، تتضمن الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات الضغط في مجال السياسة الخارجية، وهي تتنوع بين جماعات ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو سياسي ...الخ، وسوف تقتصر دراستنا على البعض منها فقط والتي نرى فيها عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الفرنسية.

- **النقابات العمالية بمختلف فروعها:**

أهمها الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة، التي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب، والحصول على أهدافها عن طريقها، مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.

- **اللوبي اليهودي:**

تقدر نسبة اليهود بـ 1٪ من عدد سكان فرنسا، وهم بذلك يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد، بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، ويتميز اليهود بفرنسا كعادتهم بالنشاط، وذلك من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ونذكر من بينها:

- الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد: أنشئ سنة 1950، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.

- الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا: ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.[2]

فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا لا يمكن إنكار إمكانية تأثيرها في السياسة الخارجية الفرنسية – لكن ليس إلى الحد الذي وصل فيه تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية –، لأن الجالية اليهودية ليست عادية، فهي

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] - الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص 214 – 216 .

قادرة من خلال القنوات والإمكانات التي تملكها، أن تجند نفسها وتسمع مطالبها بشكل متميز.

- **الجالية العربية الإسلامية:**

بالرغم من وجود عدد كبير من العرب المسلمين في فرنسا، إذ يقدر عددهم حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم، وخاصة من بلدان المغرب العربي، حيث تعتبر الديانة الإسلامية ثاني ديانة الأكثر اعتناقا في فرنسا، إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط كبيرة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، سواء نحو العالم العربي، أو أي منطقة أخرى من العالم، وذلك بسبب احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا ما أدى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم، والقضاء على رموزها الفكرية والسياسية.

أخيرا يمكن القول أنه بالرغم من وجود العديد من جماعات الضغط في الساحة السياسية الفرنسية، إلا أن تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية يبقى محدود جدا مقارنة مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة.

ج- الرأي العام:

إن الرأي العام بصفة عامة وكما وضحنا في الفصل الأول، من هذه الدراسة عبارة عن وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة في زمن معين تهم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثا عن حل يحقق الصالح العام، وقد تكون القضية محل النقاش ذات طابع محلي أو قومي أو إقليمي أو دولي.

يمكن الحكم على مدى قوة الرأي العام بحجم أو درجة التفاعل الشعبي نفسه، بمعنى هل يبرز الرأي العام كمعبر عن الأغلبية الساحقة أم البسيطة والعلاقة الطردية بين هذا الأمر وقوة تلك الطاقة، وكذا طبيعة النظام السياسي ونوع القضية التي يلتف حولها الرأي العام، ومدى حساسيتها بالنسبة لمصالح الجماعة. إلا انه وبصفة عامة يعتبر الرأي العام الغربي الأكثر فعالية،[1] بما في ذلك فرنسا فما مدى تأثير الرأي العام الفرنسي على صنع السياسة الخارجية الفرنسية؟

فقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ عهد الثورة الفرنسية عام 1789، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب، أين أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن

[1]- قحطان احمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 347.

مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال، والتي أصبح لها دور بالغ الأهمية في تصنيع وتغيير وتوجيه الرأي العام، ضمن إمكانياتها الكبيرة والمتطورة جدا، كالفضائيات والانترنيت وغيرها. وبالتالي أصبح للرأي العام الفرنسي دورا كبيرا في لفت نظر السلطات الفرنسية أو توجيهها إلى بعض القضايا دون أخرى، سواء كان ذلك في القضايا الداخلية أو الخارجية، على عكس ما كانت عليه توجهات الرأي العام منذ القدم والتي كانت تنصب نحو المسائل الداخلية فقط، أما الآن فإن القضايا الخارجية أصبحت من بين أهم أولويات الرأي العام الغربي، خاصة الفرنسي منه، حيث نجد أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، تلفت انتباه المواطن الفرنسي بشكل كبير ونجده يتفاعل معها ويعبر عن رأيه دائما، والأمثلة كثيرة على ذلك، منها: الدستور الأوروبي الذي تم الرد عليه بالرفض من قبل المواطنين الفرنسيين سنة 2005،[1] الحرب على العراق سنة 2003، العدوان الإسرائيلي على فلسطين، حرب الخليج والبلقان، التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي مؤخرا...الخ.

من الصعب قياس اتجاهات الرأي العام بدقة، لكن نذكر هنا نتائج استطلاع قام به المعهد الفرنسي للرأي العام (Ifop) سنة 2013 فيما يخص التدخل الفرنسي في مالي، حيث تشير النتائج إلى أن 63% من الفرنسيين يدعمون التدخل، وهي نسبة أعلى من تلك التي حظي بها تدخل فرنسا في أفغانستان 55%، وأقل بقليل من تلك التي حظي بها تدخلها في ليبيا 66%، كما تشير النتائج إلى أن الرجال أكثر دعما للحرب في مالي من النساء بنسبة 75% مقابل 53%، وأن كبار السن من65 سنة فما فوق يدعمونها بنسبة 72% مقابل 57% فقط بالنسبة لمن هم دون 35 سنة. أما من حيث التوجهات السياسية، فهناك فروقات مقارنة بالاتجاه العام (مساندة الحرب)، فاليساريين الذين هم تاريخيا أقل استعدادا من أصحاب اليمين لدعم التدخل العسكري ساندوا بالطبع قرار هولاند بنسبة 77%، بينما أصحاب الانتماء الحزبي اليميني المعارض (الاتحاد من أجل الحركة الشعبية) فساندوه بنسبة 63%. أما مساندي الجبهة الوطنية (الحزب اليميني المتطرف)، المعروفين عادة بدعم الانعزالية حيال القضايا الدولية، يدعمون التدخل بأغلبية ضعيفة، 53%. بينما ذووا الانتماء اليساري المتطرف يساندونه أيضا بنسبة 68%.[2]

[1]- خالد سعد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2]- عبد النور عنتر، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، في :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html

بالتالي يمكن القول أن الرأي العام الفرنسي يمتاز بدرجة كبيرة من التأهيل والوعي، لدرجة إمكانية تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

بالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على مؤثرات داخلية، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا للرد على مؤثرات خارجية.

فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية، حيث تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات، التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول.

سنركز في تحليلنا للسياسة الخارجية الفرنسية على المحددات الخارجية الأهم، والتي نجدها مفيدة في دراستنا هذه، والتي تتمثل في: تأثير هيكل النظام الدولي.

توصلنا مسبقا إلى نتيجة مفادها بأن النظام الدولي مجموعة من الوحدات السياسية سواء كانت دول أو غيرها، مترابطة، متفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف.

يعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها.

حيث تؤثر طبيعة وشكل النظام الدولي بطريقة مباشرة على السلوك الخارجي للدول، فأثناء الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطبية، أين انقسم العالم إلى معسكرين: الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والثاني اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، كانت فرنسا تلعب فيه دور الوسيط بين الشرق والغرب.

أما بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي، تغيرت الموازين الدولية، أين أصبح التوزيع الأحادي للقوى هو الذي يشكل سلوكات الدول، وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع –

هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي –، وهي كالتالي: الحياد، أو الاندماج ، أو الرفض.[1]

يمكن تصنيف فرنسا ضمن فئة الدول الرافضة أو المتحفظة على هذا الوضع، وذلك لأنه يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية، الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الفرنسية، ونظام دولي متعدد الأقطاب. ولكنها في مقابل ذلك قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي تحظى فيها الولايات المتحدة بمكانة كبيرة، محاولة بذلك تقويض هذا النظام، مطبقة بذلك قاعدة أن الغائب دائما هو الخاسر، وبالتالي فإن فرنسا وفقا لهذه المعطيات تشكل وتوجه سياستها الخارجية، لأنها تعرف جيدا ما هي انعكاسات تحدي الهيمنة الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى تحركاتها الفردية من خلال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، وحتى العسكرية في محاولة لموازنة القوة الأمريكية في العالم من أجل خلق نظام بديل، قوامه التعددية القطبية.

من بين أهم الركائز التي تعتمد عليها فرنسا لتحقيق هذه التعددية، هو سعيها الدءوب منذ نهاية الحرب الباردة، إلى تقوية وتعزيز الاتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي وعسكري، قادر على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، أو كسر قاعدة الأحادية القطبية في النظام الدولي.

ففي إطار رفض إسباغ سمة الأحادية القطبية على هيكل النظام الدولي، فرضت النظرية القائلة، بأن المرحلة التي يشهدها هذا النظام، تمثل نوعا من التعددية نظرا لصعود قوى دولية جديدة لها تأثيرها في الساحة الدولية. وعلى هذا النحو، تعددت القوى المرشحة لشغل مكانة متميزة في إطار هذه التعددية، فكانت دول الاتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات وعلى رأسها فرنسا، حيث يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي، إلى أن مراجعة توزيع القوى بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام وبخاصة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ومجموعة دول شرق آسيا ، تؤكد عدم وجود دولة منفردة تتمتع بتفوق مطلق في عناصر القوة كافة، حتى أن الكثيرين رأوا غياب فئة "القوى العظمى"*، بحيث أصبحت تنطبق عليها مسمى "القوى الكبرى".[1] هذه

[1] - Frédéric Charillon, " peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? " **politique étrangère**, paris : institut des relations internationales, année 2002, volume 67, n 04, p 917, 918.

* القوة العظمى هي دولة تمتلك قوة عظيمة، بالإضافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة، والقدرة على رسم معالم النظام الدولي بمعنى أنها تؤدي دور قيادة حاسما في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول

الفكرة وظفها المفكر دوران من خلال نظرية دورة القوة، حيث يؤكد على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، وبالتالي فهو يرفض فكرة هيمنة الدولة الأكثر قوة، لأنه يرى بأن مفاهيم القوة والدور تتسم بالتعددية والتشاركية، أي تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها، فبدل أن تمارس الدولة الكبرى السيطرة على العالم، تذهب نظرية دورة القوة إلى أن هذه الدولة تؤدي دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيسي في الشؤون الدولية، وذلك انطلاقا من مفهوم القدرات النسبية المتغيرة للدولة.

هذا ما يفسره توجه السياسات الأوروبية نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لأوروبا، والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا، وهذا ما يفسر أيضا الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في بعض المسائل الإقليمية والدولية.

ففرنسا تحفظت على السياسة الأمريكية في البلقان، وعارضت بشدة سياستها في مواجهة الدول المسماة بالدول المارقة ، اين انتهجت أسلوب استخدام القوة الصلبة، ضد أفغانستان، العراق...الخ

لم تستجب للنداء الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية ضدها، حيث دعت دائما إلى استخدام أساليب الحوار، حيث ترى فرنسا أن مكافحة الإرهاب يجب أن يتضمن جهد شامل متعدد الأطراف لدعم انتشار القراءة والكتابة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، على الرغم من إيمانها بإمكانية استخدام السلاح لمحاربة الإرهاب.[2]

لا ترفض فرنسا استخدام القوة، وإنما يجب أن تكون في إطار جماعي إذا ما استدعت الضرورة لذلك، وبعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: **" في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل**

أخرى، وان تفرض إرادتها السياسية على الدول الأصغر، وتبقى بعيدة عن المساءلة نسبيا . (هذا ما ينطبق نسبيا على الولايات المتحدة الأمريكية) . كما أنها لا تمتلك القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافة بعيدة عن أراضيها فقط ، ولكنها تمتلك أيضا موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها .

أما القوة الكبرى ، فبالرغم من امتلاكها لقوة كبيرة مقارنة بدول أخرى ، إلا أنها لاتصل إلى درجة قوة القوة العظمى ، وإنما تكتفي بفرض هيمنتها وإرادتها السياسية ، في إطار دائرة نفوذها فقط (وهذا ما ينطبق نسبيا على فرنسا ، خاصة في إطار علاقاتها مع الدول الأوروبية ومنطقة المغرب العربي) .

[1] - علي الحاج، ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 79.

[2] - Paul Gallis, op. cit. p 07.

الفوضى في المجتمع من دون قواعد، لا يوجد بديل للأمم المتحدة التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق باستخدام حقه الوقائي من جانب واحد ".[1]

كما تتحفظ فرنسا على كيفية القيادة الأمريكية للعولمة، وعلى ممارساتها في شؤون مثل البيئة، أهمها قضية "اتفاقية التغير المناخي" الذي ترفض أمريكا الانضمام إليه،** وكذلك التجارة الدولية، التنمية..الخ.

ولكن مؤخرا حسنت فرنسا من طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مند وصول كل من ساركوزي و هولاند للحكم .

إذاً يمكن القول أن ضبط العلاقات الفرنسية الأمريكية، أمر أساسي ومصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وهي في الوقت الراهن تحت تأثير ثلاثة معايير:[2]

1- تعتبر الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم وبالتالي من العبث أو من غير المجدي محاولة مواجهتها أو منافستها من قبل فرنسا.

2- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا، نظرا للعديد من العلاقات التعاونية، الدبلوماسية والتجارية، الاقتصادية...الخ

3- لكن مع ذلك توجد اختلافات بينهما والي يمكن أن تكون قوية.

وبالتالي في تحليلنا للعلاقات بينهما، المسألة ليست كما هي في غالب الأحيان، وهي الاختيار بين هذه النقاط الثلاث، وإنما المزاوجة بينهم ، فلا يجب التقليل من أهمية الصلات التي لا تزال قائمة بينهما، ولا من أهمية الخلافات بشأن القضايا الرئيسية في المجتمع الدولي: البيئة، حالات التدخل الإنساني، دور الأمم المتحدة ...الخ . وقد تمكن وزير الخارجية الفرنسية السابق هوبير فيدرين من أن يلخص لنا توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة، وذلك بناءا على النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، وذلك بالجملة

---

[1] - Ibid, p 08..

** اتفاقية دولية تقترح حلول للتقليل من بعث الغازات التي تضر بالمناخ (الاحتباس الحراري) ، والتي تعتبر السبب الرئيسي لارتفاع درجة حرارة المناخ ، والتي تم تبنيها منذ عام 1997 ، وقد تمت المصادقة عليه من طرف عدة دول من بينهم فرنسا على عكس أمريكا التي رفضت الانضمام إليهم.

[2]- Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France,d'une puissance de blocage à une puissance de proposition, op. cit. p 452.

التالية: " Amis , Alliés , mais pas Alignés "[1]، وهذا هو المسار الذي تنتهجه فرنسا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كخلاصة لهذا الفصل، يمكن القول بأن السياسة الخارجية الفرنسية تعتبر من أعقد السياسات الخارجية في العالم، فقد استطاعت التكيف والاستمرارية رغم التغيرات الدولية المختلفة سواء قبل الحرب الباردة، أثناءها أو بعدها، وذلك لأنها تنطلق من مجموعة من المعايير المعرفية الذاتية الخاصة بها، والتي انطلاقا منها تحدد الإطار وطرق العمل العامة لهذه السياسة الخارجية. فهي تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها لسلطات رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية.

وتظل فكرة الاستقلال والسيادة الفرنسية المطلقة، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية، هذه الرسالة التي تحتفظ بها فرنسا منذ القديم، وذلك لاستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم.

يكمن التناقض في أن فرنسا حاولت على مر التاريخ أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكانياتها، وذلك لأنها لا تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ سياستها، فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيين من خلال عملهم الخارجي، هي أمل كبير لا يتوافق مع الواقع الفرنسي، وذلك في زمن أصبحت فيه القوة النووية الفرنسية غير مجدية، نظرا لامتلاك قوى دولية ثانوية للسلاح النووي. فالقوة النووية الفرنسية التي حققت نوعا من الاستقلال ضمن التحالف الغربي، قد زالت مع انهيار جدار برلين، بالإضافة إلى اقتصاد لا يقوى على خدمة تلك الطموحات الكبيرة بالرغم من تحقيقه لنتائج متقدمة عالميا بعد نهاية الحرب الباردة.

كل هذا نظرا لارتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية (العالمية، الاستقلال، النفوذ، التأثير...) ، بمعنى أنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، مشبعا بالقيم ونماذج اتخاذ القرارات، وتقارير القوة الفرنسية في الماضي، والتي أراد ديجول وأتباعه استرجاعها بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الخط الديجولي لا يزال نشط حتى الآن، على اختلاف الوسائل التي يستعملها كل رئيس فرنسي وصل إلى الحكم.

رغم هذه التناقضات التي تعاني منها السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تتلخص في عدم مطابقة الإمكانيات الفرنسية مع مطامعها في العالم، ورغم إثبات ضعف فرنسا في العديد من الأحداث، إلا أنها لا تريد أن تتخلى على

[1] - Ibid, p 452.

مكانتها السياسية والعسكرية القديمة رغم تأثيرها الاقتصادي المتوسط خصوصا، حيث أدركت أن قوتها لم تعد كما كانت عليه، وحتى لا تظهر كقوة مهزومة وجب عليها أن تكون واقعية وذلك بوضع أهداف واستراتيجيات لا تتعدى إمكانياتها، وبهذا يمكن أن تحافظ على خصوصيتها وحتى لا تدخل في صدام مع دول أقوى. لذلك فهي تسعى لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما تحاول القيام به من خلال ربح المكانة والاحترام الدوليين من خلال نشر الثقافة الفرنسية والمثالية في المجال القانوني، وبهذا تستطيع كسب احترام الجميع، فقد انتقلت فرنسا من العسكرة إلى العظمة الإنسانية والثقافية، نظرا لما تتمتع به الدبلوماسية الفرنسية من مهارات وقدرات بطريقة سلسة وناعمة، مما جعلها تغطي ذلك النقص في الإمكانيات وخاصة الاقتصادية منها، بالرغم من أنها ليست ضعيفة اقتصاديا، ولكن قوتها ليست قوة عظمى تتيح لها خدمة طموحاتها الكبيرة.

إن المراقب الحصيف للسياسة الخارجية الفرنسية يدرك تماماً أن هذه السياسة لا تخضع للحسابات السياسية الضيقة الناجمة عن تغيير رأس الحكم، فتاريخياً وعلى الرغم من تداول السلطة بين اليمين واليسار ظلت السياسة الخارجية متوازنة وقائمة على مبادئ رئيسية، ففرنسا تقسّم العالم إلى مناطق جغرافية وتحدد داخل كل منطقة دولة حليفة قادرة على أن تكون محاوراً لفرنسا، ولها القدرة على بسط النفوذ والأمن في تلك المنطقة، وفي هذا الإطار تعتبر إفريقيا المشروع الاستراتيجي الأول للدولة الفرنسية، وهو ما يفسر حرص جميع قادة فرنسا على وجود استراتيجي مستمر وقوي لبلادهم في قارة إفريقيا، وذلك على كافة الأصعدة الاقتصادية السياسية والعسكرية.

لذلك سوف نركز في هذا الفصل على تحليل مدى الارتباط الوثيق القائم بين الفكر السياسي والاستراتيجي الفرنسي وأبعاد التحرك الفرنسي النشيط في إفريقيا.

إن المفهوم السائد والغالب في الفكر الاستراتيجي الفرنسي على مستوى الدوائر العليا للقرار الفرنسي، يقر بأن استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي في إفريقيا إنما يعني استمرار فرنسا دولة عظمى[1]، وبالتالي سوف نتناول تأثيرات جغرافيا الموقع والثروات والموارد الطبيعية على مواقف واستراتيجيات الدول، وذلك بدراسة " استراتيجيات بناء الدور والنفوذ الفرنسي في قارة إفريقيا والتي تمثل بالنسبة لفرنسا مصدر فكر سياسي واقعي، وفهم واع عميق للترابط الوثيق بين المصالح الاقتصادية للدولة والفكر السياسي والاستراتيجي للدولة ذاتها.

المبحث الأول: تطور السياسة الإفريقية لفرنسا

اعتمدت العلاقات الفرنسية الإفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا انطلاقا من اعتمادها سياسة خارجية مميزة تجاهها بشكل عام وإفريقيا الفرنكوفونية خاصة. حيث يعد الوجود والتحرك لها في إفريقيا من المسائل المصيرية لفرنسا، وهنا لا يغيب عن ذاكرة صانعي

[1]- خالد عبد العظيم ، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص10.

ومتخذي القرارات والسياسات الفرنسيين مقولة الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران" :" **لا وجود لفرنسا في القرن الحادي والعشرين بدون إفريقيا.**"[1]

بنت فرنسا إمبراطوريتها الكبيرة على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين ليس لأغراض اقتصادية بحتة، ولكن أساسا لدوافع مرتبطة بالسمعة السياسية لفرنسا وذلك تعويضا للضعف الفرنسي الذي ظهر جليا، والقيام بمحاولات موفقة لإعادة بناء السمعة العالمية الإيجابية لفرنسا من أجل تحقيق صدارة أوروبية وقوة دولية لفرنسا، التأكيد عليها وخلق آليات لضمان استمرارها.[2]

بناءا على ذلك تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، وبالتالي لفهم هذه العلاقة المعقدة وسر تمسك فرنسا بنفوذها في القارة لابد من الرجوع إلى تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية.

تقتضي دراسة العلاقات الفرنسية الإفريقية النظر فيها عبر المقارنة بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: والتي شهدت المرحلة الاستعمارية القديمة.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد الاستعمار في فترة الحرب الباردة وما بعدها من تحولات.

المطلب الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا

على الرغم من بداية الحملات التوسعية والاستعمارية الفرنسية عبر العالم قبل ثورة 1789، إلا أن وتيرة التوسع تسارعت بعدها، خاصة بعد فشل الحملات العسكرية النابليونية في أوروبا عام 1815، فتحولت الأنظار بالتالي لتعويض الإحباط النفسي قاريا بالاستحواذ على مستعمرات خارج أوروبا وإعلانها ملحقات إقليمية فرنسية عبر العالم، فتعد المستعمرات أكثر من وسيلة لإنقاذ الكرامة الوطنية أو بناء مستقبل زاهر لفرنسا، فهي أيضا بمثابة أسواق ومربحة للصناعة الفرنسية.[3]

---

[1]- Philippe Hugon, « la politique africaine de la France entre complexes et complexées », en : https://www.diploweb.com/La-politique-africaine-de-la.html (aout 2017)

[2] - عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص120.

[3]- Andrew. C, **la colonisation française en Afrique : aspect politique**, paris, cheam, 1984, P19.

ويرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية، وذلك مع نهاية القرن 19 إثر مؤتمر برلين 1884[1]، وقد حظيت فرنسا بحصة الأسد وذلك بسيطرتها على 18 دولة افريقية، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم – 05 - توضح المستعمرات الأوروبية في إفريقيا بعد مؤتمر برلين 1884

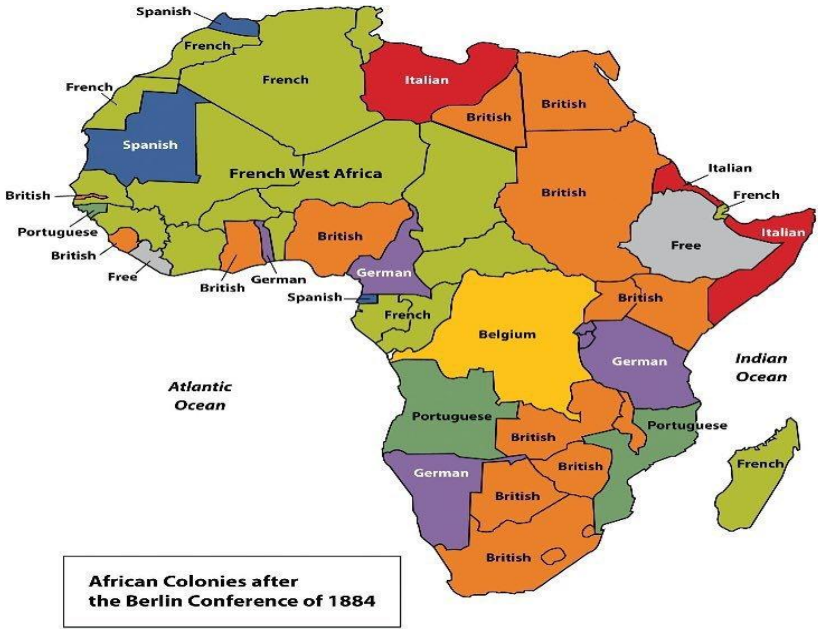

المصدر: https://www.google.com/imgres?imgurl

كانت الجزائر أول هدف استعماري لفرنسا من أجل السيطرة على إفريقيا لكن بوادره ترجع إلى ما قبل مؤتمر برلين وذلك سنة 1830، لتكمل بعد اقتسام الدول الأوروبية باقي حصتها وهي: تونس، المغرب، موريتانيا، السينغال، غينيا، مالي، النيجر، تشاد، كوت ديفوار (ساحل العاج)، الغابون، والكونغو برازافيل، بنين، بوركينافاسو، إفريقيا الوسطى، الكونغو الأوسط (كنشاسا)، كذلك مدغشقر، جيبوتي، فضلا عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي. ثم وضعت فرنسا يدها على بعض أملاك ألمانيا السابقة في إفريقيا مثل الكاميرون وتوجو، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا، وخاصة الجزائر التي تعد أهم مستعمراتها، فقد كانت تنقل من

[1]- زاهر رياض، **استعمار إفريقيا**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1985، ص 156.

تلك المستعمرات المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية.[1]

لقد كانت فلسفة السياسة الاستعمارية الفرنسية تنفذ وفق تفكير ومفهوم العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا غزو واستعمار الدول الإفريقية، وتحولوا إلى حكام لهذه الدول المستعمرة وانتزعوا كل السلطات والنفوذ من الزعامات المحلية، ومارسوا الحكم المباشر على الأفارقة المعتمد على القوة، وقد تطلب الحكم المباشر استخدام أسلوبين للحكم والسيطرة وهما:[2]

1- **سياسة الاستيعاب:** وهى فرض اللغة والثقافة الفرنسية ومفاهيم الحياة ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية على الأفارقة، وذلك عن طريق استخدام وسائل الترهيب والترغيب لتحويل الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين.

2- **سياسة المشاركة أو الارتباط:** اعتمدت على خلق زعامات ونخب إفريقية فرنسية التوجه، تقود شعوبها وفق سياسة وتوجهات الإدارة الفرنسية، والسيطرة على المجتمع الإفريقي بواسطة هذه النخب الحاملة للغة والثقافة والهوية الفرنسية، وقد أفرزت هذه السياسة قيادات إفريقية الانتماء فرنسية التفكير، تعاونت بلا حدود مع السلطات الاستعمارية الفرنسية وهى حتى الآن تحت مظلة الفرنكفونية.

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية الإفريقية بعد تصفية الاستعمار (السياسة التعاونية):

جرت عملية تصفية الاستعمار ما بين الحربين العالميتين لكنها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، كما تميزت هذه العملية بالتدرج والتعقيد ولها تسلسل زمني وجغرافي محدد، مثلت الجزائر أصعب حلقة فيه باستقلالها سنة1962.

لقد أدت تصفية الاستعمار الفرنسي في إفريقيا إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية احتواء هذه الدول الحديثة الاستقلال، واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب، التموقع العسكري، ضمان الموارد الأولية الإنتاجية أو الإستراتيجية، واحتكار الأسواق

---

[1]- يوناس بول دي مانيال، "**الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله**"، **قراءات إفريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد11، مارس 2012، ص 60.

[2]- ياسر أبو حسين، " العلاقات الإفريقية الفرنسية"، في:
http://www.islam4africa.net/more.php?catId=18&artId=159 (اوت 2017)

المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مربحة، بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا وهذه البلدان ووجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية.

لذلك انتهجت فرنسا سياسة التعاون مع هذه الدول، التي استهدفت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها، واستمرار تبعيتها الاقتصادية لها. فبعد اختفاء الإمبراطورية الفرنسية ونهاية الاستعمار، كان هناك استمرار للإمبراطورية الفرنسية بطرق ووسائل أخرى، ففرنسا تنفق وتبدل الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية...الخ، للحفاظ على النفوذ غير الرسمي في نطاق الإمبراطورية القديمة لها، مركزة في ذلك على المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والروابط الشخصية.[1]

اقتضت الاستراتيجية الفرنسية وذلك على مستوى كل الإدارات المتعاقبة على فرنسا من "ديجول إلى ماكرون"، منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، دوام الحضور الفرنسي في هذه الدول، والحرص على حماية المكاسب التي حصلت عليها في فترة الاستعمار المباشر. وهذا ما عبر عنه "ديجول" بقوله: **"إن اتجاهنا لتصفية الاستعمار هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، إن مصالحنا تقوم على ما يلي: حرية استثمار ما اكتشفناه، وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي، حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء."**[2]

إذاً فقد ركزت فرنسا على مبدأ العلاقة التبادلية: استقلال– تعاون، بوضع القواعد التأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية، وقد ارتكزت بنية هذه العلاقة على عناصر عدة متداخلة، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل تقديم العون لبلدان المنطقة، في حين يتعلق البعد الثاني بالعلاقات الاقتصادية، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث بقيت الدول الإفريقية في منطقة الفرنك، وذلك باستخدام هذه العملة الصعبة كمرجعية قياس وتقييم نقدي، هذا ما يعود على فرنسا بفائدة كبيرة، عن طريق شراء المنتجات الإفريقية بالفرنك الفرنسي، والذي من شأنه أن يعزز موقف فرنسا المالي على الصعيد الدولي،[3] نفس الشيء بعد اعتماد فرنسا للعملة الأوروبية الموحدة اليورو، ويتعلق البعد الثالث في الجانب الثقافي الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل كبير من

---

[1]- J.F.V. Keiger,, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press, 2001, p 200 .

[2]- علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 287.

[3]- المرجع نفسه، ص 288.

خلال نشر قيمها وثقافتها ونموذجها الحضاري، أما البعد الأخير فهو التعاون في المجال العسكري عن طريق المساعدات التقنية والتدريبية.

هذا وقد حرصت فرنسا منذ بداية التفاوض حول اتفاقية روما المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق الأوروبية مع الدول الإفريقية منذ استقلالها، هذا النهج استمر مع مختلف المراحل التي عرفتها التجربة التكاملية الأوروبية.

غير أن عقد السبعينات والثمانينات شهد جمودا في العلاقات الفرنسية – الإفريقية، اقتصر التعاون من خلاله على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية، ذات أبعاد إستراتيجية كبرى، ما لبثت أن شكلت حافزا لدى فرنسا لصياغة سياسة فرنسية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين وما تلاها من متغيرات حتى وقتنا هذا.

استعادت قارة إفريقيا أهميتها الجيواستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لذلك ركزت فرنسا أولوياتها الإستراتيجية جنوبا، خاصة باعتقادها أن التهديد الرئيسي يأتي من الجنوب، واعتباره بمثابة قاعدة إرهابية تهدد أمن فرنسا.

هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح الفرنسية الاقتصادية، الثقافية، الإستراتيجية...الخ، المتزايدة في المنطقة، لذلك كثفت فرنسا من تواجدها على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية...الخ، سواء بمفردها في إطار علاقات ثنائية مع هذه الدول، أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة. وقد ركزت فرنسا على الدفاع عن مصالحها في المنطقة معتمدة في ذلك على الوسائل الدبلوماسية والتنموية والعسكرية بالإضافة إلى مهمتها التقليدية "المهمة الحضارية".

فقد حاولت فرنسا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات في فرنسا وإفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى، وما تبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته على مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة إضافة إلى قوى أخرى كالصين. وفي مواجهة هذه

المستجدات، حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في إفريقيا.

أعلن كل من الرئيس **فرانسوا ميتران** في مطلع التسعينيات **ونيكولا ساركوزي** منذ توليه الحكم عام 2007، عن نهاية العلاقة التقليدية التي ربطت بين فرنسا والدول الإفريقية، وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسة إفريقية للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد، وإدخال الإصلاحات السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية[1].

لعل المتمعن في السياسة الفرنسية الإفريقية، سيجد أن هذه الأخيرة قد شهدت نوعا من التحول في توجهاتها ومحدداتها خلال العقدين الأخيرين إلى درجة المساس بنفوذها ومصالحها التقليدية في القارة الإفريقية، فخلال الفترة الممتدة من أواسط التسعينيات إلى الآن، تأرجحت السياسة الفرنسية بين طابع الانكفاء والتراجع، وبين عودة خيار التدخل والاهتمام بشؤون القارة. فخلال المرحلة الأولى تبنت الدبلوماسية الفرنسية خطابا يدعو إلى حث الأنظمة الإفريقية إلى إحداث تغييرات سياسية وديمقراطية إذا أرادت أن تستمر مساعدات فرنسا لها، ثم تطورت هذه السياسة إلى شكل من الانسحاب التدريجي من عدد من القضايا والأزمات التي كانت تعج بها القارة إلى حدود عام 2002، والتي شكلت منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية وبحثها عن موطئ قدم جديد لها، وبقيت هذه السياسة مستمرة حتى مجيء **ساركوزي** الذي طبعها بمقاربته الخاصة المتمثلة في ربط سياسة باريس الإفريقية بالاتحاد الأوروبي[2].

أكد **ساركوزي** على العلاقات القوية التي تربط فرنسا بالقارة الإفريقية في الجانب الثقافي، وصرح من خلال مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي – الأوروبي في نوفمبر 2010 بضرورة تعزيز العلاقات السياسية والثقافية مع البلدان الإفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة المؤسسات الرسمية،

---

[1]- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بجامعة الشلف، العدد 18، جوان 2017، ص 262.

[2]- عادل مساوي، " المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، ورقة قدمت في ندوة الغرب العربي والتحولات الاقليمية 18/17 فبراير 2013، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/2013528165715830734Adel.pdf

بالإضافة إلى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية شعبها من التهديدات غير الدولاتية.[1]

مع تصاعد وتعقيد حدة الأزمات التي أصبحت تعج بها القارة الإفريقية منذ بداية القرن 21، خاصة مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، شكلت هذه الأزمات منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية خاصة مع وصول **ساركوزي** للحكم في فرنسا، الذي عمل على تعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة، وحل الأزمات بالاعتماد على الآليات العسكرية كالتدخل في تشاد وساحل العاج.[2]

يلاحظ أن " **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا** " لعام 2008، أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكستان، وكون هذه القوس تشمل منطقة الساحل، مما يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطرابا والمكلفة على كل المستويات.[3]

تحولت سياسة فرنسا تجاه إفريقيا من الأحادية إلى التعددية، من خلال إشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في إفريقيا، وعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ سلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في عامي 2008 و2009 وكانت فرنسا أهم عنصر فاعل فيها، كما لا ننسى التدخل الفرنسي في ليبيا 2011.

لعل هذه التعددية هي ما يفسر توجه الاتحاد الأوروبي نحو إفريقيا كذلك، حيث أصبح هناك تكامل في الأدوار بينه وبين فرنسا في القارة، وبعد تولي **فرانسوا هولاند** مقاليد الحكم عام 2012، حاول إحداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، قائما على الشراكة والاعتماد المتبادل وحل الأزمات بالآليات السلمية القائمة على الحوار.

إلا أن الواقع يثبت أن سياسة هولاند لم تختلف عن سابقيه، ويتضح ذلك من خلال تدخل فرنسا في شمال مالي وهو ما يؤكد على أن مبادئ السياسة الفرنسية تجاه غرب إفريقيا بصفة خاصة ثابتة لم تتغير مع تغير رؤساء فرنسا،

---

[1]- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 191.

فلا يمكن التنازل عن غرب إفريقيا كمنطقة نفوذ تقليدية فرنسية، خاصة في ظل المنافسة الدولية عليها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المشكلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة والتي ليست من مصلحة فرنسا أن تلحق ضررا بمصالحها المختلفة فيها، خاصة منها الاقتصادية، وهو ما أكده الرئيس الحالي " ايمانويل ماكرون".

يرتكز اهتمام فرنسا بإفريقيا، بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الآتية من هذه المنطقة والمنافسة الدولية المتزايدة الحدة عليها. إن كل هذا يدخل في إطار بناء حلقة أساسية في الإستراتيجية العالمية الفرنسية، بصفة تمكن فرنسا من تطوير قوة دولية، تساعد على بناء عالم متعدد الأقطاب.

تحاول فرنسا عامة التعامل مع القارة الإفريقية بمقاربة جديدة مبنية على المصالح والشراكة فالاستفراد لم يعد مجدياً خاصة أن الأطماع الفرنسية تتضاءل في إفريقيا خاصة مع احتدام المنافسة الدولية عليها، لذلك هي تسعى للاعتماد على ثلاثة أعمدة لتقوية حضورها: الدبلوماسية والعسكرة والاقتصاد.

إذاً فقد شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية، حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة، ففرنسا تسعى للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في ما يسمى بـ "إفريقيا الفرنكوفونية"، لذلك فمنذ قيام الجمهورية الخامسة وإفريقيا بمثابة اختصاص أصيل ومطلق ومنفرد لرئيس الجمهورية وتحت إشرافه المباشر، والذي دوما يعهد بملف إفريقيا إلى رجل محل ثقته الشخصية كمستشار للشؤون الإفريقية، والذي يطلق عليه "Monsieur Afrique"، مكتبه بقصر الاليزيه مما يدل على "شخصنة السياسة الفرنسية في إفريقيا"،[1] ففرنسا وإفريقيا يجمعهما كود تعامل تتداخل فيه العوامل الشخصية مع سياسة الدولة، وقد ركزت فرنسا في ذلك بناءا على العلاقات الخاصة التي تربطها مع زعماء إفريقيا والساسة والكوادر الدفاعية ورجال الأعمال، وبذلك يمكن القول بدرجة كبيرة من اليقين بأن فرنسا تفكر وتتحرك على أساس أن السياسة في إفريقيا غير مؤسسية، بل إن نجاحها يتمثل في أكبر قدر من شخصنة هذه السياسة بما يخدم مصالح فرنسا، وبالتالي شروط التعاقد بسيطة وواضحة، ففي مقابل

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

تدعيم مصالح فرنسا، يحصل زعماء إفريقيا على دعم غير محدود من جانب فرنسا.

ولإبراز أهداف وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا، إرتأينا التركيز على كل من منطقة المغرب العربي، والساحل الإفريقي على أساس أهميتهما البالغة بالنسبة لفرنسا، وهو الأمر الذي يظهر من خلال نشاطها المكثف في هاتين المنطقتين، والذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: أبعاد وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا

تظهر أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا من خلال عدة عوامل فبالإضافة إلى العامل التاريخي الذي سبق وناقشناه، هناك أبعاد أخرى تفسر إعادة تقويم فرنسا للمنطقة، والاهتمام بها خاصة منذ تولي **ساركوزي** الحكم وبعده **هولاند** وحاليا **ماكرون**، حتى وصل هذا الاهتمام إلى درجة التدخل العسكري، وعموما يمكن تلخيص أبعاد الاهتمام الفرنسي بإفريقيا واليات تحقيق أهدافها فيها في العناصر التالية.

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

مع ازدياد المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الفرنسية الإفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية إفريقيا في منظومة السياسة الخارجية الفرنسية.

لذلك يرتكز اهتمام فرنسا بالقارة الإفريقية بدرجة كبيرة على الخصائص الاستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، السياسية...الخ. وبالتالي يرتكز الدور الفرنسي في القارة على عدة أبعاد نلخصها في ما يلي.

الفرع الأول: البعد الجغرافي

تعتبر إفريقيا ثاني قارة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان في العالم وتأتي بعد آسيا وتمتد في نصفي الكرة الشمالي والجنوبي، يحد القارة من الشمال البحر المتوسط الذي يفصلها عن قارة أوروبا، وشرقا البحر الأحمر الذي يفصلها عن قارة آسيا، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب المحيط الهندي. وهي بذلك تطل بنافذة على كل ركن من أركان العالم الأربعة فمن نافذة البحر المتوسط تطل على أوروبا ومن نافذة المحيط الأطلسي تطل على العالم الجديد ومن نافذة المحيط الهندي تطل شرقاً على

آسيا بينما تطل جنوباً على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي، يمر خط الاستواء خلالها وهي تشمل مناطق مناخية متعددة بل هي القارة الوحيدة التي تمتد من المنطقة الشمالية المعتدلة إلى المنطقة الجنوبية المعتدلة،[1] كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم – 06 - توضح الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية

مصدر: https://www.google.com/url?sa=i&source=images

تبلغ مساحتها حوالي30.2 مليون كلم^2، وتبلغ مساحة جزرها وحدها 620.000كلم ^{2} وتصل نسبة الجزر وأشباه الجزر فيها إلى2% مثل جزيرة مدغشقر وجزر القمر.[2]

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصا في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية، بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لذلك فإن لإفريقيا دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه

[1]- أنور عبد الغني العقاد، **الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية**، الرياض: دار المريخ، 1983، ص 4-7.
[2]- المرجع نفسه.

القارات، ونظرا السيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90%على عائدات النفط إلى العالم، وكذا الواردات من السلع، إلى جانب أهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة.

تكمن أهمية القارة جيوبوليتيكيا في أنها:

- تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس.

- وتطل على مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي والهندي.

يعتبر مضيق "باب المندب" أحد أهم الممرات المائية في العالم بعد إنشاء قناة السويس عام 1869، وأصبح يربط بينها وبين مضيق هرمز نقطة وصل لطريق التجارة العالمي، الممتدّ من البحر الأبيض المتوسط مروراً بالبحر الأحمر، وخليج عدن والمحيط الهندي والخليج العربي.

يمتاز الممرّ بعرض وعمق مناسبين لمرور كل السفن وناقلات النفط على مسارين متعاكسين متباعدين؛ حيث يبلغ عرضه 30 كم، وعمقه 100-200م.[1]

كما يعدّ "باب المندب" أكثر ممرّ تسير فيه السفن التجارية وناقلات النفط؛ حيث يستحوذ على 7% من الملاحة العالمية، و13% من إنتاج النفط العالمي (3.8 ملايين برميل نفط في اليوم عام 2013)، و21 ألف سفينة وناقلة تمرّ في الاتجاهين، بواقع 57 سفينة يومياً، وتعبر منه نحو 12 مليون حاوية سنوياً.[2]

أما بالنسبة لمضيق جبل طارق فيُعتبر بمثابة قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسيّ، ويقع هذا المضيق بين أقصى جنوب إسبانيا، وبين الجهة الشماليّة الغربيّة لقارة أفريقيا، ويصل طول المضيق إلى 58 كيلو متر، أمّا عرضه 13 كيلو متر، حيث يضيق عرضه بين النقطة الإسبانيّة.[3]

ساعد الموقع الاستراتيجي الذي يشغله مضيق جبل طارق في إكسابه أهمية كبيرة جداً، حيث يفصل بين القارتين الأوروبية والإفريقية عند نقطة التقاء البحر الأبيض المتوسط مع المحيط الأطلسي.

---

[1]-" باب المندب.. القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن"، في:
https://alkhaleejonline.net

[2]- المرجع نفسه.

[3]- " مضيق جبل طارق"، في: http://josephzeitoun.com/2018/08/

كما يحتل المضيق أهمية كبيرة من الناحيتين التجارية والاقتصادية، حيث كان يشكل نقطة عبور مهمة للبحارة الفينيقيين القادمين شرق المتوسط من الممالك الفينيقية القائمة في اللاذقية موقع رأس شمرا وجزيرة ارواد وجبيل والسواحل الكنعانية في فلسطين ودورانهم نحو المحيط الأطلسي وقد وصلوا إلى مصب الأمازون وتركوا هناك آثارهم.

لا يزال مضيق جبل طارق نقطة حيوية كطريق شحن لكل من المناطق الجنوبية من أوربا والمناطق الشمالية من إفريقيا والغربية من آسيا، وساعد وجود المضيق على تدفق المياه بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادئ مما حال دون تحول البحر الأبيض إلى بحيرة مالحة ودوام تكرار مياه البحر المتوسط الذي هو أشبه ببحيرة مغلقة.[1]

لذلك فإن فرنسا تسعى إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض أنحاء القارة كقاعدة جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الجنوبي، وهو الممر المائي بالغ الأهمية علي المستوي الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته للملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلي ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، فالأزمة في إفريقيا الوسطى، والحرب في مالي والصعود بالقوّة لمجموعة بوكو حرام في غرب إفريقيا، كلّها عوامل تدفع نحو تغيير قواعد اللعبة فيما يخص الاستراتيجية الأمنية والعسكري الفرنسية في المنطقة، ففي البداية، كان التواجد العسكري الفرنسي آنيا، أما اليوم، فهناك جنوح نحو انتشار دائم وأكثر استراتيجية للقوات الفرنسية لتغطية أكبر مساحة ممكنة من دول المنطقة.[2]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها القارة الإفريقية، فإنها تتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

تعد إفريقيا اليوم واحدة من اغنى المناطق الجغرافية بالثروات الطبيعية والتي لا تقتصر على نوع واحد من الموارد الطبيعية فهي تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية والمعادن المهمة اقتصادياً للاقتصاد العالمي.

---

[1]- "مضيق جبل طارق"، مرجع سبق ذكره.

[2]- حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا "العودة لإفريقيا" عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: https://annabaa.org/arabic/strategicissues/4357

تتوفر القارة الإفريقية على حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي، وتأتي بهذه النسبة في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي من حيث الإمكانات النفطية، حيث يقدر الاحتياطي الأفريقي 125.6 مليار برميل، ويقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الإفريقي بـ 33.4 سنة حسب معدلات الإنتاج العالمي.[1]

تنقسم إفريقيا نفطياً إلى أربعة مناطق، هي: شمال إفريقيا، شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي، كما سنوضحها في ما يلي:

- تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في الأوبك، هما ليبيا والجزائر، حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهي تنتج يوميا 1,6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1,3 مليون برميل، وبلغ احتياطيها 12,4 مليار برميل. وهنالك منتجون آخرون للنفط، ولكن من المستوى الضعيف مثل :المغرب التي تنتج 300 ألف برميل يوميا، ويصل احتياطيها إلى 100 مليون برميل، أما تونس، فتنتج 777 ألف برميل يوميا، ولديها احتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل.[2]

- أما بالنسبة لمنطقة شرق القارة ووسطها؛ فأبرز دولها المنتجة هي :السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام 1999، وكذلك تشاد، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية.

تعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط، وكان قبل التقسيم: السودان/جنوب السودان، ينتج ويصدر الخام الخفيف، وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية 5 ملايين برميل عام 2007 ، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي عانى منها السودان في مناطق عديدة، وبلغ الاحتياطي المثبت حينئذ حوالي 1، 25 مليار برميل.

أما الكونغو الديمقراطية، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي فيها 22 ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل، وبدأت تشاد إنتاج النفط في

---

[1]- حارث قحطان عبد الله، "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل** ، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلد 1 ، العدد 1 ، مارس 2018 ، ص 171-172.

[2]- لبنى بهولي، "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13 ، جوان 2016، ص 190.

جويلية 2003 من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج حوالي 225 ألف برميل عام2006.

- أما منطقة غرب إفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساوتومي، وبرنسيب. ويعد إقليم غرب إفريقيا أكثر مناطق إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى أنها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة. والآن أصبح هذا الإقليم يستأثر بنحو 70 % من إنتاج النفط الإفريقي، ويصل مجموع إنتاجها الحالي إلى نحو 9.5 مليون برميل يومي.

وتأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها 3 ملايين برميل يوميا عام2008 ، كما تبلغ الاحتياطات النفطية 2.35 مليار برميل. وترجع أهمية المنطقة كونها الأسرع نمواً بمعدلات تفوق المناطق المنتجة الأخرى، حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30 % خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ 16% في غيرها من المناطق.

ويكتسب نفط خليج غينيا أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

1- غزارة الإنتاج والاحتياطي في المنطقة بعد إضافة الحقول الجديدة.

2- الاعتبارات الاقتصادية للقرب سواحل المنطقة من السواق العالمية.

3- وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة بما يوفر الحل المثالي للمشاكل الأمنية.

4- الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلاً، تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي . أما في خليج غينيا فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الأفريقية.[1]

- أما منطقة الجنوب الإفريقي؛ فأبرز منتجيها هم: نجولا، جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي. وقد تحولت أنجولا مؤخرا إلى نقطة تصارع من جانب شركات

[1]- حارث قحطان عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 172-173.

النفط العالمية، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط لتصل إلى مليوني برميل يوميا، محتلة المركز الثاني إفريقيا بعد نيجيريا، وتصدر أنجولا 40 % من إنتاجها للولايات المتحدة، لتصبح ثامن مزود لأمريكا بالنفط الخام على مستوى العالم، ويقدر الاحتياطي فيها بـ 25 مليار برميل، أما زامبيا فتنتج 120 ألف برميل يوميا، ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا.[1]

هناك عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي أهمها ما يلي:

- أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفة عملية التكرير، وخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين.

- ارتفاع جودة الخام الإفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.

- تمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30% خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ 16 % في غيرها من المناطق. فعلى سبيل المثال تضاعفت الاحتياطات النفطية في إفريقيا في الفترة من 1985 إلى 2005 وقدرت ب 114,3 مليار برميل تمثل 10% من الاحتياطات العالمية.

- قرب البترول الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.[2]

تتميز القارة الإفريقية في السياق ذاته، بتوفرها على كميات كبيرة من مادة اليورانيوم الأساسية في الصناعات النووية، حيث تنتج القارة أكثر من 18% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم وتشير الدراسات إلى امتلاكها ثلث الاحتياطي العالمي من هذه المادة المهمة.[3]

---

[1]- لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص 191

[2]- المرجع نفسه، ص 192.

[3]- "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا... الدلالات والمآلات"، في:
https://smtcenter.net/wp-content/uploads/2018/01/%D8pdf

بالإضافة إلى ذلك تمتلك إفريقيا 8% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% من ألماس العالم، و20% من الذهب والكوبالت، وبذلك تعد إفريقيا المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد فيها احتياطي هائل، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها: أهمها شمال إفريقيا وغربها، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة.

كما تتميز إفريقيا بضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة فيها، حيث تبلغ 1750 تيرا واط/ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمنها الطاقي من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، فإنها لا تستغل من هذه القدرة الهائلة الكامنة سوى نسبة 5 في المائة، رغم أنها تمثل 12 بالمائة من إمكانات الطاقة الكهرومائية العالمية.

أما بالنسبة للطاقة الشمسية، فتتوفر الظروف الملائمة لإنتاج الكهرباء من هذه الطاقة في العديد من البلدان الإفريقية، نظرا لسطوع الشمس هناك بقوة، بل إن منظمة غرينبيس green peace لحماية البيئة أفادت بأن إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في 2 بالمئة من مساحة الصحراء يكفي لتغطية الحاجة العالمية من الكهرباء.[1]

بناء على كل هذه المعطيات، شكلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية أهمية كبيرة، ذلك أنها تؤمن لها حاجياتها المتعددة والمتنوعة. فإلى جانب الثروة النفطية التي تزخر بها المنطقة نجد الثروة المعدنية أيضا، متمثلة باليورانيوم والذهب والفوسفات، ولعل على رأس تلك المصالح مسألة الوصول إلى اليورانيوم، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم،[2] وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج هذه المادة بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي[3].

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عاشور قشي، "التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التفاعل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 46، 2015، ص 77.

[3]- Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, **Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel** , Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012, p 9,

وتسعى فرنسا من خلال تدخلها في المنطقة إلى حماية مصالحها الاقتصادية المختلفة فيها، حيث كانت فرنسا تستغل هذه الثروات دون أعباء أمنية وعسكرية كبيرة، إلا أنها أصبحت اليوم مجال تنافس مع قادمين جدد أهمهم الصين التي أصبحت ثاني مستغل لليورانيوم في النيجر، وأول مستورد لحديد موريتانيا، إضافة إلى الثروة النفطية، كما تعد المنطقة مهمة جدا بالنسبة للمشاريع الأوروبية المتعلقة بالطاقة الشمسية، كما تمثل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الهادف إلى جلب الغاز النيجيري إلى أوروبا.[1]

اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على المواد الأولية على إفريقيا وخاصة منطقة غرب إفريقيا، بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة وبناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة **"أريفا Areva"**، التي تعتبر من بين الشركات الرائدة في مجال الطاقة خاصة النووية التي تأسست في 2001، وتنتج شركة Areva ثلث إجمالي إنتاجها من اليورانيوم من منطقة أرليت الواقعة شمال النيجر، وكذلك ايمورارين. وتشير الدراسات أن حقول اليورانيوم بالنيجر تمد فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها، لذلك فإن أي تهديد يستهدف الاستقرار الأمني والسياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد للأمن الفرنسي.[2]

كما تحتاج فرنسا أيضًا إلى إفريقيا بوصفها سوقًا لمنتجاتها، استنادًا إلى أنّ الاقتصاد الصيني هو اقتصاد موجه للتصدير ويحتاج إلى أسواق واسعة وكبيرة لتسويق منتجاته المتنوعة.

وتتزايد أهمية أفريقيا للصين إذا علمنا أن عدد سكان القارة الأفريقية وصل إلى مليار نسمة منذ عام 2009، نصفهم من الفئة النشيطة، وأزيَد من ثلثهم ينتمي للطبقة المتوسطة. وقد يبلغ عدد سكان القارة الأفريقية سنة 2050 نحو 2 مليار نسمة، منها 1.1 مليار نسمة تنتمي للطبقة المتوسطة، سيقطن أغلبها في المدن، وبالتالي تصبح مشاريع إمدادها بالماء والطاقة وتشييد شبكة المواصلات وتحديثها مسائل حيوية في أفريقيا، أي أن الموارد الأكثر قيمة لأفريقيا ليست النفط ولا الألماس فقط، بل مستهلكوها الذين تتزايد حاجاتهم للمواد الغذائية والصناعية.

---

[1]- Ibid.

[2]- محمد رجب، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، في: https://alarab.co.uk

وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة، تسارع فرنسا لحماية مصالحها في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة، حيث تشهد المنطقة تنافسا دوليا للاستثمار في قطاع التعدين خاصة بعد زيادة استثمار النفط واليورانيوم والفوسفات، ويمكن أن نذكر الشركة الإيطالية التي اكتشفت النفط واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي عام 2010، وفي مجال النفط فقد منحت حكومة الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري عقود التنقيب لشركات أجنبية مختلفة، وهي شيفرون الأمريكية Chevron، وايكسون موبيل Exxon Mobil، وإيلف الفرنسية ELF.[1]

كما نجد الجزء الشمالي من حوض تاودني Taoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقا نحو مالي يحظى باهتمام عدد من الشركات، وعلى رأسها الشركة الإيطالية إيني ENI، وبالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك اللتين تنقبان في المنطقتين المحددتين من جانب الحكومة المالية، هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي. وتتواجد في موريتانيا والنيجر شركة غاز بروم الروسية، التي وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا، حيث أمضت مع النيجر اتفاقا سنة 2011 يقضي بالبحث واستغلال اليورانيوم.[2]

الفرع الثالث: البعد السياسي والتنافسي

تتمتع قارة إفريقيا بأهمية كبيرة لدى العديد من القوى الدولية على رأسها التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة فرنسا، إضافة إلى القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي" من ناحية، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية والدولية من ناحية ثانية. وبالتالي أصبح إفريقيا مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى، وذلك راجع لخصوصيات هذه المنطقة من النواحي الاستراتيجية، الاقتصادية، السياسية والأمنية.

---

[1]-Mado Ibrahim Kanti, "The french intervention in Mali ", **African perspectives**, Vol.11 issue 38, 2013, p 21

[2]- شمسة بوشنافة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، مداخلة في **ملتقى: التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 28/27 فيفري 2013.

فهذه القوى الكبرى تنظر بنظرة جيو-استراتيجية جديدة إلى المنطقة، وذلك لعوامل مرتبطة بضيق ساحات التنافس نتيجة تعدد القوى وتصاعد قدراتها، ومن تم فإن إفريقيا هي مجال لتقاطع اهتمامات فرنسية تقليدية مع أخرى أمريكية مع قوى يتزايد اهتمامها كالصين، بحيث أن ضيق جغرافيا التنافس تدفع بالقوى نحو ملء كل الأقاليم التي لها قيمة أو التي يرجّح أن تزداد قيمتها، فالوجود الكثيف في الصحراء الكبرى يتيح للدول ربط الصلة مع شمال إفريقيا وعبرها بالبحر الأبيض المتوسط وغربا بالأطلسي، كما يتيح لها الامتداد جنوبا نحو وسط إفريقيا وخليج غينيا، وشرقا نحو القرن الإفريقي.

فليس البعد الاقتصادي فقط من يقف وراء الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية، لكن لفرنسا وضعها التاريخي التقليدي في المنطقة باعتبار دولها مستعمرات فرنسية، ولهذا فهي تسعى إلى إعادة رسم سياستها تجاه هذه المنطقة، خاصة مع ازدياد التوجه الأمريكي والصيني تجاهها. فتراجع نفوذ فرنسا كقوة استعمارية تقليدية في المنطقة، نتيجة انفتاح المجال للتنافس خاصة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، على اهم المناطق الافريقية والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة بالتفصيل وهي منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي.

اعتمدت الصين في تعاملها مع دول المنطقة على مفهوم "القوة الناعمة" وذلك ببناء شراكات اقتصادية استراتيجية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فربطت استراتيجيتها تجاه المنطقة بتقديم المساعدات المالية،[1] وكذا الآليات الأمنية العسكرية المتعددة. كما حاولت بناء قاعدة عسكرية ضخمة من أجل رصد المنطقة بأكملها أطلقت عليها تسمية "الأفريكوم".

ومن أجل أن تحافظ فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية عامة، تهدف فرنسا إلى تحويل الفرنكوفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني – الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية (احياءا لمبادئ ديجول الجيوبوليتيكية)، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية[2]، وذلك من خلال توظيف

[1]- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 265.
[2]- يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 64.

أدواتها الاقتصادية والثقافية المختلفة، وإنشاء شبكات للتعاون لدعم التنمية في الدول الفرنكوفونية.

الفرع الرابع: البعد الأمني والاستراتيجي

إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتعاظمة لفرنسا في القارة الإفريقية نجد القيمة الاستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا بالنسبة لفرنسا، فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة.[1] وهنا نخص بالذكر منطقة الساحل الإفريقي لعدة عوامل: منها وجود اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر)، ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينافاسو والسينغال.[2]

قبل انفجار الأوضاع الأمنية في المنطقة وخاصة بعد أزمة مالي، كان المنظور الأمني الفرنسي تجاه إفريقيا يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دولة المنطقة دون التورط المباشر للقوات الفرنسية، وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البنيات المؤسساتية داخل هذه الدول، انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب[3] سنتطرق إليها لاحقا.

تمثل منطقة الساحل عمقا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية والبحر الأحمر حسب الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا، وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه، كما يمكن أن تصل الحدود البحرية لأوروبا (الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة) عن طريق جنوب المتوسط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تولي فرنسا أهمية بالغة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل وخاصة منها الإرهابية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها وهو الأمر الذي أصبح يرعب فرنسا، وجعل الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العسكري لاحتواء الوضع قبل استفحاله.

نلاحظ إذن أنه قد زادت الضغوط الأمنية والاستراتيجية على فرنسا للمحافظة على بقائها في بعض المواقع كالسينغال وجيبوتي، للمراقبة عبر المحيطين الهندي والأطلسي، وتفرض البيئة المستجدة في المنطقة إعادة انتشار

[1]- عاشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2]- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره.
[3]- المرجع نفسه.

عسكري وأمني عبر الصحراء من خلال تكثيف الحضور في دولتي مالي والنيجر اللتان تعرفان تحولات أمنية سريعة، فسيطرة التنظيمات الإسلامية الأزوادية المسلحة على شمال مالي يهدد بامتداد قوة تلك التنظيمات إلى الحدود الجنوبية للجزائر والشرقية لموريتانيا، كما يهدد بتقوية شوكة التنظيمات الإسلامية المسلحة في شمال وغرب إفريقيا بشكل عام، الأمر الذي يعني مباشرة تهديدا للنفوذ في تلك البلدان.[1]

وقد أكدت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أن فرنسا لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية، وفي هذا الإطار فإن الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لعدة أسباب تم طرحها في" **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لعام 2013".**[2] كما ينبه المراقبون إلى نية فرنسا في تعزيز انتشارها العسكري في الساحل ورغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا (**منطقة فزان**)، وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرنكوفونية.

كخلاصة لهذه الأبعاد، يمكن القول أنها مجتمعة تهدف إلى خدمة تلك الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تحقيق الاستقلالية، العالمية، النشاط... ، في عالم متعدد الأقطاب، وذلك باعتمادها على قدراتها الذاتية، أو بقيادتها للاتحاد الأوروبي وتوجيهه سواء نحو إفريقيا أو العالم ككل، وهذا ما سنعمل على توضيحه في العناصر المتبقية من هذه الدراسة.

ومن أجل تحقيق أهدافها في منطقة الساحل الإفريقي، وللحفاظ على مصالحها المختلفة، اعتمدت فرنسا على مجموعة من الآليات التي تنوعت بين الآلية الاقتصادية والثقافية والأمنية، ووصلت حتى إلى التدخل العسكري مثلما حدث في مالي.

المطلب الثاني: آليات السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا

قامت الرؤية الفرنسية لتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية والجيوستراتيجية في المنطقة على مجموعة من الآليات التي شكلت السياسة

[1]- محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016، ص151.
[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الأمنية الفرنسية في إفريقيا بصفة عامة، وعملت سياسة فرنسا الأمنية على المزاوجة بين دعم القدرات الأمنية والاستخباراتية لدول المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تقديم مساعدات لوجستية مباشرة للهجمات التي تشنها تلك الدول ضد التنظيمات الإرهابية وصولا إلى التدخل العسكري إذا لزم الأمر، مثلما حدث في العملية العسكرية المشتركة بين القوات الفرنسية والقوات الموريتانية عام 2010 لإطلاق سراح الفرنسي ميشال جير مايو.

اعتمدت فرنسا في تنفيذ سياستها تجاه إفريقيا على ثلاث آليات أساسية هي: الآلية العسكرية، الآلية الاقتصادية والآلية الثقافية.

الفرع الأول: الآلية الاقتصادية

سعت فرنسا على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة الإفريقية، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية فيها، ، فمازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية. خاصة بينها وبين غالبية دول غرب ووسط وشمال القارة، حيث تبذل فرنسا محاولات دءوبة لاستمرار هذه العلاقات وضمان بقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا، في بعض الدول الفرنكوفونية، المستورد الأول لمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة،[1] كما سنوضح ذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلي الانحصار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام علي مدى السنوات الأخيرة.

رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وضمت دول غرب ووسط إفريقيا، أهمها: "**المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**" و"**الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى**".[2] وتظهر أهمية هذه المنظمات بالنسبة لفرنسا من حيث أن هذه المنظمات تشترك مع فرنسا في تحمل المسؤولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا على تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول.

بعد نيل معظم الدول الإفريقية استقلالها صدر مرسوم إنشاء تشريعات العملة المشتركة للحفاظ على منطقة الفرنك بعد استقلال الدول الإفريقية،

[1]- "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء"، في :
http://www.qiraatafrican.com/home/new

[2]- يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 62.

فقامت فرنسا بتوقيع اتفاقيات ثنائية التعاون النقدي مع مستعمراتها السابقة، وتشمل منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين:[1]

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA):* الذي أنشأ في 10 جانفي 1994 بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في داكار (السينغال).
- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC):** التي تأسست في 16 مارس 1994 في نجمينا (التشاد)، ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1999، وقد أنشأت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن فرنسا منحت لمنطقة الفرنك الإفريقي ميزة استراتيجية عن غيرها من الدول الإفريقية، تتمثل في الحرية الكاملة في التحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ثم إلى عملات عالمية أخرى. إضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلى فرنسا، وخلق الأسواق التجارية في القارة وزيادة عملية التبادل التجاري، وهناك من يرى عكس ذلك، ويجد أن هذه السياسة مكنت فرنسا من السيطرة على النظام النقدي لمستعمراتها السابقة وخلق حالة اللاستقرار في منطقة الفرنك الإفريقي.

أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بين فرنسا وإفريقيا، لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع إفريقيا شبكة مواصلات واسعة تربط بين الجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، وبين هذه الجزاء وفرنسا وتنقسم هذه الشبكة إلي خطين رئيسيين: خط طيران يربط بين الشرق والجنوب، وخط طيران يربط بين الشمال والغرب، ويتفرع هذان الخطان إلي خطوط فرعية عديدة تربط بين الغالبية العظمي لدول القارة، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية الأساسية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.[2]

دفاعا عن المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة، صرح وزير الخارجية الفرنسي السابق " لوران فابيوس" في 14 كانون الثاني 2013 لتبرير الهجوم الفرنسي على شمال مالي بقوله: " لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة"، وغلّف

[1]- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 263.

* تضم كل من: بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السينغال، توغو، غينيا بيساو.

** تضم كل من : الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد.

[2]- "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سبق ذكره.

الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" حقيقة الأهداف الخفية بغطاء الحرب على الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية، وقد قال في قمة "فرنسا- أفريقيا للسلام والأمن" بباريس (2013): "لقد دقت ساعة أفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية ألا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل".[1]

الفرع الثاني: الآلية الثقافية

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية عبر السنوات والعقود وذلك بإيمانها بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي. حيث استقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع على عاتقها مهمة نشر هذه القيم في العالم، فالملفت للنظر على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة، هو استمرار لخطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في انجاز مهمة، تعتقد بأنها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الحضاري الخاص في العالم كله، هذه المهمة التي جعلت من فرنسا قوة عالمية ذات بعد إنساني بدون منازع.

ارتسمت منطلقات ومعالم الاهتمام الثقافي الفرنسي بالقارة الإفريقية، من خلال الاستثمار في أدوات القوة الناعمة والحاجة إلى الدبلوماسية العامة، للسيطرة على المدارك العقلية عبر الوسائل الإعلامية والمبادلات الثقافية، وحتى المناهج التعليمية تحت ذرائع الإصلاح الثقافي والسياسي. وذلك نظرا لأهمية وحيوية البعد الثقافي في التوجيه السياسي، لأنه يعمل في الخفاء، ويسعى إلى محاولة تغيير الأفكار والاتجاهات والمدارك الذهنية، ومن ثم تأمين المصالح الفرنسية بشكل دائم وضمان تدفق الموارد الإفريقية إليها، مع تفادي الخسائر التي كثيرا ما تنجم عن أسلوب الغزو العسكري المباشر، وهذا ما يمكن وصفه بـ "سياسة إخماد المدافع واستمرار المنافع".

بالرغم من أن الدول الإفريقية قد نالت استقلالها السياسي عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن المتأمل في المشهد الثقافي والسياسي والاقتصادي والحضاري بشكل عام، يدرك أن الحركات الاستقلالية لم تحقق أهدافها الكبرى والمركزية، خصوصا إذا علمنا أن اللغة الفرنسية مازالت سيدة الموقف فيها،

[1]- حمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره.

وأن كبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية، وعدد مشاهدي القنوات الفرنسية من خلال الهوائي المقعر من سكان إفريقيا كبير جدا، حسب ما تذهب إليه دراسة فرنسية والتي أوصت بوضع خطة ميدانية لربط سكان مستعمراتها الإفريقية سابقا بوسائل الإعلام المرئية منها على وجه الخصوص.[1]

لذلك تقوم فرنسا منذ منتصف القرن الماضي باستثمار أموال طائلة وكبيرة في الإعلام الموجه، وهذا لتغذية المنظومة الثقافية الإفريقية بالبرامج الإذاعية التلفزيونية الإعلامية المسرحية والموسيقية الفرنسية، لتطعيم الحس الثقافي الفرنسي عند سكان المنطقة، بصفة تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخبة السياسية الحاكمة، مما سوف يدعم بالضرورة خطوط نجاح المشروع الثقافي الفرنسي، والذي لا يفصل حتما بين كسر اللغة الوطنية والتحطيم النفسي للأفارقة اتجاه حضارتهم.[2]

تعتمد الحكومة الفرنسية في ذلك على مجموعة من الوسائل الإعلامية الموجهة إلى المجتمعات الإفريقية، ولعل أبرزها الإذاعة الفرنسية الدولية، وإذاعة مونتي كارلو الدولية، وكذلك المجلة الناطقة بالفرنسية المشهورة «جون أفريك»، بالإضافة إلى وكالة الأنباء الفرنسية المتواجدة في كل شبر بأفريقيا تقريبًا.[3]

تولي الحكومة الفرنسية اهتماماً بالغ الأهمية بالمجال الفرانكفوني والاستمرار في السيطرة على التشكيل اللغوي والثقافي في مستعمراتها القديمة، حيث قامت في عام 2006 بدعم باقتها التلفزيونية بفرانس 24، المشروع الذي أطلقه جاك شيراك في ولايته الثانية، أسال الكثير من الحبر بسبب الإطالة والميزانية الضخمة المخصصة له من قبل وزارة الخارجية الفرنسية، إضافة إلى قناة TV5 Monde والتي تشاهدها أكثر من 220 مليون أسرة في 24 ساعة.[4]

كما اهتمت جرائد كبرى وعريقة مثل لوموند ولوفيغارو، وأطلقت كل منهما نسخاً موجهة إلى أفريقيا، وقامت بتوجيه مجموعة من الصحافيين

---

[1]- يحيا أبو زكريا ، "الغارة الفرانكوفونية على المغرب العربي"، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456

[2]- سالم برقوق، "الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، ماي 2008، ص 03.

[3]– ابراهيم الهواري، " كيف تؤثر فرنسا في إفريقيا عبر وسائل الإعلام "، في:
www.sasapost.com/french_media_in_africa

[4]-« Les domaines d'action de la diplomatie culturelle », en: diplomatie-culturelle/les-domaines-d-action-de-la-diplomatie-culturelle/

للاهتمام بالقارة ودعم خبرتهم في التحقيق على هذا النحو، كما أطلقت «كنال بلاس» المعروفة بأنها قناة متخصصة في الشأن الأفريقي تحت مسمّى «A+».

كما تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر، أهمها: المؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية المنتشرة بكثرة في معظم البلدان الإفريقية بالإضافة إلى القمم الفرنكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو إحدى العواصم الإفريقية.

لقد حاولت فرنسا غرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات، وتضطلع الفرنكوفونية بنشاطاتها لتحقيق الأهداف المشتركة للشعوب الناطقة بالفرنسية.

تم تأسيس المنظمة الدولية الفرنكوفونية في مارس 1970، وكان الهدف من إنشائها هو احترام التنوع الثقافي واللغوي، وزيادة التعاون الفني والتبادل الثقافي وتعزيز اللغة الفرنسية والسلام والتنمية المستدامة في المستعمرات الفرنسية السابقة، خاصة الغرب الإفريقي[1].

تعتبر فرنسا ممول أساسي للمنظمة بنسبة 40% من اجمالي الميزانية، وممول لكافة المبادرات الجامعية والبحوث العلمية، ولم يبقى دور المنظمة الفرنكوفونية محصورا في الجانب الثقافي فقط، بل تعداه إلى الدفاع عن قيم الديمقراطية، كما لعبت المنظمة دور الوسيط السياسي في حل بعض الأزمات الإفريقية. وفي واقع الأمر، تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الأنجلوفونية.

كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم[2].

تعتبر الفرنكوفونية حركة فكرية قديمة تحولت إلى منظمة دولية حديثة النشأة، تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم، وخاصة

[1]- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج. مرجع سبق ذكره. ص 261.
[2]- يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الدول التي كانت مستعمرة فرنسيا ثم انسحبت منها، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي والثقافي الفرنسي ومدافعة التيارات الأخرى. غير أنها لم تقف عند هذا الحد فقد أضيف إلى البعد الثقافي للفرنكوفونية أبعادا سياسية واقتصادية، وقد تكرست هذه التوجهات بشكل أكبر تحت تأثير المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية، فبالرغم من كون جذورها التاريخية تتصل بالسياسة الاستعمارية لفرنسا، إذ انطلقت في مرحلتها ما بعد الاستعمار الفرنسي تحت غطاء الترويج للغة والثقافة الفرنسيتين في محاولة لبسط النفوذ الثقافي والفكري، في حين حملت أبعادا اقتصادية وسياسية في المرحلة المعاصرة، وذلك تحت ضغط المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية.

هذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق ميتران بقوله:" **إن الفرنكوفونية ليست هي اللغة الفرنسية وحسب، إذا لم نصل إلى قناعة بأن الانتماء إلى العالم الفرنكوفوني ينبغي أن يكون سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ سنوات عدة**".[1] وفي هذا الإطار عبر الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، في إطار القمة الفرنكوفونية المنعقدة في هانوي الفيتنام سنة 1997، قائلا: "**سيكون للمساحات اللغوية دورها الفاعل في اللغة السياسية للقرن الوافد... فلنتحل بالجرأة للاعتراف بأن الفرنكوفونية هي مشروع سياسي بالتأكيد، وأن هذه المسألة تتطلب صبرا طويلا لجهة مسيرتها**".[2]

ومن بين أهم الدوافع التي دعت فرنسا إلى دعم تفعيل مشروع المنظمة الفرنكوفونية ما يلي:

أ- دوافع ثقافية لغوية:

تعتبر الدوافع الثقافية في مقدمة الأسباب التي حملت فرنسا على تبني الفرنكوفونية وتفعيل دورها عالميا، ذلك أن فرنسا سعت عن طريق الفرنكوفونية إلى تعزيز موقع اللغة الفرنسية وتدعيم مكانتها عالميا مما يسمح لها بتوسع ثقافي، لأن التوسع الثقافي هو قبل كل شيء توسع لغوي، فاللغة وحدها تعطي للتأثير الثقافي كل الفعالية، للوصول إلى روح أي بلد أجنبي وإلى تراثه الأدبي والروحي، وبالتالي تعد اللغة الفرنسية من بين أبرز أدوات الفرنكوفونية لأنها بمثابة سلاحها الرئيس للولوج بين المجتمعات المختلفة.

---

[1]- وليد الزيدي، **السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص60.

[2]- شفيق الحوت، "دور اللغات في رسم النظام الدولي الجديد"، في:
http://shafiqalhout.info/seventeen/?p=607

ب- دوافع سياسية دبلوماسية:

من بين أهم الأهداف التي تصبو فرنسا إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية، هو سعيها لاستعادة مجدها، والمكانة التي تتبوؤها بين الدول الكبرى، خاصة في إطار مجابهتها للنزعة الأحادية الأمريكية وطرحها لفكرة التعددية على مستوى دولي، لذلك فإن فرنسا تهدف في المجال السياسي والدبلوماسي من خلال الفرنكوفونية، إلى تأسيس علاقات أكثر متانة مع الدول المنضوية تحت منظمتها من أجل الحصول على أكبر قدر من الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة مما يوفر لها إمكانية الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كعضو دائم، ذلك أن دول المنظمة الفرنكوفونية يقارب عددها ثلث أعضاء الأمم المتحدة وهي بمثابة كتلة هامة في التصويت.[1]

وأحسن مثال على تعبئة الدول الفرنكوفونية وخاصة الإفريقية خدمة للمصالح الفرنسية، يظهر من خلال استخدامها لرفض اعتماد اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات الثقافية في إطار منظمة التجارة العالمية، في حين نجحت في اعتماد اتفاقية حول حماية التنوع الثقافي من طرف اليونسكو سنة 2005.

ج- الدوافع الاقتصادية:

دفعت المصالح الاقتصادية لفرنسا منذ أمد بعيد وبخاصة في أعقاب مرحلة تصفية الاستعمار، بالتوجه نحو مستعمراتها السابقة ولاسيما في قارة إفريقيا، إذ برزت فرنسا بصفة خاصة في مقدمة القوى الكبرى من حيث اهتمامات السياسة الخارجية واتجاهات المصالح والعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تركزت المصالح الاقتصادية في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، من أجل البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، والبحث عن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، وتأسيسا على هذه السياسة اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة الإفريقية، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة.[2]

كما تعتبر الفرنكوفونية وسيلة لتقوية المركز الفرنسي في المفاوضات التجارية، لدعم إمكانية فرض قواعدها على التجارة الدولية بما يخدم مصالحها.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدد ثقافي ـلغوي**، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص40.

[2]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

وقد تحركت الإستراتيجية الفرنكوفونية تجاه المجتمعات والدول المستقلة سياسيا عن فرنسا، المرتبطة اقتصاديا وثقافيا بها، على جبهتين: [1]

- على جبهة رسمية من خلال ربط هذه الدول بأطر سياسية تشرف عليها فرنسا، وتتيح لها توجيه السياسات العليا لهذه الدول، سواء في المجال الداخلي أو في المجالين الإقليمي والدولي، على النحو الذي يصب بنتائجه في تنمية نفوذ فرنسا الثقافي والاقتصادي فيها، ويعزز مركزها في الساحة الدولية.
- وعلى جبهة شعبية من خلال تكثيف نشاط المؤسسات الثقافية الفرنكوفونية في هذه المجتمعات، وخلق روابط ومؤتمرات ثقافية جامعة للبلدان الفرنكوفونية.

الفرع الثالث: الآلية العسكرية

لم تقتصر السياسة الإفريقية لفرنسا لتأكيد وجودها واستمرارها في البلدان الإفريقية وخاصة منها غرب إفريقيا، على الآلية الاقتصادية والثقافية وحسب، وإنما اشتملت على عنصر هام، تمثل في الجانب العسكري الذي يقوم على ثلاث ركائز وهي: القواعد العسكرية الدائمة، التعاون العسكري والتدخلات العسكرية في حال حدوث حراك اجتماعي وانفجار نزاعات داخلية.

وبالنسبة للقواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، فقد تقلصت من 100 قاعدة في عام 1960 إلى 6 قواعد ثابتة، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية، أبرزهم 3 قواعد في غرب أفريقيا في داكار "السنغال" وأخرى في الجابون والثالثة في أبيدجان عاصمة ساحل العاج، فضلا عن القاعدة العسكرية الموجودة في جيبوتي، وفي بانجي في أفريقيا الوسطى، ونجامينا عاصمة تشاد، بينما تتواجد بأحجام مختلفة في دول أفريقية أخرى مثل بوركينافاسو النيجر ومالي وموريتانيا.[2]

وقعت السلطات الفرنسية في إطار التعاون العسكري فقد نحو 20 اتفاقية مع الدول الإفريقية تضمنت الآتي:[3]

- اتفاقيات التعاون والمساعدة العسكرية التقنية (AMT): خاصة بتعليم وتدريب القوات الوطنية للدول الإفريقية.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- حمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره.

[3]- Valentin Germain, " 50 ans d'OPEX en Afrique (1964 – 2014) ", **Cahier Du Retex**, Paris: CDEF, Septembre 2015, pp 19 - 20

- اتفاقيات الدفاع: والتي تشكل الأساس القانوني للتدخلات الفرنسية وقد وقعت فرنسا بين عامي 1960 و1991 اتفاقيات للمساعدة التقنية مع 23 دولة، وفيما يتعلق باتفاقيات الدفاع، فقد ظلت 8 دول إفريقية مرتبطة بها مع فرنسا إلى غاية سنة 1970، وقد تغيرت هذه الاتفاقيات فيما بعد من "اتفاقيات دفاع" إلى "اتفاقيات شراكة دفاعية" منذ ماي 2009.[1]

قامت فرنسا في ظل التطورات الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، بتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوات للتدخل السريع، تم إنشاؤها سنة 1993 وتهيئتها لتكون على درجة استعداد مناسبة تمكنها من الانتشار عند الأزمات الطارئة.

تقوم فرنسا بتحقيق أهدافها في القارة بالاعتماد على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية الست وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا في الداخل الفرنسي لتكون مستعدة أن تتدخل في وقت قصير لأية مهمة في أنحاء القارة الأفريقية، فضلا عن اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك.

لقد تدخلت القوات الفرنسية في العديد من دول القارة الإفريقية، وتم ذلك بحجج حماية رعايا فرنسا في هذه المناطق أو محاربة الجماعات الانفصالية والمتمردين ضد الحكومات المركزية في هذه البلدان، وهماك أمثلة عديدة على هذه تدخلات فرنسا في القارة، منها تدخلها في ليبيا تحت مظلة الديمقراطية وإنقاذ الشعب الليبي من قوات القذافي عام 2011، وفي دولة مالي للقضاء على المتمردين من القاعدة والطوارق الذين استولوا على شمال مالي، بحجة تهديد الأمن الوطني لمالي، ونفس الأمر بالنسبة لأفريقيا الوسطى التي قامت فرنسا بالتدخل العسكري في بانجي بحجة التصدي للجماعات العنيفة ومنع حدوث حرب أهلية وإبادة عرقية، وكانت فرنسا تتدخل عسكريا بشكل متكرر في بعض الدول الأفريقية مثل السنغال 1964 وأفريقيا الوسطى 1967، 1970، 1990، 1997، 2014، وتوجو 1986، وجزر القمر 1989، وأخيرا مالي 2013.[2]

بسبب الإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغير الظروف الدولية قامت فرنسا بمراجعة سياستها العسكرية، وأصبحت تركز أكثر على دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا، وهو ما يجسده برنامج RECAMP، الذي شكل منعطفا جديدا في مسار التعاون العسكري الفرنسي – الإفريقي.

---

[1]- Ibid

[2]- حمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره.

تعود نشأة "**برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام RECAMP**" مع انتهاء "عملية تركواز"، وبالتحديد، أطلقته فرنسا عام 1997، وانظمت إليه العديد من الدول الأوروبية بهدف تدريب ودعم البلدان الإفريقية حتى تكون قادرة على تولي مسؤولية الأمن في القارة،[1] ويقدر اجمالي ميزانية هذا البرنامج بـ:180 مليون فرنك فرنسي، أي ما يمثل 20% من مجموع ميزانية التعاون العسكري الفرنسي – الإفريقي، وقد نظم هذا البرنامج العديد من المناورات العسكرية مع عدد من الدول الإفريقية، مثل السينغال عام 1998، بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.[2]

منذ تولي **ساركوزي** الحكم، وتحديدا بدءا من عام 2008، اتسمت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا بإعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها الأفارقة، وواصلت فرنسا تدخلها العسكري في إفريقيا عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، حيث صرح **ساركوزي** عن استعداد بلاده للتدخل في الأزمة التي تشهدها تشاد، دعما لحكومة ادريس ديبي، وقد تمكنت القوات العسكرية الفرنسية من قصف مواقع حركة المتمردين، وهو ما اعتبر في أوساط الشركاء الأوروبيين وخاصة ألمانيا استغلالا للاتحاد الأوروبي لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة ومشروع فرنسا – إفريقيا،[3] ولهذا نجد ان فرنسا لم تلق حماسا من بعض شركائها الأوروبيين في البداية.

كما أن إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية مازالت تكتنفه عقبات وعراقيل منها الخلاف بين البلدان الأوروبية حول تحديد الأولويات الجغرافية، ففي مقابل توجه فرنسا نحو الجنوب هناك توجه ألماني نحو الشرق، ومع ذلك فقد نجحت فرنسا في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي اقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال الأمن وإدارة الأزمات، وقد أضحى الاتحاد الأوروبي مؤخرا معنيا بتطورات الوضع في مالي. خاصة وان عامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب الأوروبي يحتم على دول

---

[1]- طارق عبد الله ثابت الحروي، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق"، من المنتدى الدولي حول: "التهديدات الأمنية ومواطن الضعف في إفريقيا"، مراكش: الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية والمركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2010.

[2]– عاشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3]– Aline Leboeuf, Hélène Quénot-Suarez, " La Politique Africaine de la France sous Fancois Holland **", Les etudes Ifri,** Paris: IFRI, 2014, pp 8-9

الاتحاد التواجد ومراقبة الوضع، لأن ذلك سيكون أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا والتي تهدد استقرار أوروبا، وعلى رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط.[1]

فالاتحاد الأوروبي الذي ظل يتعامل مع هذه المنطقة عن طريق **اتفاقيات كوتونو**، أو في إطار سياساته المتوسطية مع بلدان شمال إفريقيا، أصبح منذ عام 2008 يبدي انشغاله الرسمي بالمشكلات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي، وكان نتيجة ذلك قرار إستراتيجية "الأمن والتنمية في الساحل" عام 2011، والتي سنتطرق إليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ولإبراز أهداف وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا، ارتأينا التركيز على كل من منطقة المغرب العربي، ومنطقة الساحل الإفريقي على أساس أهميتهما البالغة بالنسبة لفرنسا، وهو الأمر الذي يظهر من خلال نشاطها المكثف في هاتين المنطقتين، والذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[1]- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره.

بعدما تعرفنا على أهم أسس وركائز السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة في الفصل الأول، فإننا سنتناول في الفصل الثاني دراسة وتطور السياسة الفرنسية في إفريقيا وصولا إلى أبعادها والياتها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى علاقات وسياسات فرنسا مع أهم المناطق في القارة الإفريقية بالنسبة إليها، وهي منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، اللتان تحتلان مكانة كبيرة في التصور الاستراتيجي الفرنسي على المدى المتوسط والبعيد كما سنوضح ذلك من خلال محتوى هذا الفصل.

حيث تعتبر المنطقتين من أهم الفضاءات الجغرافية الإفريقية التي أصبحت تعرف مؤخرا اهتماما دوليا كبيرا، خاصة مع اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في المنطقة، إضافة إلى أنها تعرف مشكلات أمنية متنوعة ومتعددة تجذب اهتمام القوى الكبرى باعتبارها مهددا للأمن الإقليمي والدولي من جهة، ومن جهة أخرى لأن استمرارها هو بمثابة المهدد الحقيقي للمصالح الحيوية في هذه الأخيرة، أو في المناطق المتاخمة لها ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة بالنسبة لدولة كفرنسا، خاصة منطقة خليج غينيا وغرب إفريقيا عموما، الذي يحتوي على أكبر الاحتياطات النفطية الإفريقية.

وإن كان المنطلق الأمني هو الموجه الرئيسي لاهتمامها بالمنطقتين خاصة الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تمت أمننة هذا الإقليم وجعله جزءا مما يسمى بـ: "الحرب العالمية على الإرهاب". فإننا سنحاول البحث في المنطلقات الأخرى الكامنة وراء الاهتمام الفرنسي الكبير بهذا الفضاء الجغرافي من القارة الإفريقية بالتحديد.

المبحث الأول: خصوصية المغرب العربي في السياسة الإفريقية الفرنسية

إن منطقة المغرب العربي، تحتل مكانة مميزة في السياسة الإفريقية الفرنسية، يمكن القول أنها تختلف في استراتيجياتها عن سياسة فرنسا مع باقي الدول الإفريقية فثمة أسباب تاريخية، حضارية مشتركة وجيواستراتيجية تدفع لهاته السياسة.

تشكّل المنطقة إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام حكومة فرنسية أيًا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها. ويعتبر هذا الإدراك استمرار لسياسة ثابتة وضعها ديجول، الذي أرسى تقليداً لا يزال سارياً يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية - بمعاونة مستشارين في قصر الإليزيه - على ملف الشؤون المغاربية، ويصنف هذا الملف على أنه "بالغ السرية". خاصة عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها

في المنطقة، بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات، والتي تعبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي ومؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم، وذلك استجابة لما شهده عالم ما بعد الحرب الباردة من تحولات في بنية النظام الدولي بما حملته من تغيرات على مختلف المستويات، ومنذ ذلك الوقت عرفت العلاقات الدولية موجة من التحولات مست العديد من المستويات التي شملت كل من المفاهيم، الفواعل، وحتى أشكال التفاعلات وطبيعتها.

تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

- توصف المنطقة بشمال إفريقيا ، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي الإسلامي.[1]

- يطلق على المنطقة أيضا إسم أرض البرابرة، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري.

- لكن مع استقلال كل من تونس، المغرب، والجزائر، أخذ المصطلح العربي "المغرب" مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي، للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى الذي يمتد من مصر إلى العراق، وتنتهي حدوده عند إيران وتركيا.

لكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت، أن المغرب العربي يؤلف وحدة استراتيجية متميزة ويتكون من خمسة بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا. وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب

[1]- أحميدة أمحمد السنوسي ، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1999، ص 23-24 .

الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك.

أما بالنسبة لدراستنا فإننا سوف نركز على الدول الثلاث الأولى: الجزائر، تونس، المغرب، نظرا لاعتبارها مركز أو نواة منطقة المغرب، بالإضافة إلى خصوصية علاقاتها مع فرنسا.

المطلب الأول: المغرب العربي في التصور الاستراتيجي الفرنسي

لقد تحولت الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة المغاربية من المواجهة العسكرية إبان فترة الاستعمار إلى مرحلة التعاون والتعايش والتواصل الحضاري في فترة ما بعد الاستعمار، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة أين تحول شكل العلاقة إلى علاقات تبدو للوهلة الأولى ترتكز على مبادئ التعاون، تحت عدة مسميات شراكة، تعاون، تكامل...الخ، الأمر الذي يوضح مدى خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا، وهذا ما يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية.

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، السياسية...الخ، ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف لها عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون غيرهم، أهمها عامل القرب الجغرافي. وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة ، بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي– الجزائر، تونس، المغرب – طيلة أكثر من قرن، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي، أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب أو تفادي "المخاطر".[1]

إن المحددات التي تتحكم في السياسة الفرنسية في المنطقة لم تتغير ولن تتغير، فالمصالح الفرنسية في هاته المنطقة خصوصا تعرف استمرارية، وهو ما يفسره كل مرة زيارة الرؤساء الفرنسيين منذ ديغول ميتران، شيراك، ساركوزي، هولاند وماكرون حاليا. فهاته الزيارات تدور كلها حول نفس القضايا، على الرغم من بروز مؤشرات على اندراج مواضيع أخرى من تارة لأخرى على أجندة هؤلاء الرؤساء، فتبقى بصفة عامة السياسة الفرنسية المغاربية

[1]-Jean-François Troin et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) mondialisation et construction des territoires,** paris : Armand Colin, 2006, p05.

تندرج في إطار ما يعرف بـ"الحوار السياسي المنتظم"،[1] فستظل فرنسا حبيسة بعض المحددات في صلتها بالدول المغاربة، وهي محددات مرتبطة عموما بمصالح فرنسا لا بمصالح المستعمرات السابقة، التي تهدف دائما بأن تظل "متخلفة وفقيرة ومستقرة في الوقت ذاته"، وتتمثل هذه المحددات في ما يلي:

الفرع الأول: المحدد الجيوبوليتيكي

يعد المغرب العربي منطقة متصلة المفاصل متجانسة الخصائص والموارد بمساحة تقدر بـ: 6.048141 كلم مربع،* تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا.[2] ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتجية موسعة ومترابطة: بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا (خاصة منطقة الساحل الإفريقي)، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم -07- توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي

Source: http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات : إفريقيا، أوروبا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية استراتيجية بالغة الأهمية في ظل المفاهيم

[1]- أمين البار و منير بسكري ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط1، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2014 ، ص 31.

* هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وكذلك أراضي الصحراء الغربية.

[2]- أحميدة أمحمد السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الإستراتيجية الجديدة الموسعة ، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات ، المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية.

فالتحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط ، يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي.[1]

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط – ، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية – 1200 كلم– في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركته الملاحية، والمغرب حارسا على مضيق جبل طارق، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي "مجال النظر الاستراتيجي" للسواحل الليبية – 1900 كلم – جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط.[2]

كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني فرنسا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.

إن هذه الخصائص الاستراتيجية للموقع الجغرافي، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة، حزاما متوسطيا هاما.

يدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي، الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا، العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي.

إن هذا الموقع المتميز للمنطقة جعل من حضور الدول الكبرى ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة.

---

[1] - jean François coustilliére, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999, p 06.

[2] - Hatem ben Salem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national , N 07 , juillet 1989, p 06.

تعتبر فرنسا من بين أهم القوى الدولية، التي تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة، نتيجة عوامل عدة ، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و160 كلم عن تونس، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن.

لذلك يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الاستراتيجية "مارك بونيفوس *Marc Bonnefous*" على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله: **"المغرب العربي ؟ إنه جار لقد قلت كل شيء."**[1]

إذاً تعتبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع شرق–غرب، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي، الذي تخوضه فرنسا مع المنافسة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص. كما تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي، حيث المصالح التقليدية لها الموروثة من العهد الاستعماري، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية: "نقل القوات، التزويد بالوقود..."، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى.

انطلاقا من هذه المعطيات، من يسيطر على المغرب العربي، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، حيث يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ يمثل نحو نحو 95% من عائدات البلاد من التصدير. وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات، والمرتبة التاسعة في

[1] - marc Bonnefous," réflexions sur une politique arabe", **défense nationale**, paris: le comité d'études de défense national, N09, septembre 1998, p44.

تصديرها عالميا. وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز،[1] وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز، والخريطة التالية توضح طرق نقل الغاز إلى فرنسا وأوروبا من الجزائر وباقي مناطق العالم الأخرى:

خريطة رقم 08 توضح طرق نقل الغاز والبترول من الجزائر إلى أوروبا

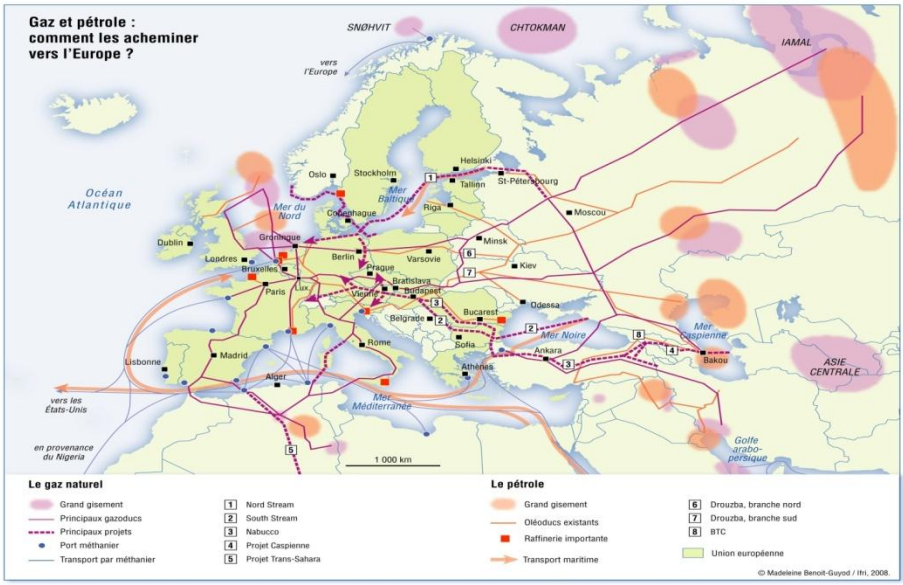

المصدر: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebeco1994

إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل.

أما المغرب الأقصى، فيعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، كما يمتلك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي، بالإضافة لاعتماده على الزراعة، مثل الحوامض والبطاطس، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكه لثروة سمكية معتبرة، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة.[2]

أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة بالإضافة إلى الفلاحة حيث تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم، بعد اسبانيا

[1]- laure borgomano-loup et autres , **le Maghreb stratégique première partie** , Italie : NATO défense collège, 2005 . p 21.

[2] - محمد الجابري ، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000 ، ص 226.

وايطاليا. بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

كما يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط إذ يبلغ احتياطيه ستة وأربعين مليار برميل، كما أن احتياطي طرابلس من الذهب يقدر بأكثر من مئة وأربعين طنا، أما عن موريتانيا فتعتبر ثاني أغنى شواطئ العالم بالأسماك بعد اليابان، إضافة إلى امتلاكها إحتياطي معتبر من البترول، الحديد، الفوسفات، الذهب.

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها:

خريطة رقم -09- أهم الموارد الاقتصادية في منطقة المغرب العربي

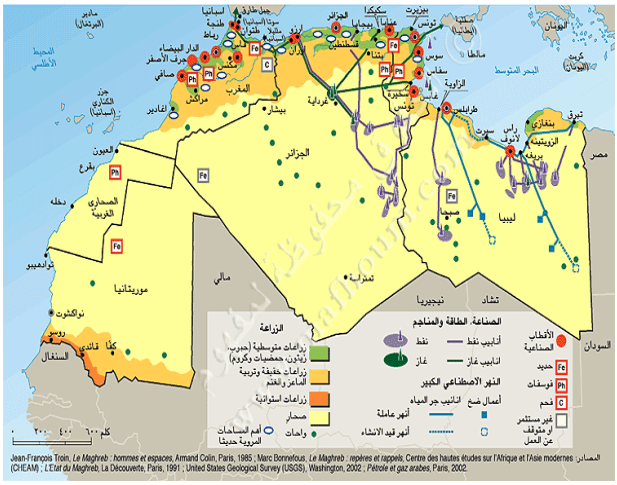

Source : http://histgeo-college.blogspot.com/2010/12/blog-post_2300.html

إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا ، نظرا لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مائة مليون نسمة. لذلك يعتبر البعد الاقتصادي بعدا مهما جدا في رسم وتحديد السياسة المغاربية لفرنسا، فبعد مرحلة الاستعمار قننت فرنسا علاقاتها الاستغلالية مع بلدان المغرب العربي، في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية المتبادلة، والتي تبلورت

[1]- المرجع نفسه، ص 125 .

أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة . ففرنسا تمتلك اليوم شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية مع هذه البلدان.

الفرع الثالث: المحدد الأمني

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات، إبتداءا من العقد الأخير من القرن العشرين، والذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، لم تكن معروفة بالحد التي هي عليها اليوم : الهجرة السرية ، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، المشاكل البيئية، الإرهاب...، وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها. فقد شهدت الدراسات الأمنية الانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى طابع مجتمعي بشري.[1]

ترجع أولى المحاولات التنظيرية في مسألة تحول مفهوم الأمن إلى الباحث البريطاني باري بوزان Barry buzan حيث أكد في كتاب له بعنوان " people state and fear" سنة 1983، أكد أن:

" الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده (أي أمن الدولة فقط)، ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات عديدة، هذه القطاعات هي: العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي".[2]

فالأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر. ويعني الأمن السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. والأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .أما الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات

[1]- دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، في: كتاب جماعي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 63.

[2] - Philippe marchesin, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999, p31.

والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. وأخيرا الأمن البيئي والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. وطبعا لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية، أو بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.[1]

نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن، مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، لا يمكن أن نختزله في متغير واحد، أو وحدة تحليل واحدة، أو مستوى واحد، خاصة في عصر العولمة، فهو يأخذ أشكال متعددة. وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن بأنه: "حماية الفرد والجماعة الإنسانية من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، والتي قد تمس قيم الإنسان الأساسية وتعيقه نحو التقدم والازدهار".

فمع نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الكتلتين، بدا واضحا أن العدو الشيوعي قد زال، وبالتالي تم القضاء على مصادر الخطر والتهديد، غير أن المرحلة اللاحقة سمحت بظهور تهديدات أو قضايا أمنية تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، وكذلك تمتاز بفكرة التزامن والتواتر المتواصل مما يجعل التنبؤ بحدوثها وتطورها ونوعيتها أمرا صعبا ويتطلب إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها.

ولعل أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن ما يلي:

- تعدد الفواعل الدولية، مع تراجع دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بظهور فواعل أخرى فوق قومية كالمنظمات الدولية...، وفواعل تحت قومية كالجماعات العرقية بالإضافة إلى فواعل غير مرئية مثل الإرهاب الدولي.

- صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث أصبح هناك ما يمكن تسميته عولمة أمنية وسياسية واقتصادية وكذلك ثقافية.

- التداخل بين العديد من القضايا، بحيث أصبح من الصعب التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص16.

- ظهور مواضيع أخرى تشغل الأجندة الدولية، مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

- إعادة النظر في مفهوم القوة وبالتالي في كيفية وإمكانية استعمالها، فامتلاك واستخدام القوة لم يعد عسكري فقط، وإنما اقتصادي، ثقافي...الخ.[1]

وتعتبر فرنسا بصفتها فاعلا في السياسة العالمية ، من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبها الأمني ، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويتها وآليات عملها المستقبلي ، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال ، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية "الاوروومتوسطية".

وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيرا بين طرفيها، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل: الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية، انتشار المخدرات ...الخ، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية – خاصة فرنسا – وتهدد استقرار المنطقة ككل.[2]

هذا الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على تنميط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيواستراتيجية.

---

[1]- مصطفى بخوش،" التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008 ، ص 144 .

[2]- مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص20.

الفرع الرابع: بعد التنافس الدولي

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب ، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة ، بانقسامها إلى محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990 ، فبينما انحازت كل من الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي ، فإن المغرب وتونس وموريتانيا قد انحازوا إلى المعسكر الغربي.[1]

أما بعد الحرب الباردة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية، مما جعلها موضوع منافسة بينهم خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

حيث تنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي، مستعدة لخوض الصراع من أجله، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية، التي حققت تواجد حثيثا في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما تمثله المنطقة من أهمية في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي. فإذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر في منطقة المغرب العربي فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية، تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب ، دون ضجيج دوي الصدى. فقد أصبح ينظر إليها ، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية ، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، بؤرة تصدير محتملة لنشاط "المجموعات الإرهابية"، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطة والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت، هذا فضلا عن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي. وقد أوضحت هذه المزاحمة الدولية على المنطقة المغاربية بشكل جلي ظاهرة التوتر والقلق على المسئولين الفرنسيين، على مصير علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي بل أن المعلن يشير إلى أن فرنسا بصدد إعادة حساباتها في المنطقة وأنها تسير في اتجاه توطيد علاقاتها المتعددة مع بلدان المغرب العربي، سواء بشكل انفرادي أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة.

[1]-ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الاستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات افريقية مغربية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد1، مارس 2008، ص 13.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة المغاربية

لقد اعتمدت فرنسا للحفاظ على مصالحها في المنطقة المغاربية، عدة استراتيجيات اختلفت باختلاف المصالح وفي هذا الإطار ركزت على الاستراتيجيات الفردية (فرنسا- الدول المغاربية) بالإضافة إلى الإستراتيجية الجماعية (في ظل الاتحاد الأوروبي).

الفرع الأول: الاستراتيجية الاقتصادية في السياسة المغاربية لفرنسا

1- السياسة الاقتصادية الثنائية:

تحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة، وذلك من خلال:

❖ **السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي:**

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة "اليورو Euro"، مما جعل العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية، أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرنك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا الاقتصادية عالميا. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية، التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها.[1] إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن.

وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير، وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا، التي بقيت

[1]- شريط عابد، "أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007 ، ص 48-49.

دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة، فالدول المغاربية عليها أن توفي ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هذه الديون، أو تعوضها مقابل ذلك بمشاريع استثمارية مباشرة، عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهذه الدول.

❖ موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا، ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس، المغرب، والتي تغطي مجتمعة نسبة 50% من المبادلات التجارية في إفريقيا. وعلى إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء.

تعتبر فرنسا – حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية– أول شريك تجاري للجزائر، وذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتى أيامنا هذه ، حيث تشكل العلاقات التجارية خط بياني عرف ارتفاع تدريجي منذ سنوات التسعينات، حسب ما يوضحه الشكل التالي:

مخطط رقم -06- المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 2016/1996 مقدرة بمليون يورو

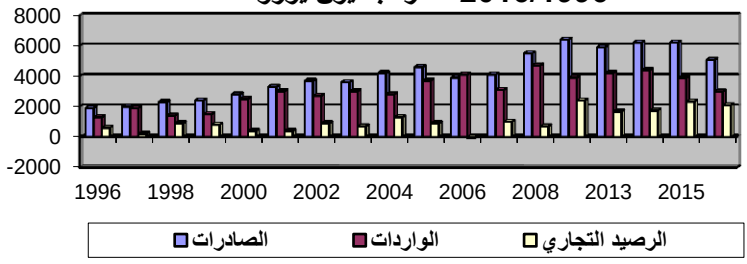

المصدر: مدرج منجز من طرف الباحثة بناءا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال هذه الأرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر، كأول شريك تجاري (ثاني ممون وثالث زبون)، وبذلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا، وهيثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، بعد الصين وروسيا. وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38%، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا. فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا

بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24% من حاجيات فرنسا من الغاز،[1] لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.

كما تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس(أول زبون وممون)، وتصنف تونس ضمن الثلاثون دولة الأولى الشريكة لفرنسا، حيث تحتل المرتبة 29 كزبون و19 كمورد لفرنسا حسب إحصائيات 2016.[2] فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية وقد حافظت فرنسا على هذا المركز وذلك منذ التسعينات، ففي سنة 2002 بلغ حجم الصادرات الفرنسية لتونس 2080 مليون يورو، أما عام 2012 فقد ارتفع المبلغ إلى 3613 مليون يورو، وفي سنة 2016 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 3% عن عام 2012، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة ممولي تونس بمبلغ 3237 مليون يورو بنسبة 17% من إجمالي الواردات التونسية. كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة، حيث قدرت عام 1990 بـ 26.6 %، أما عام 1996 فكانت 25.7%. كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 بنسبة تفوق 33.1 %، أما سنة 2008 فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا نسبة 29.3 %، لتصل سنة 2016 نسبة 30 %.[3]

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فلطالما اعتبرت فرنسا بمثابة الشريك التجاري الأول له (أول زبون وممون)، فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1990–1997 ما بين 22.9% و20.7% على التوالي،[4] كما ظلت فرنسا حتى عام 2012 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين، بإجمالي 4300 مليون دولار بنسبة 21.2% من مجموع الواردات المغربية، لكن منذ عام 2013 تراجعت فرنسا إلى مرتبة ثاني شريك تجاري للمغرب الأقصى وذلك بعد اسبانيا، وعرفت العلاقات التجارية تذبذبا لدرجة أن الميزان التجاري الفرنسي في إطار علاقاتها التجارية مع المغرب عرف عجزا كبيرا قدر بـ 319.2 مليون يورو سنة 2015، غير أن الأمور تحسنت بالنسبة لفرنسا منذ بداية سنة 2016

[1] -" les relations économiques franco-algérienne", en : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top
[2] -"les échanges commerciaux franco-tunisiens", en : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php
[3] - "Fiche Repères économiques Pays : Tunisie Informations sur le pays - Relations bilatérales - Soutien aux entreprises", en : http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_tunisie_20170623_1452_cle4cae1c
[4] -"les relations économiques franco-marocaine", en : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc

حيث ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة 13.6% وبذلك حققت فرنسا فائض في الميزان التجاري قدر بـ 25 مليون يورو.[1]

مما سبق وكخلاصة نصل إلى أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها، بالإضافة إلى اعتمادها على استيراد المواد الأولية منها خاصة المواد الطاقوية والمواد الأولية الطبيعية الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها.

2-السياسة الاقتصادية الفرنسية الجماعية (في ظل التحاد الأوروبي):

رغم فشل بعض المحاولات الفرنسية وتعثر بعضها الآخر، تواصلت الدبلوماسية الفرنسية المغاربية، وذلك منذ قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك مع تعاقب رؤساء الجمهورية الفرنسية من شارل ديجول ووصولا إلى ماكرون. وسوف نركز دراستنا على الشراكة الاوروالمتوسطية التي يشكل فيها بلدان المغرب العربي شركاء رئيسيين في المنطقة المتوسطية ككل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط، يتمثل فيما يعرف "بالشراكة الأوروبية المتوسطية"، معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة.

في البداية يجب أن نشير إلى أن المفهوم المطروح للشراكة، هو مفهوم أوروبي بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا ينتج بعد اتفاق مختلف الأطر عليه، بل هو مشروع أوروبي بالأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين.[2]

تترجم الشراكة الاوروومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من بلدان المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995، ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس، لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج، تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم بعدها كانت متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996، حيث دخل حيز التنفيذ في

[1] -"Les échanges commerciaux bilatéraux entre la France et le Maroc", en : https://www.tresor.economie.gouv.fr

[2]- مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، **مجلة شؤون عربية** ،مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 88، 1996، ص 176.

01 مارس 2000،[1] وكانت الجزائر آخر دولة من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوقيع الرسمي في 22 افريل 2002، بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

يمكن القول أن فرنسا التي بادرت بفكرة الارتباط الأوروبي والتوجه نحو جنوب المتوسط، قد نجحت بشكل جيد في استقطاب هذا الكيان الإقليمي نحو منطقة المغرب العربي، حيث استطاعت أوربة السياسة الخارجية الفرنسية، فالاتحاد الأوروبي يستأثر بحجم وافر من المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي مقارنة بدول ومناطق العالم المختلفة، إذ يعتبر أول شريك تجاري بالنسبة لهم، كما أن الحجم الكبير من المبادلات المغاربية الأوروبية هي من نصيب فرنسا، مما يبين الدور المركزي لها حتى في إطار العلاقات الاورومغاربية.

بالنسبة للجزائر يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، إذ يتصدر قائمة الصادرات والواردات الجزائرية، حيث قدرت صادراتها تجاه الاتحاد الأوروبي سنة 2003، 7.67 مليار دولار أما الواردات فقدرت بمبلغ 14.10 مليار دولار، وقد تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2008 بقيمة 20.84 مليار دولار صادرات بينما بلغت قيمة وارداتها من الاتحاد الأوروبي 39.90 مليار دولار.[2] لترتفع سنة 2014 أين بلغت صادراتها 40.37 مليار دولار فيما حققت الواردات مبلغ 29.68 مليار دولار بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة بـ 64.21%، أما سنة 2016 فقد مثلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نسبة 57.95% في حين بلغت صادراتها تجاهه 47.47 % من مجمل صادراتها.[3]

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة للمغرب الأقصى، وقد عرفت المبادلات التجارية بينهما نموا وسرعة كبيرة، ففي الفترة بين 1995–2007 زادت قيمة المبادلات التجارية بأكثر من 80%، فقد بلغت الصادرات الأوروبية إلى المغرب سنة 2007 ، 13 مليار يورو ، في حين بلغت الواردات الأوروبية من المغرب قيمة حوالي 8 مليار يورو.[4] لتصل وارداتها منه

[1] - علي الحاج ، مرجع سبق ذكره، ص 203.
[2]- "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر"، في:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
[3] - "Les statistiques du commerce de l'Algérie pour l'année 2016 ": en :
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.
[4] - "les échange du Maroc avec les principes partenaires", en:

سنة 2014 إلى حوالي 19 مليار دولار ، حيث غطت ما نسبته 51% من الواردات المغربية، لترتفع هذه النسبة إلى 63.7% سنة 2016 بمبلغ 21 مليار يورو.[1]

أما بالنسبة لتونس فيعتبر أيضا الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، حيث قدرت الصادرات الأوروبية إلى تونس سنة 2006 بـ 8.73 مليار يورو، كما قدرت الواردات بقيمة 7.26 مليار يورو، بنسبة 63% من مجمل مبادلاتها التجارية، لترتفع صادرات الاتحاد الأوروبي إليها سنة 2010 إلى مبلغ 11.13 مليار يورو بينما بلغت الواردات 9.55 مليار يورو، أما سنة 2016 فقدرت قيمة الصادرات 10.54 مليار يورو في حين بلغت الواردات الأوروبية من تونس مبلغ 9.31 مليار يورو.[2] يتبين من خلال البيانات المذكورة أعلاه أن الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي دائما موجب على حساب الميزان التجاري المغاربي، حيث يحرص الأوروبيين دائما على جعل هذه البلدان سوقا استهلاكية لمنتجاتهم.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية في السياسة المغاربية لفرنسا

مع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية أحد أهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية، نتيجة لتهديدات مختلفة، لذلك استجابت فرنسا لهذه الظواهر الأمنية المتعددة الجوانب – الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب -، في محاولة منها لاحتوائها واحتواء الآثار التي يمكن أن تنجم عنها، وذلك سواء بطرق فردية في إطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في إطار جماعي بحكم انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي.

1 – المبادرات الفرنسية الفردية:

اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهاتها للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة المغرب العربي على مقاربة "الأمن اللين " Soft Security"، أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية نظرا لطبيعة هذه التهديدات، لذلك يجدر بنا التنويه بأن التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 يعتبر استثنائيا لتأكيد زعامة فرنسا في المنطقة المغاربية، ودعم عودتها للقيادة العسكرية للحلف الأطلسي مما يتيح لها البروز كقائد في مجال مواكبة التغييرات الواقعة على السّاحتين الشّمال-إفريقيّة والشّرق-أوسطية، خصوصا وأنّ فرنسا تعدّ من أكثر

http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp

[1] - "European Union, Trade with Morocco", in: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs /tradoc

[2] - "European Union, Trade with Tunisia", in: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/ /tradoc

الدول الغربيّة المعنيّة بهذه التطوّرات سواء لدواع تاريخيّة بناء على دورها أثناء فترة احتلال شمال أفريقيا ، أو سياسيّة وإستراتيجية نتيجة قربها الجغرافي من المنطقة وإصرار دبلوماسيّتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعّال فيه.

ففي إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية التي تعاني منها فرنسا بشكل كبير، ونظرا لكونها أساسا ذات طابع اقتصادي وترتبط بفجوة النمو الاقتصادي بين فرنسا وهذه البلدان، لذلك قررت فرنسا بأن أي إجراءات كانت سواء على المدى المتوسط أو الطويل لن تكون ناجحة أو فعالة دون مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية. فلجأت إلى تجديد وتعميق المساعدات المالية الفرنسية لهذه الدول، وذلك في محاولة منها لمعالجة الجذور الأساسية لهذه الظاهرة، كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات نذكر منها: [1]

- اختيار الأفراد الذين يمكن أن تستضيفهم فرنسا، وذلك بتتبع سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين.

- عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية.

- كما أنها تعتمد بالشكل الأكبر على شرطة الحدود الفرنسية، المنتشرة عبر التراب الفرنسي والتي تركز على تفكيك الهياكل الإجرامية المنظمة التي تهرب المهاجرين، أو التي تشغلهم في فرنسا من دون حصولهم على حق الإقامة الشرعية.

بحكم طبيعة الهجرة غير الشرعية، فإن فرنسا عملت على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي، حيث يقوم المكتب المركزي الفرنسي بمراقبة الحدود، بإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية المتخصصة Europol Interpol. [2]

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي للفترة 2008-2020، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية، والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما

[1] -"Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)" , en :
http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html
[2]- " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ", en :
http://www.immigration.gouv.fr

أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي"، وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده، خاصة بعد التأكد من إمكانية حدوث هجوم إرهابي على الأراضي الفرنسية، وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الأسلحة النووية، الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية، ولجهاز مكافحة الإرهاب لمنع وقوع مثل هذه الأعمال، وذلك بالتركيز على أعمال ونشاطات كل من:[1] الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية عن طريق المديرية المركزية للاستخبارات ، أجهزة الاستخبارات الخارجية خاصة المديرية العامة للأمن الخارجي.

بالإضافة إلى أجهزة و مديريات مختصة في قضايا الجمارك والمسائل المالية وهي:

المديرية الوطنية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية ، مصلحة الاستخبارات ضد تحويل رؤوس الأموال غير الشرعية، وتعتمد فرنسا بالإضافة إلى هذه الأجهزة على مساعدات من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية المتخصصة. كما تعتمد فرنسا على العديد من الوسائل الوقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الإقليمية الفرنسية والتي تشتمل على:[2] رصد ومراقبة وكشف وتحديد تدفق الأشخاص والسلع المشكوك فيها، حماية الأماكن المعرضة للخطر بشكل خاص ومباشر ويقصد بها: شبكات النقل الجوي، البحري والأرضي والبنى التحتية الحيوية في البلاد، العمل دائما على تطوير سرعة اكتشاف الخطر أو التهديد، عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بآخر التطورات التكنولوجية، القادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو.

إضافة إلى العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بتبادل الأطراف للمعلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال، تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف، كما تم التعهد على

[1]- "la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , en : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/lutter_contre_le_terrorisme

[2] –Ibid.

ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373* للأمم المتحدة، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

2- المبادرات الفرنسية الأوروبية في المغرب العربي:

لقد عملت فرنسا على تعزيز النهج الأوروبي المشترك في مجال الأمن والاستقرار، نظرا لعدم قدرتها من جهة، ومن جهة أخرى لطبيعة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار. لذلك سعت إلى بحث التعاون الإقليمي سواء بين الإتحاد الأوروبي ككل ودول المغرب العربي، أو بين الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط فقط . ونجد من أهم المبادرات ما يلي:

أ- حوار 5+5:

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع 5+5 سنة 1983، حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا في المسائل الأمنية، وقد رفض الاقتراح.

ثم بعدها توالت مجموعة من اللقاءات سنة 1988، ثم بعده ملتقى 24-27 ماي 1989، ثم اجتماع روما في 10 أكتوبر 1990، الذي جمع 9 وزراء خارجية دول غرب المتوسط 5+4 وهي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، بعدها عقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 بالجزائر، وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5.[1]

*وبوجه خاص، يطلب القرار 1373 (2001) إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي: تجريم تمويل الإرهاب؛ القيام فورا بتجميد أي أموال متعلقة بالأشخاص المشتركين في الأعمال الإرهابية؛ منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي؛ عدم توفير الملاذ الآمن أو الدعم أو المساندة للإرهابيين؛ تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها؛ التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة؛ تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفي تلك القوانين للعدالة. والأمر الأكثر أهمية، هو أن القرار/1373/ قد أُقر تحت الجزء السابع من دستور الأمم المتحدة، مما يجعله ملزماً لجميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ويخول مجلس الأمن فرض إجراءات عقابية في حال تلكؤ أي دولة عن التعاون حسب مقتضيات القرار.

[1]- مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، مرجع سبق ذكره ، ص90.

غير أن حوار 5+5 تعطل بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا، وكذا بفعل الحصار على ليبيا في إطار أزمة لوكربي والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول الصحراء الغربية.

أعادت فرنسا تفعيل مشروع 5+5 وخاصة في مجال الأمن، عندما تم إطلاق مبادرة "5 +5 دفاع " رسميا من قبل وزراء دفاع العشر دول في باريس في 21 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية تنص بأنه يمكن لكل دولة أن تشارك في هذه المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها.[1]

يرتكز هذا التعاون المتعدد الأطراف بشأن القضايا الأمنية في غرب المتوسط، على خطة عمل تقوم بها لجنة مركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من البلدان العشرة بالتناوب، ثم بعدها يتم المصادقة على أعمال تلك اللجنة من طرف وزراء الدفاع في اجتماعهم السنوي، الذي يكون في شهر ديسمبر من كل سنة، وقد تم تركيز أنشطة المبادرة " 5+5 دفاع " على المجالات ذات الأولوية، مثل السلامة البحرية، أمن الطيران، وحماية المواطنين.

ب- الشراكة الأورومتوسطية:

يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي،[2] ومنه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوحا مع زيادة الهاجس الأمني الأوروبي اتجاه مستقبل الهجرة، وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال أوروبا، وما تطرحه من إمكانيات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد في أعماق القارة الأوروبية، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي، تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

لذلك حددت الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الأهداف أهمها مكافحة الإرهاب، والهجرة السرية، فقد وجه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول

---

[1] - "Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense »" ,en :
http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives

[2]- محمد صالح المصفر، "الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية"، في: **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، ط1 ، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997 ، ص 127.

المشاركة من أجل تدعيم التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته، خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنص على ذلك وتطبيقها.

ففي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فقد تضمن أول مؤتمر للشراكة الأورومتوسطية المنعقد في برشلونة 1995 هذه المشكلة، حيث يعقد موظفون إجتماعات دولية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية، والجمركية، وغيرها لمكافحة الهجرة السرية[1].

تتمثل أهم الإجراءات المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة ما يلي: [2]

* سياسة المساعدة على التنمية: ترى الدول الأوروبية أن الحلول قصيرة المدى لا يمكنها القضاء نهائيا على الهجرة غير الشرعية وإنما يجب تدعيمها بخطة على المدى المتوسط أو الطويل، لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ، وذلك بتقديم المساعدات المشروطة لهذه الدول.

* سياسة التأشيرة ومراقبة الحدود: بعد اعتماد نظام التأشيرة شنغن Schengen في الإتحاد الأوروبي، وضعت الدول المتوسطية وخاصة المغاربية في قائمة يطلق عليها اسم " القائمة السوداء " الممنوعة من الدخول إلى الإتحاد الأوروبي، إلا بعد دراسة شاملة عن هؤلاء الأفراد، وذلك باستثناء الأشخاص الممثلين رسميا لبلدانهم، كما تم في مارس 2004 اقتراح لجنة لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية، و فعلا تم اعتمادها منذ 1 جانفي2005.

* بالإضافة إلى ذلك تعزيز التعاون مع الدول ذات المنشأ الأصلي للهجرة غير الشرعية، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول الأوروبية والمغاربية.

* كما عملت الدول الأوروبية والمغاربية على معاقبة المهاجرين السريين، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها: سياسة العودة إلى أرض الوطن، حيث تعمل دول الإتحاد الأوروبي على إعادة المهاجرين سرا إلى مواطنهم الأصلية.

رغم أن المقاربة الأمنية قلصت قليلا من حدة الهجرة إلا أنها لم تقضي عليها، فأفواج الهجرة لا زالت تتدفق على أوروبا، مادامت الأوضاع السياسية

[1]- Mendo , castro henriques and mohamed khachani , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006. P38.
[2] - Ibid , p 42 .

والاقتصادية في المغرب العربي (والعالم الثالث بصفة عامة) مازالت على حالها " متدهورة "، فجهود التنمية لن تكون مجدية بتقديم مساعدات مالية من جهة وانتهاج السياسات الانتقائية الهادفة إلى استقطاب الكفاءات المغاربية بتسهيل هجرتها وإقامتها، شأن هذا أن يترك أثار جد سيئة على هذه الدول ويعيق التنمية.

أما في مجال مكافحة الإرهاب، فإن مؤتمر برشلونة 1995 لم يتناول ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة، غير أنه تم تدارك الأمر فيما بعد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، نظرا للتصاعد الخطير الذي عرفته الظاهرة، لذلك أولى الاتحاد الأوروبي للتعاون في هذا المجال أهمية كبيرة وفي هذا الإطار تم الاعتماد على التنمية الأوروبية المشتركة لتقنيات الكشف والحماية والبحث عن طرق جديدة مشتركة، إنشاء منظومات متطورة للإنذار المبكر، وقواعد مشتركة للبيانات وإدارة الأزمات وتحسين قواعد البيانات عن الشبكات الإرهابية ونظم السيطرة على الأسلحة والمتفجرات، وكذلك التفكير في ضرورة وضع تشريعات خاصة للتعامل مع حالات الأزمات الكبرى، وخاصة تعزيز قضية مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، خاصة مع الدول المغاربية والمتوسطية عامة.[1]

جـ- تشكيل "الأوروفور" و "الأورومافور":

في إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية، أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروبا الغربية الوزاري في لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لكل من : Eurofor وEuromafore، وذلك لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية. وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة قابلة للانتشار في غضون أيام، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية.[2]

تعتبر قوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع، أنشئت عام 1995 وتم الإعلان عندها رسميا أو فعليا في 1998، وهي تتكون من 250000

[1]- طارق رداف، " المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 163، خريف 2015، 193-194.

[2]- "la défense en Europe les initiatives multinationales", en : http://www.defense.gouv.frles_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor

فرد. أما قوات الأوروماڤور فهي قوات بحرية- جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي ، تأسست عام 1995، يوجد مقر قياداتها في قاعدة فلورنسا الايطالية كي تكون قريبة من نطاق العمليات المفترض.

إذاً فقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية والأوروبية، المقاربة الهجومية البحتة، ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيميائية من المغرب العربي، وقد أثار إنشاء القوتين حفيظة الدول العربية، و اعتبرت على أنها عملية لإجهاض الحوار الأمني بين أوروبا والدول العربية المتوسطية، مما أدى إلى طرح تساؤلات عن نوايا الأوروبيين وجدوى مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مثل هذه الظروف.[1]

الفرع الثالث: الإستراتيجية الثقافية في السياسة المغاربية لفرنسا

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود ، بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا ، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي ، وذلك بهدف تحقيق فكرة طمس الهوية العربية لصالح هوية فرنسية.

عمدت فرنسا من أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة استقلال الدول المغاربية الثلاثة، إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها.

فالمعاهدة الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955، تعترف لفرنسا في مادتها الأولى: "بالحق في الضمان لفرنسا وبكل حرية السير الحسن للتعليم بكل مستوياته في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية."[2]

كما تنازلت تونس لفرنسا عن حقوق الملكية لعدد من المؤسسات التعليمية الابتدائية، والثانوية والتقنية والمهنية. فوصل عدد المؤسسات التعليمية والتكوينية في تونس غداة الاستقلال إلى 704 مؤسسة، والتي تم التأكيد عليها

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص125-126.

[2]- سالم برقوق، "الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد3، ماي 2008، ص 2 .

بمقتضى البروتوكولات الإضافية للتعاون الثقافي والتقني بين فرنسا وتونس في 15 أفريل 1959 و14 فيفري 1969، و05 جويلية 1969.

كما اعترفت اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 05 أكتوبر1957، على حق فرنسا في فتح مؤسسات تعليمية وتكوينية أينما تراه مناسبا وعلى كل الأراضي المغربية وعلى كل المستويات التعليمية، وبإتباع المقررات والمناهج البيداغوجية الفرنسية. كما تحصلت فرنسا بمقتضى المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على 1031 مؤسسة تعليمية في المغرب على المستويين الابتدائي والثانوي، والتي تكون الفرنسية فيها هي لغة التدريس، حيث تتم عملية فرنسة الطبقة البرجوازية وإعداد أبنائها للمراكز القيادية المناصب العليا، ومحاولة ربط إنتمائهم بفرنسا مجتمع الحضارة، والتنكر للعربية لأنها لم تقدم لهم الحضارة ولأنها لغة عامة الناس.[1]

هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم اللغة الفرنسية بمدارس التعليم الرسمي، حيث أقامت مراكز تدريس فرنسية للطلبة مجانا وعقد المسابقات في الرواية والقصص القصيرة والمسرح والترجمة، لتقوية ربط الطالب بالفرنسية التي هي "وعاء ثقافة فرنسا".

نفس ما يحدث في المغرب الأقصى يحدث في الجزائر فقد تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات إيفيان للاستقلال، فبحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية 05 مراكز بحوث، 18 ثانوية، 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري، هذا بعد أن كانت و لمدة 132 سنة تعرقل من تعلم الجزائريين بأية لغة كانت، وكان التعليم وظيفة تحضيرية للنخب الأهلية "العملية" للإدارة الاستعمارية.

فبالإضافة إلى رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية، فإن إلحاحها أيضا كان على إبقاء اللغة الفرنسية كلغة علم إدارة وسياسة وفي أسوء الحالات تطوير ازدواجية لغوية، مع صدارة وظيفية وفعلية للفرنسية، وهذا اعتبارا أن اللغة هي ناقلة لقيم وأفكار وأذواق ونمط حياتي وتنظيمي بصفة تبقي من خلالها فرنسا دول المغرب العربي في فلكها.

[1]- محمد محمد داود، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 46 .

كما أن اللغة الفرنسية هي أداة استثمارية مساعدة على جيلنة التبعية بأشكالها، خاصة وأن "تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية".[1]

تقوم السياسة الثقافية الفرنسية على تكريس التبعية الثقافية للمغرب العربي وتغذيتها، وذلك منذ الاستقلال مباشرة، اعتمادا على مجموعة من الوسائل والآليات والتي نجد من أهمها ما يلي:

1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية في المغرب العربي، خاصة في مجال التربية والتعليم، إذ أنها جندت 25361 أستاذ التعليم الابتدائي والثانوي في دول المغرب سنة 1963، مقابل 21420 سنة 1967 و20848 سنة 1968. وقد عرف هذا العدد انخفاضا في نهاية الستينيات من القرن الماضي، وذلك بتحويل التعاون مع فرنسا أكثر للتكوين، مثلا عن طريق منح دراسات ما بعد التدرج بعد إنهاء التعاون التعويضي في الأساتذة، نظرا لظهور جيل جديد من المغاربة الذي استطاع سد ذلك العجز على مستوى الأساتذة في المغرب العربي.

2- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية، وذلك بدعم التقارب الفرنسي المغاربي من خلال المنظمة الفرنكوفونية، وهي عبارة عن حركة فكرية تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم، وبخاصة في الدول التي كانت مستعمرة فرنسية ثم انسحبت منها فرنسا (حالة دول المغرب العربي)، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي الفرنسي ومدافعة التيارات اللغوية الأخرى.

تعتبر تونس من بين أهم الدول الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية منذ تأسيسها في مارس 1970، حيث يعتبر الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة أحد المتحمسين والمؤسسين للمنظمة، فقد تحدث عن ذلك مفتخرا في معرض حديثه عن تاريخ ومسيرته الشخصية، فقال في لقاء صحفي مع إحدى الصحف الفرنسية: "إن مستقبلنا مرتبط بمستقبل الغرب عموما، ومتضامن مع مستقبل فرنسا خاصة... ونحن نتجه اليوم من جديد إلى فرنسا، إنني أنا الذي تزعمت الحركة المنادية بالفرنكوفونية، فالرابطة اللغوية التي تجمع بين مختلف الأقطار الإفريقية أمتن من روابط المناخ أو الجغرافيا".[2]

---

[1]– سالم برقوق، "الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، مرجع سابق ذكره، ص03.

[2] - " الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟ " ، في:

http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t=41463

كما تعد دولة المغرب الأقصى عضوا أيضا في المنظمة منذ ديسمبر 1981، أما الجزائر فهي حتى الآن لم تنظم إلى المنظمة الفرنكوفونية بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا، لكن ومع ذلك فإن الرئيس الجزائري يشارك في قمم المنظمة بصفة مدعو خاص من طرف فرنسا، وذلك منذ قمة بيروت 2002، وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة ولو بصفة غير مباشرة.

للمنظمة الفرنكوفونية نشاطات عدة، فبالإضافة إلى نشر وتعزيز اللغة الفرنسية في العالم، فإنها تعلن وصايتها على الشأن السياسي بالنسبة للدول الأعضاء، وتخصص ميزانية للعون والمشورة للحكومات الفرنكوفونية لمساعدتها على تنظيم الانتخابات، واستيعاب بعض مشاريع التنمية الاقتصادية كل ذلك طبعا مع الشروط الفرنكوفونية السياسية والثقافية واللغوية.[1]

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني- الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية.

3- دعم الأدوات الإعلامية الخاصة أو تغذية "المنظومة الثقافية المغاربية" بالبرامج الإذاعية التلفزيونية الإعلامية المسرحية والموسيقية الفرنسية، "لتطعيم الحس الثقافي الفرنسي" عند سكان المغرب العربي، بصفة تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخبة السياسية الحاكمة (التي تعاني من الاغتراب الثقافي في مجتمعاتها)، مما سوف يدعم بالضرورة خطوط نجاح المشروع الثقافي الفرنسي في المغرب العربي، والذي لا يفصل حتما بين كسر اللغة العربية والتحطيم النفسي للمغاربة اتجاه حضارتهم ودينهم. ومن بين أهم تلك القنوات نجد القناة التلفزيونية TV5 والراديو الناطق باللغة الفرنسيةFrance Maghreb، والذي يعد دليل واضح على نشر الثقافة الفرنسية ونمط الحياة السائد في باريس.[2]

على الرغم من أن الدول المغاربية قد نالت استقلالها السياسي وحضيت بالفكاك التام عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن المتأمل في المشهد

[1] - "الفرنكوفونية في سطور"، في: http://majles.alukah.net/showthread.php?t=9554

[2] - سالم برقوق، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، مرجع سابق ذكره، ص03.

الثقافي والسياسي والاقتصادي والحضاري بشكل عام، يدرك أن الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لم تحقق أهدافها الكبرى والمركزية، خصوصا إذا علمنا أن اللغة الفرنسية مازالت سيدة الموقف في دول المغرب العربي، وأن كبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية ، وعدد مشاهدي القنوات الفرنسية من خلال الهوائي المقعر من سكان المغرب العربي تجاوز 70%، حسب ما تذهب إليه دراسة فرنسية والتي أوصت بوضع خطة ميدانية لربط سكان المغرب العربي بوسائل الإعلام المرئية منها على وجه الخصوص.[1]

4-عن طريق الآليات الجديدة التي ابتكرتها فرنسا مؤخرا والتي تعرف "بعمليات التوأمة " وذلك بين المدن المغاربية والمدن الفرنسية، وتشتمل على المجال القضائي، الصحي وخاصة الثقافي عن طريق "التبادل بين صغار وشباب هده المدن" في مختلف النشاطات المسرحية، الرياضية، الثقافية، عن طريق تبادل الزيارات فيما بينهم.

5- تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية في المغرب العربي من أنشط المراكز في الترويج للثقافة الفرنسية، واللغة الفرنسية، والقيم الفرنسية، والتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول، حيث توجد 6 مراكز في الجزائر و 2 في تونس و 7 في المغرب الأقصى.

6- تستخدم فرنسا النخب الحاكمة التي تكونت باللغة الفرنسية كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم على تطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأنساق الثقافية واللغوية "الاغترابية"، مع خلق كل العراقيل" الذكية" لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية، التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية "غير الحاكمة" والنخب "المعبرة"، التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي السياسي.

وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق في تَأَثُّر اللغة بالسياسة:[2]

- إن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.

- إن اللغة من أقوى عوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أن يفرط الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرط في ذاته وتراثه وأصالته، ومصيره الذوبان في الآخر والتلاشي من الحياة.

---

[1] - يحيا أبو زكريا، الغارة الفرانكوفونية على المغرب العربي، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456

[2] - محمد محمد داود، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يمكن استخلاص مما سبق أن الأهداف الاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي، المتمثلة في محو اللغة العربية، ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي إلى إلحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لفرنسا في هذه المنطقة، بل إن فرنسا والغرب عموما لا يعترفون إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يقود العالم ويخضعه لمصلحته الشخصية، ولا يمكن الاعتراف بالآخر المغاير، وبثقافته وحضارته إلا في هذه الحدود، أي حدود التبعية والإلحاق الثقافي والحضاري.

لذا فأسس الاستراتيجية الثقافية الفرنسية بالمنطقة ترتكز على أهم مكونات الهوية:[1]

- اللغة (نشر الفرنكوفونية): و ذلك من خلال نشر اللغة الفرنسية على حساب اللغات الوطنية (العربية).

- القيم: وذلك من خلال المحاولة في تغيير مبادئ و قيم و طرق تفكير شعوب هاته المجتمعات و قبول النموذج الفرنسي والقيم الفرنسية، عن طريق المساعدة في التأطير والتكوين والبعثات العلمية، والمراكز الثقافية الفرنسية، عمليات التوأمة بين المدن الفرنسية والمغاربية.

- الدين: يبقى هذا من خلال المحاولات الخجلة والمستترة الفرنسية للتنصير.

و قد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية في المغرب العربي ثلاث عوامل هيكلية وهي:[2]

1- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية بالمغرب العربي خصوصا، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي بالمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الأقل.
2- النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة وهي نخب فرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.
3- ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية.

يمكن القول بأن ففرنسا تركز على البعد الثقافي في سياستها الخارجية اتجاه المغرب العربي و ذلك لأنه يسهل عمليات قولبة الأذواق و العلاقات بما

[1]- محمد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[2]- عبد الإله بلقزيز، "**الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي**" ،**المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد259، سبتمبر 2000، ص44.

يتماشى والمخططات الفرنسية في المغرب العربي على المستويات الثقافية (شكليا) وسياسيا واقتصاديا، لأنه في النهاية لا يمكن الفصل بين كل أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية.

الفرع الرابع: الإستراتيجية السياسية في السياسة المغاربية لفرنسا

في هذا الإطار تم التركيز على ثلاث ملفات سياسية التي شهدتها ومازالت تشهدها المنطقة المغاربية مند نهاية الحرب الباردة، والتي تتمثل في:

أ – سياسة فرنسا تجاه قضية الصحراء الغربية:

لقد ارتكزت مواقف فرنسا من نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه عام 1975 على مجموعة من المنطلقات التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية المتداخلة، والتي وعلى الرغم من بروزها في بيئة الحرب الباردة، إلا أن تأثيرها على موقف فرنسا من هذا النزاع ظل قائما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تلاها. حيث ظلت قضية الصحراء الغربية أحد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، حيث وفر الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون على قصر الإليزيه، الدعم السياسي والمالي وذلك نتيجة عدة أسباب يمكن إرجاعها إلى:[1]

- الوفاق الإستراتيجي التقليدي القائم بين فرنسا والمغرب، باعتباره حليف إستراتيجي تقليدي للغرب.

- تعتبر فرنسا بأن استقلال الصحراء الغربية عن المغرب، عامل ممهد لامتداد النفوذ الجزائري إلى المحيط الأطلسي غربا، إضافة إلى عمقها المتوسطي والإفريقي عبر منفذ الصحراء الغربية، الذي تعتبره فرنسا تهديدا وإضعاف للموقع الاستراتيجي للمغرب، وبالتالي عاملا محاصرا للعمق الاستراتيجي الإفريقي لفرنسا جنوبا، وأيضا يمنع من استفادة فرنسا بشكل مباشر من الثروات التي تتمتع بها المنطقة، خاصة في مجال الفوسفات والتنقيب عن الغاز والبترول وكذلك في مجال الصيد البحري.

- اعتماد فرنسا على إدارة موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وفق معادلة استراتيجية، تحول دون بروز قوة إقليمية رئيسية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف في المنطقة، وخاصة ببقاء وتكريس العلاقات السيئة والمتوترة بين المغرب الأقصى والجزائر اللذين يعتبران نواة المغرب العربي.

[1] - Benrramdan Abdelkhaleq , **le Sahara occidental: enjeu maghrébin ,** paris : édition khartala , 1992 , p 154 .

ب – سياسة فرنسا تجاه التجربة التكاملية في المغرب العربي: (اتحاد المغرب العربي)

تجاهلت السلطات الفرنسية المتعاقبة فكرة تعاون وتكامل الدول المغاربية، حيث عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها على ربطها بعلاقات ثنائية معها، حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية، وذلك لمنعها من تحقيق الوحدة والتكامل في إطار كتلة متجانسة، لأنها تعرف جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول، والتي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا ذو تأثير كبير، خاصة من الناحية الاقتصادية. حتى الاتحاد الأوروبي الذي فضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة منفردة، وذلك بينه ككتلة موحدة، وبين كل دولة مغاربية منفردة.

ففكرة اتحاد المغرب العربي لا تجد صدى لدى فرنسا أو الاتحاد الأوروبي، التي تريد توحيد المنطقة المغاربية كسوق وليس كثقافة وشعب وتوجه سياسي موحد، لذلك فهي تفضل التعامل مع كل دولة على حدا، بالرغم من أن اتحادها يعود بالكثير من النتائج الايجابية على فرنسا.

انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية. فكل المؤشرات تؤكد على تواتر واستمرار دوافع التعاون كخيار محوري في السياسة الخارجية الفرنسية، ولكن هذا التعاون لا يشكل استبدالا لتلك العلاقات الاستعمارية والاستغلالية السابقة، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية المغاربية، إلا بعد وضعها في إطار السياق التاريخي الاستعماري الذي نشأت فيه، كما أنها تشكل الضمانة الفعلية لاستمرار العلاقات غير المتوازنة بين فرنسا ودول المغرب العربي.

وبالتالي يشكل المغرب العربي أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي، تكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو للتاريخ الاستعماري، ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة، مما يمكن فرنسا من الارتقاء في السلم العالمي للقوة وفي دعم وزيادة ثقتها بنفسها. فلا يمكن فهم إستراتيجية فرنسا المغاربية، إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فالمغرب العربي يأخذ قيمته في هذه الإستراتيجية، ولا تظهر قيمة الموارد التي ينطوي عليها إلا من منظار الإستراتيجية العالمية، والدرجة التي تساهم فيها هذه الموارد في هذه الإستراتيجية. وبذلك لا يمكن إرجاع دوافع

العلاقة بين فرنسا والمغرب العربي إلى بعد واحد فقط، بل هي أبعاد: سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، وأخرى مرتبطة أساسا بالتطلعات العالمية الفرنسية.

ج- المنظور الفرنسي نحو دعم التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

منذ نهاية الحرب الباردة أضحت فرنسا تدعم الحكومات الديمقراطية ونبذ الأنظمة الشمولية، من هنا كان تشجيعها للأنظمة الحاكمة في المغرب العربي على التوجه نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وذلك تنفيذا لمسار اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي والمتمثل في الانفتاح السياسي ودعم سيادة القانون والحكم الراشد مع إعطاء أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان.

وقد ركزت على ذلك من خلال المدخل الاقتصادي سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى دولية، على ربط المساعدات الاقتصادية بمدى التقدم على مستوى الإصلاحات سواء الاقتصادية أو السياسية المطبقة. بل أن تقييم سلوك الدول في المجال السياسي هو من تقدير فرنسا، وهذا يظهر من خلال دعم الأنظمة الموالية لها في المغرب العربي، ما يتضح جليا من خلال دعمها الواضح والصريح للنظام الملكي في المغرب الأقصى.

انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي

أعطت فرنسا أولوية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في مستعمراتها الإفريقية السابقة وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي لطالما كانت مهمشة استراتيجيا اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة، غير أنها أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تكتسب أهمية إستراتيجية دولية، جعلتها من أولويات اهتمامات ليست فقط فرنسا بل والقوى الكبرى بصفة عامة، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وذلك لأن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيو-أمنية واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في تشاد وصحراء مالي، بالإضافة لكونها مصدر رئيسي لمعدن اليورانيوم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تحديدا ليس فقط على أمن المنطقة، وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة تهديد فعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل غير القيمة الإستراتيجية للمنطقة بشكل جذري في السنوات الأخيرة، وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن أولويات الاهتمامات الخارجية لفرنسا الطرف المهيمن تاريخيا على المنطقة، لذلك تهدف هذه الدراسة من خلال هذا المطلب إلى البحث في متطلبات وبواعث الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي.

يتميز فضاء الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده، فيلاحظ أن تعريف إقليم الساحل يواجه تحديات منهجية عدة، فأول ما يواجه الباحث حول المنطقة هو صوغ تعريف دقيق لهذا الإقليم، إذ لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية حول هذا الفضاء.[1]

خلقت شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوعا من الاختلاف حول أي من البلدان التي تنتمي إلى هذا المجال سياسيا، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا وهناك من يعطيها بعدا سياسيا.

مصطلح الساحل لغويا من أصل عربي ويعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، أي الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ، أما تسمية "الساحل الإفريقي" فقد جاء كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تستغلها.[2]

جغرافيا يعرف الساحل الإفريقي بأنه ذلك الفضاء الجيوسياسي الفاصل بين فضاء في جيوسياسيين آخرين هما: إفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء.[3]

يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد وحتى إثيوبيا شرقا.

هناك من يحددها في جميع الدول التي شاركت في اجتماع اللجنة المشتركة التي تأسست بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل عام

---

[1]- كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 8.

[2]- عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي " **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول، العدد 172، ربيع 2017، ص 187-188.

[3] - مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports4.html

1971 ويشمل كل من: السينغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.[1]

أما المفهوم الجيوبوليتيكي للساحل الإفريقي فإنه يرتبط بتحديد ورسم معالم المنطقة ابتداءا من التطورات التي تعرفها المنطقة، وبذلك فإن ضبط حدود المنطقة يختلف باختلاف التصورات الجيوسياسية للفواعل الإقليمية والدولية المهتمة بها، وهذا ما يبرر الاختلاف في طبيعة اهتمامات الباحثين وحتى الهدف المرجو من وراء دراستهم للمنطقة.

فهناك من يختزل المنطقة في ما يسمى بدول المحور المكونة من ثلاثة دول هي: النيجر، تشاد ومالي، على اعتبار أن هذه الدول تتقاسم خصائص مشتركة مرتبطة بعوامل تاريخية، فهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحصلت على استقلالها في نفس السنة 1960.[2] وهناك من يعرفها على أساس المنطقة الأكثر فقرا في إفريقيا وهي تضم: تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو وموريتانيا.[3]

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من: السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.[4]

ونظرا لأنه لا يمكن حصر الاهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي في العامل الأمني فقط، فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته، لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي

---

[1]- Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans le sahel africain », occasionnel Paper, collège de défense de l'otan, VDC, Rome, P06, in:
http://www.ndc.nato.int/download/downloads.php?icode=127

[2]- Gérard François Dumont, « la sécurité du Sahara et du Sahel, la géopolitique des populations du sahel », P13, in :
http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerempdf

[3] - عشور قشي، "التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التفاعل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، 2015، ص 74.

[4] - أمحند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية،" **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص02.

أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي: السنيغال، مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد، بوركينافاسو، السودان وشمال نيجريا.

المطلب الأول: منطقة الساحل في التصور الاستراتيجي الفرنسي.

شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو ما تعكسه خارطة توزيع القوى الاستعمارية الأوروبية على القارة الإفريقية، التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة: مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، السينغال....إلخ.[1]

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية، بل ربما الدولة الأولى في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى، مثل: بريطانيا وإيطاليا والبرتغال، وقد تمكنت من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الإفريقية، نتيجة لسياسة محكمة ودقيقة طبقتها في بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الحفاظ مصالحها في القارة متخذة في ذلك عدد من الذرائع لشرعنة تدخلها في هذه الدول، كالحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني لتعيد من جديد إلى الأذهان الاستعمار القديم، وبالتالي الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية. وفي هذا الإطار تتسم العلاقات القائمة بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي بعمق جذورها وتأصلها تاريخيا، حتى أنها باتت تمتلك أبعادا قوية على الأصعدة الإستراتيجية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية.[2] ولا أدل على ذلك أحسن من التدخل العسكري الفرنسي في 11 جانفي 2013، إذ كانت من أكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، حيث كانت صاحبة الدور الرئيسي في تدويل الأزمة المالية، وبذلك وتبعا لما باتت تلعبه فرنسا من أدوار ريادية في المنطقة وجب التساؤل حول منطلقات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي؟

يرتكز الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي على عدة أبعاد نلخصها في ما يلي:

[1]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 76.
[2]- حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا، العودة لإفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: http://www.fcdrs.com/includes/download.php

الفرع الأول: البعد الجيوبوليتيكي

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الساحل الإفريقي عنصرا هاما، حيث تعرف بصفتها الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان كما توضحه الخريطة رقم -10- التالية:

Source : http://www.european-secrity.com/n_index.php?id=5981

فدول الساحل إذاً تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا، ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر، وبهذا الموقع يتضح بأنها منطقة محورية لأنها تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية، بدءا ببعد شمال إفريقيا شمالا، والعمق الإفريقي جنوبا، والبعد الأطلسي غربا، والآسيوي شرقا.[1]

هذا ما يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، فهي تنظر للساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفسا لها بعد شمال إفريقيا، حيث تعتبره كقلب

[1] - محمد بويوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، الأردن: دار الخليج، 2017، ص 16-17

جيواستراتيجي لإفريقيا، وكمحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب آسيا، وبالتالي تعد السيطرة على الصحراء الكبرى بمنزلة مدخل جديد للسيطرة على أغلب القارة الإفريقية.[1]

لا يمكن فهم الأهمية الحقيقية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بمعزل عن المناطق المجاورة لها، والتي تتقاطع فيما بينها، فأهمية المنطقة من ناحية جيوبوليتيكية تشبه إلى حد بعيد الأهمية التي حظيت بها منطقة بحر قزوين، وهي المنطقة التي أخفت ورائها صراع القوى الراغبة في التحكم في مصادر النفط والممرات المؤدية إليها، ما جعلها تمثل أحد أهم العوامل المحفزة للصراع بالمنطقة، حيث تعتبر منطقة خليج غينيا من أهم المناطق الإستراتيجية المتاخمة لمنطقة الساحل وتأمينها يجب أن يمر عبر تأمين منطقة الساحل الإفريقي. لذلك أخذت فرنسا تقوي من سياسة تعريف الصحراء بما يتيحه الأمن والمكانة من ربط بين مكونات جيوسياسية مختلفة، فلا يمكن عزلها بشكل كلاسيكي، مثل عزل الصحراء عن خليج غينيا أو عزل المغرب العربي عنهما، وبالتالي تكمن الأهمية الجيو-إستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا وهما كما سبق الذكر المغرب العربي وخليج غينيا.*

يلاحظ أن الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا لعام 2008، أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكيستان، وكون هذه القوس تشمل منطقة الساحل، فإن ذلك يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطرابا، وهو المجال الصحراوي الممتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.[2] وبالتالي تمثل منطقة الساحل الإفريقي منفذا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا، وذلك بمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي، بسبب مشاطئته المملكة العربية السعودية

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص19.

* خليج غينيا منطقة مهمة جدا نظرا لما تتوفر عليه هذه المنطقة من ثروات نفطية وهي تتكون من 5 دول وهي غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو وأنغولا، كما أنها تحتوي على ما يقارب 7% من الاحتياط العالمي للنفط.

[2] - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 191.

وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة لكونه رابط للخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.[1]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تعتبر الدول المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي من أفقر دول العالم ظاهريا ومن أغناها باطنيا، حيث أصبحت ذات أهمية جيواقتصادية تبعا لحجم الثروات المعدنية من كل الأنواع المتوافرة هناك، وعلى رأسها: الذهب واليورانيوم والفوسفات[2]، حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا، وذلك بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وهي بالتالي تغطي نسبة كبيرة من احتياجات فرنسا لهذه المادة الأساسية في المجال النووي، الذي يعتبر قطاع حساس بالنسبة لفرنسا ومن مسائل الأمن القومي،[3] إذ تعتمد فرنسا على تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. فشركة أريفا الفرنسية "Areva" ظلت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، ومازالت فرنسا تعتمد على اليورانيوم الإفريقي وخاصة يورانيوم النيجر، هذا بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل: السنغال، مالي، موريتانيا.[4]

هذا إضافة إلى ما تمتلكه المنطقة من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي كالنفط، الغاز، الطاقة الشمسية...إلخ، فاستغلال الثروات النفطية المهمة في الإقليم الساحلي أصبح واقعا ملموسا في التشاد، منذ عام 2003 وهي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، كما أن عمليات الحفر جارية في صحراء مالي وهي تنبئ بنتائج مشجعة، كما تعتبر نيجيريا أول منتج للنفط في إفريقيا بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل وباحتياطي يبلغ 36 مليار برميل، ومن المتوقع أن يتحول الفضاء الغربي لإفريقيا في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية، وهو ما عزز اهتمام القوى الدولية به.[5]

---

[1]- أحمد جعفري الوغزيزي، " بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، المجلد 8، العدد 1، 2015 ، ص 429.

[2]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3]- عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[4]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[5]- المرجع نفسه، ص77 .

بالنسبة لفرنسا يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية، فهي تعتبر أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، لذلك فهي تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية.

كما لا يمكن اعتبار المنطقة مركزا أو قطبا منتجا للنفط والثروات المعدنية فقط، إذ وضعت مشاريع الغرض منها إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي عبر منطقة الساحل الإفريقي، ومن نيجيريا نحو المتوسط فأوروبا، حيث تعتبر منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي، وبالتالي لا يمكن تجاهل المصالح الفرنسية المرتبطة بهذا المشروع والذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير من العجز الأوروبي وبالتالي الفرنسي في مجال التزود بالغاز الطبيعي، وقد بدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث سنة 2009.[1]

زيادة على ذلك وبتحول دول الساحل إلى دول غنية بالنفط، مما يؤهلها مستقبلا لتصبح سوقا للمنتجات الإقليمية والدولية خاصة الفرنسية نظرا للارتباط التاريخي بينهما، كما تتميز المنطقة بقدرات هائلة لاستخراج الطاقة البديلة عبر أشعة الشمس الساطعة فيها، وهي التي يمكن أن تعوضها عن حاجاتها الأخرى.[2]

الفرع الثالث: البعد الأمني

إذا كانت الطبيعة الجيو-إقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي قد شكلت عامل جذب واهتمام للأطراف الخارجية بها، فإن الطبيعة الجيو-أمنية منحت المسوغ لتلك الأطراف للوجود الفعلي فيها بكل أشكاله وأنواعه. فعلى المستوى الأمني تعرف المنطقة حالة غير مسبوقة من التردي الأمني، نتيجة بروز مؤشرات جديدة على مسرح المنطقة تؤكد مدى خطورة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة ومجتمعاتها على حد سواء، فاللاأمن الغذائي، التدهور البيئي، الفقر، الأمراض الفتاكة، والنزاعات الداخلية، كلها تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة والجديدة التي أفضت إلى أمن معقد في المنطقة، نتيجة تداخل وتفاعل مختلف هذه العوامل التي أفرزت بدورها مجموعة من

[1]- شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، مرجع سبق ذكره.
[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية.[1]

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من الخطاب الأمني نتيجة لمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي:

- الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل منها ملاذا آمنا وقاعدة خلفية لعملياته، وذلك لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجيستية وتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية، لذلك فهي تضم خريطة معقدة من التنظيمات الإرهابية تنطوي على مجموعات ودوائر متشابكة بحكم تشابك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكذلك بحكم الفضاء الجغرافي الذي يجمعها والتحالفات الغير مستقرة التي تربطها، كما انها خريطة غير ثابتة لكونها تتغير بتغير الوضع السياسي والأمني بالمنطقة وبتطور الأوضاع في كل من العراق وأفغانستان. ويمكن اعتبار جماعتي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و" بوكوحرام" أهمها، بالإضافة إلى "حركة أنصار الدين"، "جماعة التوحيد والجهاد"، "أنصار الشريعة".

والخريطة رقم -11- التالية توضح أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في منطقة الساحل الإفريقي:

تفريخ المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي

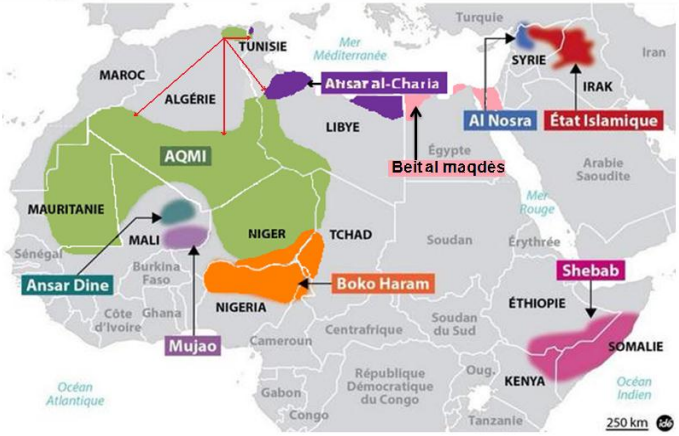

source: http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2017/06/03/

[1]- امحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص2.

- انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة البشر والمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية...إلخ، بالإضافة إلى هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فيها، والتي جعلتها تحتل المرتبة الثانية ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية. [1] كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم -12- توضح أهم طرق الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

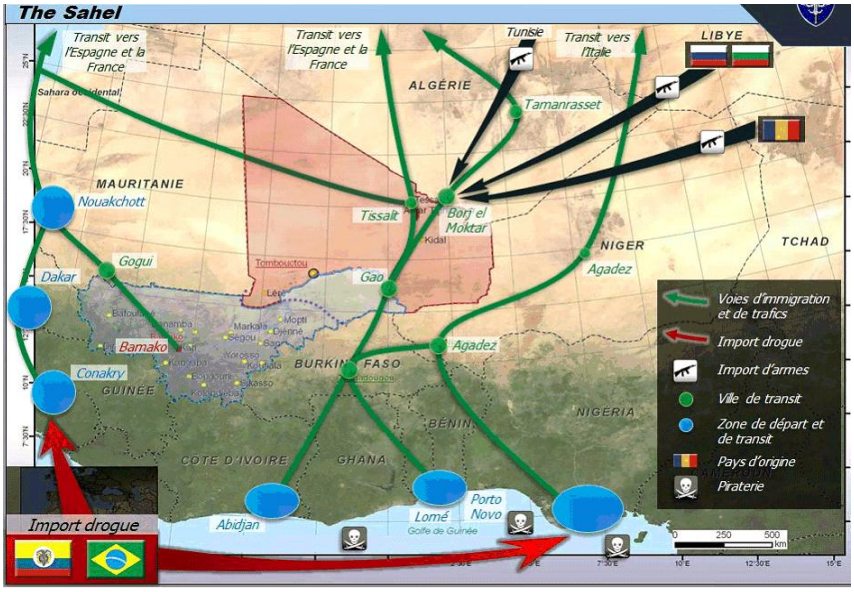

Source : http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72010.html

على الرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد، وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة، إلا أن تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في السنوات القليلة الماضية، والتداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة قد منح المزيد من الاهتمام الدولي بهذا الجزء من القارة الإفريقية.

ما زاد من حالة اللاأمن هذه هو حالة الفوضى التي تعيشها بعض دول الشمال الإفريقي وخصوصا ليبيا، حيث أن الحرب في هذه الأخيرة قد فسحت المجال أمام تنظيم القاعدة ومجمل الحركات المسلحة في المنطقة للتزود بالسلاح الليبي المنتشر بشكل عشوائي وفوضوي لتعزيز قدراتها العسكرية.

[1]- عشور فشي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وبالتالي أضحت منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، وقد اكتسبت أهميتها الأمنية هذه من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم، ويبدو أن التمثلات أو التصورات التي شكلتها أوروبا وخاصة فرنسا، بوصفها ذات اتصال مباشر بالمشكلات القادمة من الساحل وإفريقيا عموما، تكشف عن استمرار شيوع تمثلات الغرب عن سواها في هذه المنطقة.[1]

فإذا كانت العمليات الإرهابية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة أو بعض العمليات في الدول المجاورة، فإن صانع القرار الفرنسي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الأوروبية عبر جنوب المتوسط، كما يخشى من تهديد مصالحها في المنطقة في حد ذاتها، وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الفرنسية المتمثلة أساسا في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن.

انطلاقا من هذه الفكرة نستطيع تحليل الرؤية الفرنسية لخطر الإرهاب وموقع القارة الإفريقية في هذه الرؤية، وذلك من خلال الكتاب الأبيض للأمن والدفاع الفرنسي لسنتي 2008 و 2013، الذي ركزت فيه فرنسا على تقديم إستراتيجية متكاملة للأمن لا تركز فقط على الأبعاد العسكرية، ما يعكس استجابتها لعولمة التهديدات التي تواجهها، لذلك طرحت مفهوما جديدا واسعا للأمن القومي الفرنسي يتضمن حاجة فرنسا للتعامل مع أية تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة تتعرض لها الدولة. بهذا المعنى فإن المخاطر والتهديدات كلاهما يشير إلى نطاق واسع من الأحداث ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية أو حتى الصحية، وبناءا عليه فإن مفهوم الأمن القومي عبر وبقوة عن نية فرنسا لتبني اقتراب شامل ومتكامل لتحديد هذه المخاطر والتهديدات، التي ليس بالضرورة ان تكون نابعة من داخل الحدود الفرنسية وإنما قد تأتي من الخارج، الأمر الذي من شأنه أيضا تبرير أي تحرك فرنسي خارجي لمواجهة مثل هذه التهديدات.[2]

يعتبر الإرهاب من أهم هذه التهديدات، والذي تم ربطه مباشرة بهشاشة الدولة وضعفها من جهة وبين كونها مصدرا من مصادر التهديد من جهة

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- رانية حسين خفاجة ،"فرنسا وجهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا: تقاطعات الداخل والخارج" في، إبراهيم نصر الدين وآخرون، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية**، ط1، بغداد: المركز العراقي-الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 153-154.

أخرى. ففشل الدولة في الاضطلاع بوظائفها وانعدام قدرتها على ممارسة سيادتها سوف يترتب عليه بالضرورة فشل الدولة في التعاطي مع التهديدات والمخاطر، التي من الممكن أن تتجاوز حدود هذه الدولة الضعيفة لتمثل تهديدا مباشرا لفرنسا.

على هذا الأساس اعترفت فرنسا صراحة بأهمية القارة الإفريقية في إستراتيجية الأمن والدفاع، إما من زاوية طبيعة المصالح الفرنسية في القارة، أو من زاوية طبيعة التهديد الذي قد تمثله، وهو ما يبرر التدخل الفرنسي في مالي وكذا في ليبيا.

نفسر في هذا الإطار تركيز البحوث والدراسات الفرنسية على الاهتمام البالغ بالمفاهيم المتنوعة للأمن في مقاربة وضع الساحل الإفريقي، وفي هذا الصدد يمكن وضع خمسة أطر أمنية متداخلة تم اعتبارها أساسية في تحليل الواقع الأمني الساحلي وهي:[1]

1- الأمن ذو السمة الجغرافية: وهو يتعلق أساسا بمشكلات ناتجة من الانعكاسات الطبيعية والمناخية والبشرية للساحل الإفريقي.

2- الأمن المرتبط بالمخاطر مثل: انتشار تجارة السلاح والتهريب والتطرف.

3- الأمن الناتج من مشكلات سياسية وهو يتعلق أساسا بالنزاعات الحدودية وانعدام الاستقرار السياسي للدول الحديثة التكوين.

4- الأمن ذو السمة الإنسانية، وهو يتأثر بالأطر المذكورة سابقا، ويؤثر أساسا في ندرة تحقيق الحاجات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالإنسان كالفقر والأمية.

انطلاقا من هذه النقاط نستنتج بأن فرنسا تصنف دول الساحل الإفريقي ضمن دائرة الدول الفاشلة* الغير قادرة على السيطرة المنتظمة على مجموع ترابها، وهي الإشكالية المركزية المغذية لمخاطر الاستقرار والنزاعات المسلحة، لذلك وجب عليها التدخل لمساعدة هذه الدول على إعادة بناء نفسها حتى ولو كان ذلك بوسائل عسكرية، ففرنسا ترتبط مع أغلبية هذه الدول لكونها مستعمرات سابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 22-23

* الدولة الفاشلة هي التي تتوفر على الخصائص التالية: فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم، فقدان الحكم في الدولة لشرعيته، عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي، الانهيار الاقتصادي.

في المنطقة، وهنا تكمن القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا بالنسبة إلى فرنسا، وهو ما سنوضحه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

الفرع الرابع: البعد التنافسي

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بأهمية كبيرة لدى العديد من القوى الدولية على رأسها التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة فرنسا، إضافة إلى القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي" من ناحية، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية والدولية من ناحية ثانية. وبالتالي أصبح الساحل الإفريقي مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى، وذلك راجع لخصوصيات لهذه المنطقة من النواحي الإستراتيجية، الاقتصادية، السياسية والأمنية.

فهذه القوى الكبرى تنظر بنظرة جيو-استراتيجية جديدة إلى المنطقة، وذلك لعوامل مرتبطة بضيق ساحات التنافس نتيجة تعدد القوى وتصاعد قدراتها، ومن تم فإن منطقة الساحل هي مجال لتقاطع اهتمامات فرنسية تقليدية مع أخرى أمريكية مع قوى يتزايد اهتمامها كالصين، بحيث أن ضيق جغرافيا التنافس تدفع بالقوى نحو ملء كل الأقاليم التي لها قيمة أو التي يرجّح أن تزداد قيمتها، فالوجود الكثيف في الصحراء الكبرى يتيح للدول ربط الصلة مع شمال إفريقيا وعبرها بالبحر الأبيض المتوسط وغربا بالأطلسي، كما يتيح لها الامتداد جنوبا نحو وسط إفريقيا وخليج غينيا، وشرقا نحو القرن الإفريقي، بينما يعني عدم الوجود في هذه المنطقة انحسار في الحضور بشمال إفريقيا ووسطها.[1]

كما أن هذه القوى أصبحت تتسابق لترسيخ وجودها في دول المنطقة من خلال عدة استراتيجيات مستعملة عدة وسائل وآليات، من أجل تحقيق أهدافها المرتبطة أساسا بالثروة النفطية والمعدنية التي تكتسبها دول الساحل الإفريقي. وقد تبين من خلال الدراسة شدة التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة، من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري إلى المنطقة، حيث بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خاصة، وذلك بتكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي والأمني، خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2001 دافعا قويا لهذا التمركز بحجة محاربة

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الإرهاب،[1] مما دفع فرنسا إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها ومناطق تواجدها الإستراتيجية، حيث أصبحت الفاعل رقم واحد في الفضاء الإفريقي منذ وصول "فرانسوا هولاند" إلى سدة الحكم في فرنسا، واعتماد المقاربة التدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها من جهة ومواجهة الاختراق الأمريكي للمنطقة من جهة ثانية، وهو النهج الذي حافظ عليه بل وأكد عليه الرئيس الحال "ماكرون"، من خلال تصريحاته وزيارته المكثفة إلى معظم بلدان القارة الإفريقية.

من الواضح إذاً أن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية ينسحب على الاهتمام بالساحل الإفريقي اعتبارا بأن الإستراتيجية الفرنسية تجاه القارة الإفريقية هي شاملة، سواء من حيث مجالات الاهتمام "أمنية، اقتصادية، سياسية، عسكرية"، أو من حيث تغطيتها لكامل المجالات الجغرافية في القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن تأكيد فرنسا على أهمية وجودها في الساحل الإفريقي يكشف بالدرجة الأولى عن إدراكها لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة، حيث وصف المحللون الفرنسيون منطقة الساحل "بالمنطقة الرمادية" zone grise، لكونها منطقة تغيب فيها الشرعية تماما بعد أن انتشرت تجارة السلاح والمخدرات بشكل مخيف غير مسبوق في تاريخ هذه المنطقة، التي تمثل الظهير الجنوبي لشمال إفريقيا، بالإضافة إلى أنها أصبحت مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.[2]

ومن ثمة فإن فرنسا التي بنت منظورها للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعرت بأنه لا مناص لها من طبع حضورها في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزها عن باقي القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الحضور "المتميز" ضروري لتدعيم مصالحها المكثفة مع دول الساحل الإفريقي، فهذه الضرورة المصلحية فرضت على فرنسا استمرار حشد وسائلها للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.[3]

---

[1] - شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، مرجع سبق ذكره.

[2] - خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا، المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ، مرجع سبق ذكره ص 99.

[3] - عادل زغاغ وسفيان منصوري، " الساحل الإفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جبو سياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة: مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1 ،العدد 7، جويلية 2014، ص99.

وفي هذا السياق يمكن القول أن الحضور الفرنسي في هذه المنطقة هو محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين: يسعى الأول إلى تقديم فرنسا كمخاطب يتوافر على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من المنطقة، أما الثاني فسيهدف البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية.

تمكنت فرنسا بصفتها قوة استعمارية تقليدية في الساحل الإفريقي من تطوير إستراتيجية تأثير تجاه دول المنطقة، تقوم على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، تعتمد مضامينها على الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية واللغوية، فتعتبر فرنسا قوة ناعمة بفضل سنوات الاستعمار الفرنسي الذي عاشته دول الساحل الإفريقي، تمكنت فرنسا من خلاله التغلغل في أعماق المجتمعات الإفريقية، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم، وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر أهمها تكوينها للنخب الحاكمة، اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى المنظمة الفرنكوفونية التي تهدف فرنسا إلى تحويلها من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، لها صوت سياسي يؤخذ به على الساحة الدولية.

تظهر فرنسا كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي بامتلاكها خاصة للوسائل العسكرية، وذلك نظرا لارتباطها مع معظم دول المنطقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة.

بناءا على ذلك تعد السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية في إفريقيا إحدى العناصر والركائز الأساسية لقوة فرنسا في منطقة نفوذها والعالم، وبالتالي غدت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في إفريقيا، وتتضمن عملية تطبيق هذه السياسة خمسة عناصر وهي: المعرفة والتنبؤ، الردع، الحماية، المنع والتدخل، وقد أكدت وثيقة الأمن القومي لسنة 2013 على التداخل والتكامل بين هذه الآليات.[1]

ترتكز هذه السياسة الأمنية والدفاعية والحفاظ على نفوذها في الساحل الإفريقي على اتفاقيات التعاون والدفاع المشتركة مع دول المنطقة، إضافة إلى استعانة فرنسا بمجموعة من الترتيبات الأمنية نذكر من أهمها برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Programme Recamp، الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا عن طريق تكوين خاص بعمليات حفظ السلام،

[1]- رانية حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

وكذلك تدريب القوات العسكرية على كيفية إدارة الأزمات، هذا بالإضافة إلى المساعدة العسكرية التقنية والعملياتية، سواء عن طريق العتاد، التمويل، أو تعداد جيوش وتأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية إلى حد ما مع إمكانية نشر جنود فرنسيين على أراضيها الفرنسية، وهنا تجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أو طبيعة المساعدات العسكرية والتقنية المقدمة للدول الإفريقية، هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات الطوعية تكمن مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على بعض التوازن الإقليمي والاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة، وفي هذا الإطار تحتفظ فرنسا بحق رفع وزيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في المنطقة، فهذه المساعدات تزيد أو تنقص حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها، ومن أجل ولاء الدول الإفريقية تمنع عنهم فرنسا كل إمكانية التزويد بالعتاد من الدول الأخرى.[1]

كما أن فرنسا اضطرت لتطوير سياستها للتعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية، حيث تمتلك فرنسا 4 قواعد عسكرية رئيسية دائمة في الساحل الإفريقي وذلك في كل من: مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم -13- القواعد العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

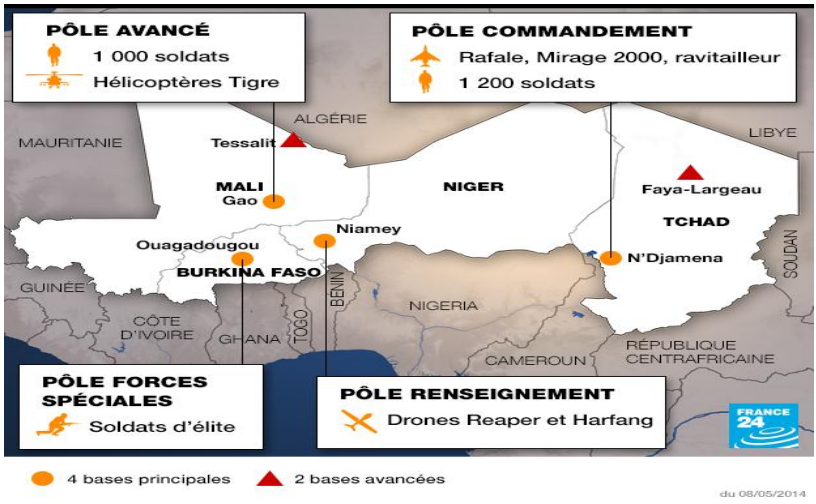

Source : http://www.france24.com/fr

[1] - عادل زقاغ وسفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 96-120.

بعد تقليص فرنسا لتدخلاتها العسكرية في إفريقيا عموما خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أنها في السنوات القليلة الماضية فعّلت بقوة القيمة الاستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا، خاصة بعد سياسة الانتشار الصيني وبدرجة أكبر الأمريكي، التي تعاملت معها فرنسا بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم الأمر الواقع وسياسة الترقب والانتظار، ثم عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في إفريقيا، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية،[1] من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في المنطقة.[*] وبذلك أضحت السياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي تعتمد على المقاربة التدخلية العسكرية بامتياز والمفرطة في الإجراءات الأمنية، وهذا يندرج في إطار إستراتيجية استباقية تأخذ بالفكر العسكري الاستباقي الداعم لمفهوم أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، وخير وسيلة لاجتثاث مصادر التهديد من جذورها.[2] فقد وجدت فرنسا في "الحرب على الإرهاب" حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في منطقة الساحل الإفريقي، وليس خافيا أن المصالح الإستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء اندفاع فرنسا وإصرارها على أن تكون حاضرة بقوة في قلب الحدث الإفريقي، رغم خطورة الوضع ورغم ضعف الدعم الخارجي.[3]

طالب في هذا الإطار قائد أركان الجيش الفرنسي " الجنرال بيير دو فيلييه Pierre de Villiers " بزيادة ميزانية الدفاع الفرنسية في السنوات المقبلة، حيث على الرغم من ارتياحه لميزانية الجيش الفرنسي الحالي والمقدرة بـ 32.68 مليار يورو سنة 2017، إلا أنه طالب برفعها إلى 2% من الناتج المحلي، أي أكثر من 40 مليار يورو، نظرا لما سيحققه ذلك من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والعسكري.[4]

فعسكريا ستحقق فرنسا ثلاثة أهداف متكاملة لتدعيم القوات الفرنسية وزيادة فعاليتها وهي:

---

[1]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[*] لذلك ركزنا في هذا الجزء من الدراسة على المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الافريقي، حيث أضحت فرنسا أكثر قدرة على الحركة والفعل.

[2] - خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3]- محمد رجب: "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، في: http://alarab.co.uk/pdf/2015/01/07-01/p07.pdf

[4]- يونس بلفلاح، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports

1- استرجاع القدرات السابقة للجيش الفرنسي الذي توجب التخلي عن عنفه مؤقتا، لأسباب تخص الميزانية وفي وقت كان فيه الوضع الأمني مختلفا.
2- التوفيق بين العقود العملياتية وحقيقة القدرات من:" رجال وعتاد ودعم لوجستي وذخيرة..." التي تستخدم في العمليات.
3- ضمان المصداقية الضرورية للردع النووي الفرنسي من خلال تحديث مكونية: البحري والجوي.

أما اقتصاديا فيذكر قائد الأركان الفرنسي أن تطوير قدرات الجيش تعود بالفائدة على البلاد، ذلك أن كل "يورو" يستثمر في الدفاع يمثل "اثنين يورو" عائدات بالنسبة للاقتصاد الفرنسي (تشغيل، بحث وتنمية وتصدير...)، هذا فضلا عن استفادة الصناعة الفرنسية من البحث التكنولوجي العسكري– المدني، موضحا أن وجود قاعدة صناعية متينة ودائمة، يسمح لفرنسا بالحفاظ على استقلاليتها الإستراتيجية.

من خلال كل هذه العناصر نستنتج إذا بأن السياسة الفرنسية في الساحل عموما تعتمد على المقاربة التدخلية، من أجل تعزيز وجودها وتوسيع نفوذها في إطار حفاظها على مصالحها في المنطقة، وأحسن الأمثلة على ذلك التدخلات العسكرية التي قامت بها منذ جانفي 2013 كما سنوضحه من خلال عملية سيرفال serval وعملية بارخان barkhane.

الفرع الأول: فرنسا تطلق عملية سيرفال وتستعيد السيطرة على شمال مالي

تعتبر حالة التدخل في مالي، تطبيقا للإستراتيجية الخامسة من استراتيجيات تنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية والمتمثلة في التدخل الخارجي. مدفوعة بجملة من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية، تدخلت فرنسا عسكريا في مالي في جانفي 2013[1]، حيث أنه وبفعل قدراتها الدبلوماسية استطاعت صاحبة التجربة الاستعمارية من تعبئة المساندة الإقليمية والدولية بهدف تحرير الشمال المالي من قبضة الإرهابيين، وذلك بموافقة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على هذا التدخل الذي كانت تنتظر تزكيته عمليا من الأمم المتحدة، وقد أعطت القرارات الأممية الثلاثة 2056 و 2071 و 2085 مسوغا شرعيا لهذه العملية، كما طلب الرئيس المالي بالنيابة "دياكوندا تراوري Dioncounda Traoré" من فرانسوا هولند رئيس فرنسا آنذاك القيام بهذا التدخل.[2]

[1]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره ، ص81.
[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره ،ص 280.

أطلقت فرنسا على عملية التدخل اسم سيرفال، التي بدأت في 11 جانفي2013 بتنسيق عسكري بين القوات الجوية والبحرية والبرية الفرنسية، وقد تمت عمليات القصف انطلاق من القاعدة العسكرية الفرنسية في "انجامنا" عاصمة دولة التشاد، بينما وصلت القوات البرية الفرنسية بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء "داكار" عاصمة السنغال. وقد نجحت العملية في تحرير شمال مالي ودحر الإرهابيين إلى خارج الدولة وانتهت العمليات في 31 جولية 2014. وذلك حسب الخريطة التالية:

خريطة رقم -14- تشرح عملية سيرفال الفرنسية في الساحل الإفريقي

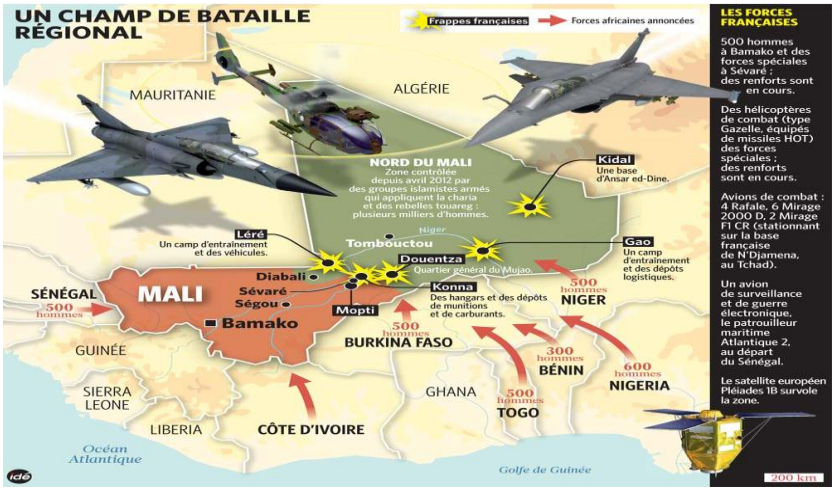

Source : http://histoire-geo.ac-noumea.nc/spip.php?article400

بالنسبة لفرنسا تشكل حالة مالي نموذجا للمخاطر الناجمة عن الدولة الهشة وعلاقتها بالإرهاب، وذلك نتيجة عجز الدولة عن بسط سيطرتها على كامل الإقليم في مواجهة الجماعات الإسلامية وتمرد الطوارق في الشمال، فضلا عن تفشي مشكلات التهريب وتجارة المخدرات عبر الحدود. وقد عكست تصريحات المسئولين الفرنسيين خشيتهم من تحول مالي إلى دولة إرهابية، مع ما يشكله ذلك من تداعيات بالغة الخطورة على فرنسا وأوروبا. فقد صرح الرئيس السابق "هولاند" بأن:" **فرنسا لا يوجد أمامها بديل إلا التدخل لمنع ظهور دولة إرهابية في مالي بما سيترتب على ذلك من تداعيات بالغة الخطورة على أمن فرنسا والغرب.**" [1]

[1]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

لذلك أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها بأن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:[1]

- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.
- الحفاظ على الدولة المالية واستعادة وحدتها التربية.
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

لكن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيا بالتراب المالي، بيد أن الحقيقة غير ذلك، خاصة وأن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود، إن الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية والاقتصادية) في الساحل وما ورائه، إن التدخل في مالي هو تأمين للنيجر والتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا، فقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، فإن سقط مالي في أيديها ستسقط دول أخرى إن عاجلا أو آجلا، وعليه فهي تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه، بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكمشة.

وبناءا عليه ففرنسا تنظر إلى منطقة الساحل كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفسا ثانيا لها بعد حوض المتوسط وذلك للأسباب التالية:

1- التدخل في مالي يأتي في سياق سياسة هجومية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة، في إطار تنافسها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فالنفوذ الفرنسي عرضة لخطر الإنحسار.[2]

2- استرداد شمال مالي ومنع الانفصاليين من الوصول إلى باماكو عاصمة مالي والتي تقع جنوب البلاد ويعمل بها 6000 من الرعايا الفرنسيين، كان من الممكن أن يصبحوا رهائن في حالة سقوط العاصمة.

3- تأمين استقرار التشاد: والتي تعتبر بالنسبة لفرنسا نقطة المركز لإمبراطوريتها في إفريقيا الساحل وجنوب الصحراء، باعتبار أن لها حدودا ممتدة بآلاف الكيلومترات مع 6 دول إفريقية تحيط بها من كل جانب، لأن تشاد دولة لا تطل على بحار أو محيطات، بمعنى أنها الدولة المفصلية التي تلحم

[1]- عبد النور عنتر، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مرجع سبق ذكره.
[2]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

محوري السياسة الفرنسية في إفريقيا ببعضها البعض، المحور الأول هو إفريقيا الغربية والتي تضم: النيجر، مالي، موريتانيا، السنيغال، بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، والمحور الثاني هو إفريقيا الاستوائية والتي تضم: جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو برزافيل، الجابون.

فمن يقرأ الأدبيات السياسة الفرنسية يلاحظ مدى اهتمام قادة وزعماء فرنسا بدولة التشاد، إذ قالها "ديجول" صراحة: "**من يمتلك زمام الأمور في تشاد يمتلك زمام الأمور في إفريقيا**". وقد أكد على ذلك الرئيس السابق "هولاند" بعدما يزيد عن 60 سنة من مقولة "ديجول"، وذلك بقوله:" **لن يكون هناك أمن في إفريقيا بدون تشاد قادرة على أن تكون قوية وتضطلع بمسؤولياتها**".[1]

ففرنسا تحتفظ منذ عام 1986 على قاعدة عسكرية كبيرة في عاصمة انجامينا عاصمة التشاد، وذلك بعد محاولة قوات القذافي الاستيلاء على شمال التشاد "قطاع أوزو" الغني بمناجم اليورانيوم، وتضم القاعدة الفرنسية قوات جوية وبرية وجهاز مخابرات متطور، بما يؤكد وجود فرنسا عسكريا ومخابرات في مركز إفريقيا الفرنكوفونية، وقد كانت معظم الطلعات الجوية الفرنسية ضد متمردي شمال مالي عن طريق هذه القاعدة، فعملية "سيرفال" كانت تسعى أساسا إلى التأمين العسكري لشمال التشاد أين يقع "قطاع أوزو" ، وهو من أغنى مناجم اليورانيوم في إفريقيا والذي تبلغ مساحته 114000 كلم [2] والذي تستثمر فيه شركات معظمها فرنسية، وهو تأمين لاشك أنه يعتبر هدفا استراتيجيا على المدى القصير والمتوسط والممتد لدولة فرنسا.

4- تأمين حقوق اليورانيوم العملاقة في النيجر، فالنيجر بها ثاني أكبر منجم في العالم لإنتاج اليورانيوم بما يتيح لفرنسا استمرار تجديد ترسانتها النووية وتطويرها، وهو ما يتيح لمجموعة شركات "أريفا areva" الفرنسية، وهي المستثمر الرئيسي في النيجر أن تظل "منتجا استراتيجيا دوليا ثانيا" بعد الولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمية لصناعة المفاعلات النووية.[2]

نفس الشيء بالنسبة لموريتانيا حيث لفرنسا استثمارات كبيرة في مناجم الحديد، هذا بالإضافة لتأمين استقرار باقي النظم الموالية لفرنسا في منطقة الساحل وفي إفريقيا الفرنكوفونية، وضمان استمرار ولاء الزعماء السياسيين الأفارقة.

---

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2]- المرجع نفسه، ص 83 – 84.

هنا يمكن القول بأن القوة والقدرة على الردع السريع للتهديدات سيظلان سياج أمان واستقرار للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدولة، كما أن نفوذ الدولة لا يستمر إلا إذا استمرت قدرتها على ردع أي تهديد لمصالحها، هذا ما على فرنسا أن تفعله إذا ما أرادت الحفاظ على نفوذها ومصالحها في الساحل خاصة وإفريقيا عامة.

على الرغم من نجاح التدخل العسكري في وقف تقدم الجماعات الجهادية إلى الجنوب بل ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن نجاحها في القضاء على الإرهاب يظل محل تساؤل لاسيما مع استمرار العمليات الإرهابية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول جدوى التدخل العسكري في مالي.

الفرع الثاني: فرنسا تطلق عملية بارخان للسيطرة على الوضع الحرج في منطقة الساحل 1 أوت 2014.

في الحقيقة إن عملية سيرفال التي تمت في صحراء شمال مالي قد نجحت في استعادة هذا الشمال الصحراوي لهذا البلد الإفريقي، ولكن حسب فرنسا فالمعركة لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد لأن نتائجها على مدى المتوسط لن تكون مضمونة، لأن الذي حدث هو أن القبائل المتمردة من الطوارق ولإرهابيين قد انسحبوا إلى أقصى شمال شرق مالي المعروفة بمنطقة "أدرار إيفوغاس" المحادية للجزائر، وهي منطقة صخرية شديدة الوعورة تعتبر عائقا منيعا للغاية أمام العسكرية الحديثة، لذلك أطلقت فرنسا عملية "بارخان" في 1 أوت 2014، أي مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء عملية سيرفال، فحسب منظور الفكر العسكري الفرنسي تعتبر هذه العملية الضمانة الوحيدة لاستمرار السيطرة على الوضع الحرج في منطقة الساحل، والتي تجوبها قبائل تحوز عل كل أنواع السلاح المتطور وعلى دراية تامة بكل دروب الصحراء،[1] وبالتالي فهذه العملية تندرج في إطار إستراتيجية استباقي تأخذ بالفكر العسكري الإستباقي الداعم لمفهوم، أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع وخير وسيلة لإجتثاث مصادر التهديد من جذورها.[2] وتهدف هذه الإجراءات إلى إعادة ترتيب الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا لتمكينها من الاستجابة للأزمات بالسرعة والكفاءة اللازمتين،[3] ويشترك في العملية بجانب فرنسا خمس دول إفريقية هي: موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد، التي شكلت "تجمع دول الساحل G5 sahel" منذ فيفري 2014.[4]

---

[1]- Ministère de la défense française, "opération Barkhane", p06 en : https://www.defense.gouv.fr/content/ BARKHANE-0118.pdf

[2]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3]- رانية حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[4] - Ministère de la défense française, "opération Barkhane", op.cit, p03.

ومنه تعبر عملية بارخان عن تحقيق وجود عسكري فرنسي دائم في منطقة الساحل لإحتواء ما أسماهم وزير الدفاع الفرنسي "الجهاديين" الذين ينشرون الفوضى والاضطراب في منطقة الساحل، وبالتالي زعزعة النظم السياسية القائمة في المنطقة مع تهديد كذلك بدرجة أو بأخرى لاستقرار دول شمال إفريقيا ذات الأهمية الكبيرة في الاستراتيجية العالمية الفرنسية.[1]

وفي إطار تقسيم العمل بين فرنسا والدول الإفريقية في منطقة الساحل، فقد تم إنشاء أربعة قواعد دائمة هي: قاعدة جوية ومركز للقيادة في العاصمة التشادية نجامينا، قاعدة إقليمية في جاو بمالي، قاعدة للقوات الخاصة في بوركينافاسو، قاعدة للاستخبارات في نيامي عاصمة النيجر. تحتفظ فرنسا من خلال هذه الشراكة بوجود قواتها العسكرية في مالي والتشاد، ولكن الوسائل الموجودة في هذين البلدين توضع تحت التصرف المشترك لكل الدول الأعضاء في هذه العملية، ويقود العملية الضابط برتبة جنرال انطلاقا من مركز قيادة مشتركة مقره نجامينا في تشاد.[2]

يعكس نشر القوات في خمس دول، إدراكا فرنسيا لأهمية تأمين الحدود وضرورة التعاون الإقليمي في أي جهد لمواجهة الجماعات الإرهابية، لاسيما هذه الجماعات التي باتت تعمل عبر الحدود وليس في دولة واحدة بعينها، للحيلولة دون أن تصبح طرقا دائمة يسلكها المجاهدين بين ليبيا والمحيط الأطلسي.[3]

والخريطة التالية توضح منطقة العملية، أهم القواعد العسكرية ونقاط الارتكاز، ودور فرنسا من خلالها:

---

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]- سلوى بن جديد، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، المجلد 51، العدد 4، أفريل 2016، ص124-128.

[3]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

خريطة رقم -15- تشرح عملية بارخان الفرنسية في الساحل الإفريقي

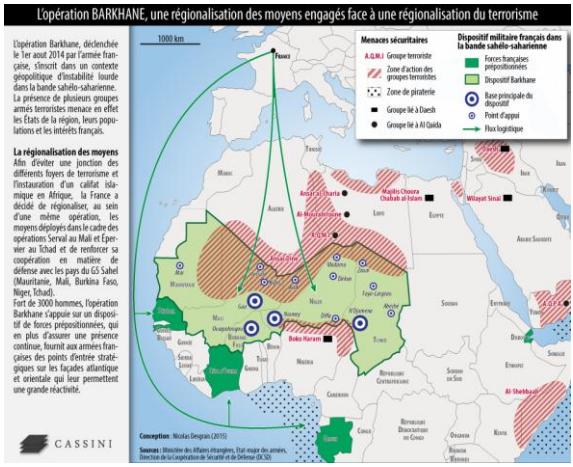

Source : http://www.cassini-conseil.com/loperation-barkhane-un-imperatif-de-puissance-pour-la-france/

تضم عملية بارخان حسب وزارة الدفاع الفرنسية 5000 جندي، من بينهم 4000 فرنسي، فضلا عن تجهيز هذه القوات بطائرات مقاتلة، ومروحيات وعربات مصفحة وناقلات جوية، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم -16- عدد القوات والعتاد الفرنسي من خلال عملية بارخان

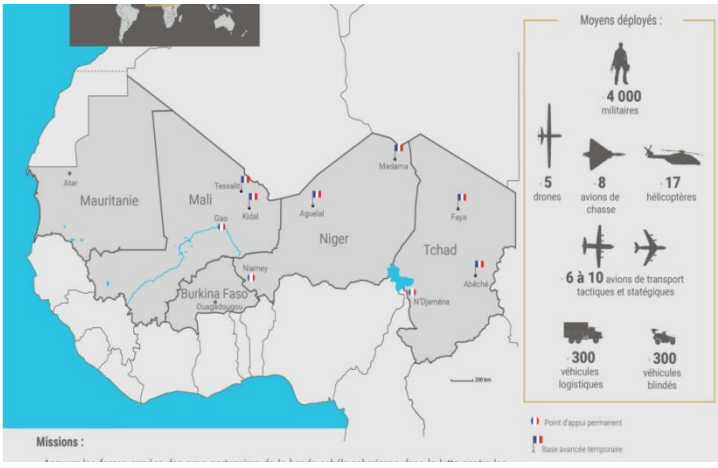

, "opération Barkhane"Source : Ministère de la défense française, op.cit, p11.

في حقيقة الأمر فإن إطلاق عملية بارخان لا يتعلق فقط بالواقع الأمني في مالي والساحل، وإنما له علاقة وثيقة للغاية مع انهيار الدولة في ليبيا والتداعيات السلبية التي من الممكن أن تنجم عن تفاقم العنف في ليبيا، أخذا في الاعتبار إمكان امتداد هذه التداعيات السلبية إلى دول الجوار الجغرافي لليبيا وتحديدا بقية دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، التي تشهد حاليا نشاطا كثيفا للجماعات المتطرفة بعد انهيار الدولة في ليبيا، وهنا نلاحظ أن دولة تشاد هي الجار الجنوبي لليبيا، وكما سبق أن أوضحنا مكانة تشاد ضمن السياسة الفرنسية في إفريقيا، فانهيار تشاد يعني انهيار القطعة الرئيسية في الدومينو وهو الانهيار الذي إذا حدث، فسوف تفقد فرنسا مصداقيتها كداعم للنظم السياسية الحليفة لها في إفريقيا، مما سيؤثر على مصالح فرنسا في القارة.[1]

الفرع الثالث: دور فرنسا من خلال الاتحاد الأوربي: "الإستراتيجية من أجل الساحل"

إضافة لذلك فإن هناك عاملا دوليا مهما يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ألا وهو الاتحاد لأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية، وذلك في إطار التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمرتها القديمة ومناطق تواجدها الإستراتيجية، لذلك تم بعث مبادرة "استراتيجية من أجل الساحل" منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وهي الجهود التي كللت سنة 2011 بتبني مشروع " إستراتيجية من أجل الساحل"، وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون يورو، كما تركزت الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب وهي: مالي، موريتانيا، النيجر، ، وهي تقوم على 4 محاور وهي:[2]

1- تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل الصراعات، وذلك بتحسين الظروف المعيشية والعمل على تقويم مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

2- تشجيع التعاون الإقليمي من خلال الحوار الفعال.

3- تقوية قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ،مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]- شمسة بوشنافة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، مرجع سبق ذكره.

4- تحسين المستوى الإقليمي من خلال محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي.

فقد قامت هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وذلك بتشخيص العلاقة القائمة بين التحدّي الأمني والتنمية في منطقة الساحل، فالتهديدات ذات الامتدادات الخارجية كالإرهاب، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، تجارة السلاح...الخ، تجد في الفقر وفشل الدولة أرضية خصبة لانتشارها. لذا تضمنت حزمتين من الأهداف تمتد على المديين القصير والمتوسط. فعلى المدى المتوسط تهدف إلى حرمان الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة من مجال النشاط والنفوذ الذي تتمتع به، ويكون ذلك عن طريق الاستقرار السياسي والأمن والحكم الراشد، والانسجام الاجتماعي في دول المنطقة، إضافة إلى زيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى التعليم، وهو ما يوفر الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ابتداءا من المستوى المحلي وكذلك الوطني وصولا إلى المستوى الإقليمي. أما أهداف المدى القصير فتتضمن تحسين إمكانيات وصول السكان للفرص الاقتصادية والتعليم، ويتركز ذلك بشكل خاص في المناطق الأكثر تضررا من اللاأمن والنشاطات الإرهابية، عن طريق زيادة الارتباط بينها وبين الأجهزة المركزية من خلال تعزيز تواجد هذه الأخيرة في تلك المناطق، ضمن المسار العام لإقرار الحكم الراشد. وعليه يمكن ملأ الفراغ الأمني/الحكومي في مناطق واسعة من الساحل الإفريقي، وهو الفراغ الذي عادة ما يتم استغلاله من طرف الجماعات الإرهابية لفرض هيكل مؤسساتي بديل للدولة من جهة، وداعم للنشاط الإرهابي والإجرامي من جهة ثانية. حيث سيتم العمل على دفع عجلة التنمية في هذه الدول من خلال فك العزلة وحفر الآبار وتشييد النقاط الصحية، هذا إضافة إلى محاربة "الاقتصاد غير المشروع" الذي تعتمد عليه مثل هذه التنظيمات المتطرفة كالتهريب. هذا ناهيك عن دعم قطاع الشرطة والدرك.[1]

فالملاحظ لمبادرة "مشروع من أجل الساحل" يجد أن الربط بين الأمن والتنمية كمدخل للمعضلات الأمنية في المنطقة لم يتعد مستوى تقديم المساعدات المالية، التي أثبتت فشلها كإستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية، لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر. فالاتحاد الأوروبي يبحث في بناء سياسة تميزه في المنطقة لا تزال في بدايتها، نتيجة

[1]- طارق ردّاف، "التصور الأوروبي للأمن والسلم في منطقة الساحل رؤية مشتركة أم مصالح وطنية"، في: https://platform.almanhal.com

للمشكلات البنيوية والتوازنات داخل الاتحاد الأوروبي والتجاذبات بين قواه تصعب من مهمته في المنطقة.[1]

يبقى تفسير العلاقات الأوروبية والفرنسية في المنطقة تكامليا، فلا تتميز الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل بالطابع التدخلي كما تتميز به السياسة المنفردة التي تنتهجها فرنسا في المنطقة، كما أن هذه الإستراتيجية لا تحل محلها بل تعمل بالانسجام معها.

على الرغم من الحديث عن الرغبة في التحرك الجماعي لاسيما في إطار الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرنسا أكدت أيضا أن نجاحها في العمل بكفاءة في أي إطار جماعي، إنما يعتمد أيضا على ضرورة أن "تحتفظ بقدرتها على اتخاذ مبادرات مستقلة". بل إن فرنسا دافعت عن موقفها التدخلي في مالي عندما أكد الرئيس السابق "هولاند" أن: **"فرنسا طالما كانت منخرطة على الساحة الدولية بما يتناسب مع قيمها ومصالحها، وان هذا الدور يدعمه اقتصادها، أفكارها، لغتها، قدراتها العسكرية و الدبلوماسية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن."**[2]

يفهم مما سبق بأن دول الساحل الإفريقي تشكل ممرا استراتيجيا فائق الحيوية والأهمية للمصالح العليا للدولة الفرنسية والذي نطلق عليه "الممر الإستراتيجي لليورانيوم والبترول والثروات المنجمية"، وبالتالي فتمركز فرنسا عند حافتي الممر: شرقا في تشاد من خلال قواعد برية وجوية، وغربا في السنغال من خلال قواعد بحرية، مما يضعها في وضع عسكري ممتاز يتيح تأمين هذا الممر الإستراتيجي عسكريا كما يتيح نقل وشحن الموارد عن طريق موانئ السنغال على الأطلسي والتي تستقبل السفن الفرنسية.

[1]- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر: جامعة سطيف2، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 337

[2]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

طالما مثلت فكرة إنشاء مناطق نفوذ وتأثير وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية، أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية، وذلك منذ الثورة الفرنسية، بخلق وإنشاء أسواق عالمية واسعة، لتسويق المنتجات الفرنسية وجلب الموارد والمصادر الأولية، بالإضافة إلى المهمة الحضارية التي خصت بها فرنسا نفسها .

لذلك شكلت إفريقيا أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي، وفي سياستها الخارجية، تكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو للتاريخ الاستعماري، ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة، مما يمكن فرنسا من الارتقاء في السلم العالمي للقوة.

لا يمكن فهم إستراتيجية فرنسا تجاه إفريقيا، إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فإفريقيا تأخذ قيمتها في هذه الإستراتيجية، ولا تظهر قيمة الموارد التي تنطوي عليها إلا من منظار الاستراتيجية العالمية، والدرجة التي تساهم فيها هذه الموارد في هذه الاستراتيجية.

ما يحكم تصور فرنسا الجيواستراتيجي لنفسها، وبالتالي لدورها في العالم، وما يبدو لها كعقبة رئيسية أمام تحقيق أغراضها الإستراتيجية، هو ضمان الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي والتقدم الاقتصادي والهيمنة الدولية أو تحقيق عالم متعدد الأقطاب، تكون لفرنسا فيه دور بارز في اتخاذ القرارات الدولية، فالهاجس الفرنسي منذ قيام الجمهورية الخامسة هو الموقع الجيوسياسي المضطرب الذي تحتله فرنسا في المنظومة العالمية، والذي يجعلها تعيش هاجس الانحطاط والتقهقر وبالتالي انعدام الفعالية، بصورة دائمة ويومية.

لذلك لطالما كانت سياسة فرنسا في إفريقيا مؤشرا على مكانة فرنسا كقوة كبرى في المجال الدولي، وبالتالي فإن انسحاب فرنسا من إفريقيا يعني " تنكيس الراية السياسية الفرنسية" و "تراجع الاقتصاد الفرنسي"، نتيجة الحيلولة بينه وبين مصادره من الموارد الطبيعية وأسواق بيع الكثير من منتجاته، وهو الأمر الذي عبّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران بقوله: " لا وجود لفرنسا في القرن الحادي والعشرين بدون إفريقيا"، وبالتالي لاشك بأن الفكر الاستراتيجي الفرنسي سيظل مركزا على بقاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا لأنها الضمانة الأولى وتكاد تكون الوحيدة لاستمرار فرنسا دولة كبرى.

نجد في إطار دراستنا لطبيعة العلاقات الفرنسية الإفريقية بأنها علاقات متشابكة ومتداخلة، قائمة على أساس علاقة هندسية متعددة الأبعاد، سواء كانت هذه الأبعاد متعلقة بفرنسا في حد ذاتها من خلال إصرارها وتأكيدها على ضرورة الحفاظ على تلك العلاقات التي لطالما ربطتها بدول المنطقة، نظرا لأولوية إفريقيا في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، ولأهمية ذلك في دعم وزيادة ثقة فرنسا بنفسها، فحسب الزعماء الفرنسيين فإن فرنسا لن يسبق لها في تاريخها أن انسحبت من السياسة الدولية، وكانت لها دائما سياسة خارجية نشطة وفعالة، فإن لم تقم بذلك فسوف تضيع من كبريائها وتقضي على طموحاتها. أو تلك الأبعاد الجيوبوليتيكية، الاقتصادية، الأمنية ، المتعلقة بإفريقيا في حد ذاتها، سواء الايجابية منها أو السلبية . وأخيرا تلك الأبعاد المتعلقة بالبيئة الدولية، من خلال الدور الذي لعبته وتلعبه المنافسة الدولية لفرنسا في المنطقة، كبعد أساسي في تركيز اهتمام السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا أكثر، لما تشكله هذه المنافسة من تحفيز وتحدي في نفس الوقت بالنسبة لفرنسا.

ففيما يخص تلك الأبعاد المتعلقة بالقارة الإفريقية، والتي يعود بعضها إلى فترة ما قبل الحرب الباردة ، أهمها البعد الجيوبوليتيكي والاقتصادي والتاريخي، ومنها ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخصوصا البعد الأمني. وبناءا عليها تبنت فرنسا مجموعة من الاستراتيجيات على كل المستويات، مركزة في ذلك على الجمع بين مقاربة الأمن اللين والصلب.

يأتي في مقدمة المصالح الاقتصادية الإستراتيجية معا النفط، لما يمثله من مادة إستراتيجية، ولما يقدمه التحكم بمنابعه من وسائل إضافية لتدعيم قوة التفاوض لدى الأطراف المسيطرة عليه، فمن جهة يشكل النفط ضرورة حيوية لتشغيل آلة الصناعة العالمية، ومن جهة أخرى، يستطيع كل من يتحكم بهذا المورد الهام أن يستخدمه لزيادة قدرته على انتزاع مكاسب إضافية من الدول الأخرى التي تحتاج إليه، من دون أن يكون لها أي سيطرة على مصادره.

لكن النفط لا يمثل المصلحة الاقتصادية الإستراتيجية الوحيدة التي تجذب فرنسا وتدفعها إلى بذل جهود خاصة، للسيطرة على إفريقيا أو التعامل معها، فإلى جانبه توجد أموال النفط السائلة التي تسعى فرنسا إلى جذبها للاستثمار في أراضيها، كما توجد الأسواق الاقتصادية الإفريقية المفتوحة الشهية للاستيراد. كما أن التواجد التجاري المميز في إفريقيا سيكون له بالضرورة تأثيرات على القناعات الاستهلاكية المشتركة للمغاربة، وتطور قابلية أكبر لاستخدام الرموز الثقافية الفرنسية واللغوية بالتحديد.

أما المصلحة الرئيسية الثانية التي تحدد علاقة فرنسا بإفريقيا، فهي ذات طبيعة إستراتيجية أمنية، فالإستراتيجيون الفرنسيين يصنفون المغرب العربي وكذا الساحل الإفريقي، ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي والاستقرار الإقليمي للدولة الفرنسية. وأهم هذه التهديدات الإرهاب الدولي، فهم يعتقدون أنه من الضروري تجنب الوصول إلى لحظة يكون فيها بإمكان الأفارقة تهديد الأراضي الفرنسية، وذلك بالحيلولة دون وصولهم إلى أوضاع تقنية وتقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح والتقنية العسكرية عموما، تسمح لهم بإنتاج صواريخ باليستية أو قارية. بالإضافة إلى تهديدات أخرى طبعا، كالجريمة المنظمة...الخ، لذلك تبدو فرنسا حريصة على إيجاد نظم قادرة على ضبط الناس وتثبيتهم في مناطقهم، ومستعدة لتأييد ودعم النظم التي تسعى إلى ذلك.

كما يشكل الدفاع عن المصالح الثقافية ميدانا آخر لتحديد بنية العلاقات الفرنسية الإفريقية، وهذا هو هدف الحفاظ على مؤسسات علمية وتعليمية وتربوية عديدة، وتقديم المساعدات لتدعيم موقع اللغة الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الفرنكوفونية، وتطوير برامج تهدف إلى الإبقاء على علاقات رعاية وحماية النخب الثقافية المحلية، بهدف عزلها نسبيا عن قطاعات الرأي الإفريقي المعتبرة تقليديا معادية، وجذبها أكثر ما يمكن إلى دائرة النفوذ والتأثير والولاءات الفرنسية .

أما عن المصالح السياسية، فإن فرنسا تعمل على إقناع النخب الحاكمة في الدول الفريقية بتبني قيمها ومؤسساتها وقوانينها، بالإضافة إلى استخدام أصواتها في المحافل الدولية لمساندة مكانة ومطالب فرنسا عالميا، لأن هذا الهدف يبقى أحد العناصر الأساسية في الخارطة النفعية الفرنسية .

وأخيرا وليس آخرا المصلحة الاستراتيجية، والتي ترجع إلى التموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بين ثلاث قارات، مما يجعلها تتحكم في العديد من الممرات البحرية، بالإضافة إلى العمق الاستراتيجي الإفريقي خاصة منطقة الساحل الإفريقي كما سبق ووضحنا. هذا بالإضافة إلى كون هذه السياسة أداة لمنع التغلغل للقوى الأخرى، على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة هذه الأخيرة.

إذا فالإستراتيجية الفرنسية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا تختلف عن تلك في العهد الاستعماري، لا من حيث الهدف ولا من حيث الخلفية، إلا من حيث آليات التنفيذ، على الرغم من ظهور بعض المستجدات

سواء على الساحة الإقليمية الإفريقية، أو حتى الساحة الدولية، التي بقدر ما كانت تشكل تحديات كبيرة على المصالح الفرنسية في المنطقة، غير أنها شكلت محفزا قويا لإعادة إحياء وتأكيد ذلك الدور الفرنسي القديم في المنطقة، الذي لم يختفي وإنما خف قليلا وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، ليعود مرة أخرى بقوة، وبطرق وأساليب إستراتيجية جديدة، تخرج من منطق مستعمر ومستعمراته السابقة، إلى علاقة أخرى ظاهريا قائمة على الشراكة وتكافؤ الفرص ولكنها، باطنيا ترتكز على نفس الأهداف والنيات القديمة.

بناءا على كل هذا يمكن أن نستخلص النتائج التالية والتي تؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية دراستنا هذه:

- لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية عامة أو تجاه إفريقيا، إلا في إطار الرؤية السياسية الكونية الفرنسية، التي تبلورت منذ القدم.
- لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية الإفريقية بعيدا عن ربطها بتلك العلاقات التاريخية التي جمعتهم، ومكانة المنطقة في التصور الاستراتيجي الفرنسي منذ القديم.
- لا يمكن إرجاع دوافع العلاقة بين فرنسا وإفريقيا إلى بعد واحد فقط، بل هي أبعاد: سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، وأخرى مرتبطة أساسا بالتطلعات العالمية الفرنسية.
- تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ أساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي المتوسط والبعيد المدى، والمتمحور حول تحويل الهيكلة العالمية إلى نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قطبا سياسيا.

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الموسوعات والمعاجم:

- الجابري محمد، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.

2 – الكـتــب:

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **ديجول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية، بين الماضي والحاضر والمستقبل**، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.

2- البار أمين وبسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

3- الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4- احمد قحطان الحمداني سليمان، **الأساس في العلوم السياسية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

5- الزيدي وليد، **السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

6- السنوسي أحميدة أمحمد، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1999.

7- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

8- العقاد أنور عبد الغني، **الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية**، الرياض: دار المريخ، 1983.

9- النعيمي احمد، **السياسة الخارجية**، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

10- بالطا بول وريللو كلودين، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت: دار القدس، ب ت.

11- بخوش مصطفي، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

12- بلقزيز عبد الإله، **الفرنكوفونية: أيديولوجية، سياسات، تحدد ثقافي –لغوي**، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

13- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

14- بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي، 2003.

15- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي مند عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

16- بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016.

17- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، ط1، 1989.

18- حسين الطعان عبد الرضى، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001.

19- رياض زاهر، **استعمار إفريقيا**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1985.

20- زكي محمد فاضل، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1975.

21- شيراك جاك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ط1، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996.

22- عبد العظيم خالد، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، ط1، القاهرة: درا الكتاب الحديث، 2016.

23- كتاب جماعي حول " **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** "، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

24- محافظة علي، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

25- محمد داود محمد، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة: دار غريب للطباعة، 2003.

26- مرسي ليلى ووهبان احمد، **حلف شمال أطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

27- مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

28- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008.

29- مكرديس روي، **السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: منشورات عويدات، 1961.

30- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996.

31- مهنا محمد نصر، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

32- نعنعي عبد المجيد وسليمان نوار عبد العزيز، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

33- نصر الدين إبراهيم وآخرون، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية**، ط1، بغداد: المركز العراقي-الإفريقي للدراسات الإستراتيجية،2016.

34- يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**،ط1، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985.

3 - المجلات والدوريات:

1- بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008.

2- برقوق أمحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية،" **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر، 2008.

3- برقوق سالم، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008.

4- بلقزيز عبد الإله، "الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد259 ، سبتمبر 2000.

5- بن جديد سلوى، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 4، أفريل 2016.

6- بول دي مانيال يوناس، "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"، **قراءات إفريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد11، مارس 2012.

7- بهولي لبنى ، " جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13 ، جوان 2016.

8- جعفري الوغزيزي أحمد، " بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، المجلد8، العدد 1،2015.

9- جمال عبد الناصر هدى، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998.

10- جواد العزاوي قيس، "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين ورؤية لاستشراف مستقبل العلاقات العربية-الفرنسية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان، 2002.

11- ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الاستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات افريقية مغربية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1، مارس 2008.

12- رداف طارق، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 163، خريف 2015.

13- زغاغ عادل ومنصوري سفيان، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيو سياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة: مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1 ، العدد 7، جويلية 2014.

14- سعد زغلول خالد،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007.

15- سابا إلياس ،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 360 ، فيفري 2009.

16- عابد شريط ، " أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع، 2007.

17- عبد العالي حور عبد العالي ، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي "، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول، العدد 172، ربيع 2017.

18- علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر: جامعة سطيف2، العدد 19، ديسمبر 2014.

19- عبد الله قحطان حارث، "مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل** ، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلد 1 ، العدد 1 ، مارس 2018.

20- قشي عشور، "التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التفاعل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 46، 2015.

21- مقال بدون مؤلف، " فرنسا والتوازنات الدولية "، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 109، شتاء 2003.

22- مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**

والإنسانية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بجامعة الشلف، العدد 18، جوان 2017.

23- ماهر كامل ريمون ، "الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149 ، افريل، 1997.

4- المداخلات والملتقيات:

1- بوشنافة شمسة ، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، مداخلة في **ملتقى: التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 28/27 فيفري، 2013.

2- عبد الله ثابت الحروي طارق ، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق"، من المنتدى الدولي حول: "التهديدات الأمنية ومواطن الضعف في إفريقيا"، مراكش: الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية والمركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2010.

5 – مواقع الانترنيت:

1- "الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"، في:
http://www.aljazeera.net

2- الحوت شفيق ، "دور اللغات في رسم النظام الدولي الجديد"، في:
http://shafiqalhout.info/seventeen

3- أبو زكريا يحيا ، "الغارة الفرانكوفونية على المغرب العربي" ، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456

4- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف"، في:

http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command

4- "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، في :

http://www.qiraatafrican.com/home/new

5- "الفرنكوفونية في سطور" ، في:

http://majles.alukah.net/t9554

6- " الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟ "، في:

http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t=41463

8- الهواري ابراهيم ، " كيف تؤثر فرنسا في إفريقيا عبر وسائل الإعلام "، في: www.sasapost.com/french_media_in_africa

9- " باب المندب.. القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن"، في:

https://alkhaleejonline.net

10- بلفلاح يونس، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html

11- بن عنتر عبد النور، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/

12- بوشنافة شمسة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: " التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة " فيفري 2013، في:

https://www.facebook.com/permalink.php

13- تاج مهدي ، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports

14- "تدويل الاقتصاد الفرنسي الاستقطاب والحركية والابتكار"، في:

https://qa.ambafrance.org

15- "تعزيز السياحة في فرنسا"، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ /tourisme/promotion-du-tourisme-en-france

16- "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر"، في:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

17- جاسم محمد حمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا العودة لإفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في:

http://www.fcdrs.com/includes/download.php

18- رجب محمد، " التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، في:

https://alarab.co.uk/التدخل-الفرنسي-في-غرب-أفريقيا-محاربة-الإ

19- رداف طارق، " التصور الأوروبي للأمن والسلم في منطقة الساحل رؤية مشتركة أم مصالح وطنية"، في: https://platform.almanhal.com

20- رجب محمد ، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، في: https://alarab.co.uk

21- "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا... الدلالات والمآلات"، في:

https://smtcenter.net/wp- content/uploads/2018/01/%D8pdf

22- "كيف فقد الاقتصاد البريطاني ترتيبه الخامس لصالح فرنسا"، في:

https://www.alaraby.co.uk

23- عادل مساوي، " المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي "، في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/201352816571583073 4Adel.pdf

24- مصطفى شفيق علام، " تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي ...الأنماط والمحددات "، في:

http://eritreaonline.net/end/index.php/2013-01-16-

25- محمد حمد جاسم، " المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا "العودة لإفريقيا" عن طريق مكافحة الإرهاب"، في:

https://annabaa.org/arabic/strategicissues/4357

26- "موقع وزارة الخارجية الفرنسية ، الدبلوماسية الثقافية" ، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle

27- " مضيق جبل طارق"، في:

http://josephzeitoun.com/2018/08/

28- يحمد هادي ، "ساركوزي يقترب من أمركا عبر الأطلسي"، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_

ثانيا باللغة الأجنبية: (الفرنسية والانجليزية)

1- books / livres:

1- Andrew. C , **la colonisation française en Afrique : aspect politique**, paris, cheam, 1984.

2- Borgomano-loup laure et autres, **le Maghreb stratégique première partie** , Italie : NATO défense collège, 2005 .

3- Benrramdan Abdelkhaleq , **le Sahara occidental: enjeu maghrébin ,** paris : édition khartala , 1992.

4- Colard Daniel , **les relations internationales de 1945 à nos jours** , Paris: Armand Colin , 1997.

5- Gordon Philip. h. and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, Washington: the Brookings institution, 2004.

6- henriques Mendo , castro and khachani mohamed , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006.

7- Keiger J. F.V., **France and the world since 1870**, New York: oxford university press, 2001.

8- Kessler Marie Christine, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999.

9- le quintrec Guillaume, **la France dans le monde depuis 1945**, paris: éditions du seuil, janvier 1998.

10- Marchesin Philippe, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999,

11- Troin Jean-François et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) mondialisation et construction des territoires** , paris : Armand Colin , 2006 , .

12- Paul bertaud Jean, **La révolution française**, Paris : librairie académique, 2000.

2- les dictionnaires :

1-le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaire le robert, 1993.

3- Periodicals / working paper:

1- Andreani Gilles , « la politique étrangère de Nicolas Sarkozy « , **annuaire français de relations internationales** , France : la documentation française, Volume X , 2009.

2- Aline Leboeuf, Hélène Quénot-Suarez, " La Politique Africaine de la France sous Fancois Holland **", Les etudes Ifri,** Paris: IFRI, 2014.

3- ben Salem Hatem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national , N 07 , juillet 1989.

4- bonnefous marc, " réflexions sur une politique arabe" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998

5- Charillon Frédéric, " peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? " **politique étrangère**, paris : institut des relations internationales, année 2002, volume 67, n 04

6- Colard Daniel, " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000.

7- coustilliére jean François, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999, p 06.

8- Ingo Kelboom : " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France, N 1014 , avril 1994.

9- Hoffman Stanley, « la France dans le monde de1979 -2000 », **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), n°2, 2000.

10- la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales (IFRI) , n 115 , printemps 2007.

11- La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002.

12- "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales , n 115, printemps 2007.

13- Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, **Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel** , Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012.

14- Mado Ibrahim Kanti, " The french intervention in Mali ", **African perspectives**, Vol.11 issue 38, 2013.

15- Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations", **working paper**, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008

16- Valentin Germain, " 50 ans d'OPEX en Afrique (1964 – 2014) ", **Cahier Du Retex**, Paris: CDEF, Septembre 2015.

17- Vernant Jacques, " fondements et objectifs de la politique extérieure française ", **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), N 06, 1963.

3- Internet links :

1-chronologie de l'histoire de la France', en :

www.e-chronologie.org/france/france.php

2- Christian Lequesne, « la politique extérieure de François hollande : entre interventionnisme libéral et nécessité européenne », en:

http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/137c7dskvl91m89va1v51hgnit/resources/wp23-je-ps-lequesne-pol-exterieure.pdf

3- « déclaration d'Emmanuel Macron au soir de son élection », en : www.youtube.com/watch

5- « Exportations : le classement des secteurs où la France excelle », en : https://www.francetvinfo.fr

5- "European Union, Trade with Morocco", in:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs /tradoc

"European Union, Trade with Tunisia", in:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/ /tradoc

« Etude économique de la France « , en ,

http://www.oecd.org/document/.html

6- Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", en :

http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ETU_024_0449

7- « France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », en:

https://www.latribune.fr/economie/france/quelle-croissance-economique-en-france-en-2017-766385.html

8-" France statistique," en,

http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

9-« France: les indicateurs du commerce extérieur », en :

https://www.lemoci.com/fiche-pays/france/indicateurs/

10- "Fiche Repères économiques Pays : Tunisie Informations sur le pays - Relations bilatérales - Soutien aux entreprises", en :

http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_tunisie_20170623_1452_cle4cae1c

11- Gérard François Dumont, « la sécurité du Sahara et du Sahel, la géopolitique des populations du sahel », in :

http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerempdf

12- Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)", en:

http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html

13- "Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense »" ,en :

http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives

14- Jean Claude Colliard , " the influence of political parties on the constitution " , in :

http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html

15- Joachim Taieb, « La politique étrangère d'Emmanuel Macron: une continuité du Hollandisme ? », en: http://les-yeux-du-monde.fr/ la-politique-etrangere-demmanuel-macron-une-continuite-du-hollandisme

16-« Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », en :

https://www.diplomatie.gouv.fr

17-«L'économie céréaliére au service de la croissance française », en :

https://www.passioncereales.fr/dossier-

18- « Les domaines d'action de la diplomatie culturelle », en :

diplomatie-culturelle/les-domaines-d-action-de-la-diplomatie-culturelle/

19- " Les partis politiques en France ", en :

http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf

20- " les relations économiques franco-algérienne", en :

http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

21-"les échanges commerciaux franco-tunisiens", en :

http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php

22-"l'Assemblée nationale française", en,

http://www.assembleenationale.fr/connaissance/fiches

23- "Le rôle du Président dans la Constitution", en:

http://www.elysee.fr/download/index.php?le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf

24-"les relations économiques franco-marocaine", en :

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc

25-"Les échanges commerciaux bilatéraux entre la France et le Maroc",

en : https://www.tresor.economie.gouv.fr

26"- Les statistiques du commerce de l'Algérie pour l'année 2016 ": en :

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.

27- "les échange du Maroc avec les principes partenaires", en:

http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp

28- " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ", en :

http://www.immigration.gouv.fr

29- "la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , en :

http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/lutter_contre_le_terrorisme

30- "la défense en Europe les initiatives multinationales", en :

http://www.defense.gouv.frles_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor

31- ministère de la défense, "les chiffres clés de la défense 2017", en:

https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/chiffres-cles-de-la-defense-2017

32- ministère de la défense française," L'annuaire statistique de la défense 2016-2017," en :

http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf